



جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



العنوان :

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نموذجي:

DUPONT و CAMELS

—دراسة مقارنة—

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ :

* نور الدين بوالكور

من إعداد الطالبتين :

❖ إكرام قيرة

❖ ريان سليمان تيش تيش

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذة محاضرة —أ—	د. علية ضياف
مشرفا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر —أ—	د. نورالدين بوالكور
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذة محاضرة —أ—	د. شريفة قصاص

السنة الجامعية: 2021-2022

الإهداء

إلى هبة الرحمان وأجمل هدايا الدنيا الى سندي ودراعي الذي به احتميت، وفي الحياة به اقتديت، الى من اعطاني أول أسمائي، الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي الى النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وقوة الى من حبه يجري في عروقي الغالي أبي .

الى من تحت قدميها الجنة الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، التي أنارت دربي بنصائحها وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب الى من زينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح الى من منحني العزيمة لمواصلة الدرب وكانت سببا في نجاحي، الى من علمتني الصبر والاجتهاد الى الغالية أمي .

الى من يذكرهم القلب قبل القلم الى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي الى الأبطال اخوتي .

الى من تمنيت حضورها في مثل هذا اليوم لكن ارادة الله فوق كل شيء، الى روح العظيمة جدتي الغالية .

الى من زين عقولنا بأثمن المعلومات، الى مصباح الطلاب في طريقهم المظلم، الى من صاغ لنا من علمه حروفا ومن فكره منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح، الى سبب انجاز هذا العمل وصاحب الفضل بعد الله، المشرف المتقاني المتألق الدكتور نورالدين بوالكور .

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع، الى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا، الى زميلتي ريان .

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية، الى كل معلم تقانى في رسالته فكاد أن يكون رسولا حمل ونقل الرسالة. من يتوقف عند دوره مصير الشعوب والأمم، الى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات نافعة في العلم الى أساتذتي الكرام .

الى كل من ساندني وشجعني، الى كل عائلتي وأحبتي، الى كل الذين أحمل لهم الاحترام والتقدير، الى كل من نسيه القلم وحفظه القلب، أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح نسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم .

الإهداء

إلى من كلفه الله بالهبة الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أشعل مصباح عقلي و أطفأ ظلمة جهلي و كان لي خير مرشد إلى الذي طالما شجعني و لم يبخل عليا شيء قط إلى سندي في الدنيا، أبي الغالي أطل الله في عمره.

إلى معنى الحب و الحنان و التقاني إلى بسمه الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى من كرست عمرها و شبابها لفرحي و سعادتي، إلى من غمرتني بحنانها إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى رفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب، إلى حبيبتي أختي وزوجها حفظهما الله.

إلى توأم روعي إلى القلب الطاهر و النفس الصافية أخي سندي في الحياة.

إلى معنى البهجة والروح البريئة إلى أغلى ما شافت عيناى ابنت أختي وجدان.

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد أهدي ثمرة جهدي و عملي.

ريان

شكر وعرقان

أول من يشكر آناء الليل وأطراف النهار هو العالي القهار الأول والأخر، الظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا، فالحمد الكثير والشكر والثناء العظيم أولاً وأخيراً لله عز وجل أن كان نصيرنا في كل حين ومدنا بالقوة والايامن والصبر والتوفيق، فالحمد لله كثيراً يوافي نعمه ويكافي مزيده. أرسل فينا عبدة ورسوله محمداً بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله فعملنا مالم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

رسولنا الذي قال: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى اليكم معروفاً فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له". وعملاً بهذا الحديث واعترافاً بالجميل، لا يسعنا ونحن في هذا المقام الا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا وعرقاننا الى الأستاذ المشرف:

الدكتور بوالكور نورالدين

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه، وكذا صبره وسعة صدره، كما نحى فيه روح التواضع والمعاملة الحيدة.

نتقدم أيضاً بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة واثراء هذا العمل. كما نتقدم بالشكر لكل الذين ساهموا من بعيد أو قريب في اتمام هذا العمل، لا نغفل عن شكر كل من شجعنا وساندنا وساعدنا، نشكر كل من كان له أثر طيب فترة انجاز هذا العمل المتواضع.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أفضل نموذج لتقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية وهم: بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك تجاري اسلامي متمثل في بنك السلام (SALAM) وبنكين تجاريين خاصين متمثلين في بنك بي ان بي باريبا (PNB) والمؤسسة العربية المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020) وهذين النموذجين هما: CAMELS و DUPONT .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نموذج DUPONT يعمل على تقييم الأداء المالي المصرفي وفق تطبيقه لخطوتي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) أما نموذج CAMELS فيعتبر أفضل من نموذج DUPONT من حيث تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة لأنه يعمل بوفق تصنيفات خاصة بكل مؤشر من مؤشرات، كما يقوم أيضا على الإنذار المبكر لمواطن الخلل ما يساعد البنوك على تصحيحها والتركيز على نقاط القوة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، مؤشرات تقييم الأداء المالي، نموذج CAMELS ، نموذج DUPONT .

ABSTRACT :

This study aimed to determine the best model for evaluating the financial performance of a group of Algerian commercial banks, namely: the Popular Credit Bank of Algeria (CPA), the National Bank of Algeria (BNA), an Islamic commercial bank represented by Bank Al Salam (SALAM) and two private commercial banks represented by BNP Paribas. (PNB) and the Arab Banking Corporation (ABC) during the period (2016-2020) with two models, and these models are: CAMELS and DUPONT.

This study found that the DUPONT model works on evaluating banking financial performance according to its application of the two steps of return on assets (ROA) and return on equity (ROE). It is specific to each of its indicators, and is also based on early warning of deficiencies, which helps banks to correct them and focus on strengths.

Keywords: financial performance evaluation, financial performance evaluation indicators, CAMELS model, DUPONT model.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس الاختصارات
	فهرس الملاحق
أ - ث	مقدمة
55- 5	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول متغيرات الدراسة
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لتقييم الأداء المالي المصرفي
8	المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي المصرفي
9	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي المصرفي
10	الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي المصرفي
10	المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي المصرفي
11	الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
11	الفرع الثاني: عناصر تقييم الأداء المالي المصرفي
12	الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي المصرفي
14	الفرع الرابع: وظائف تقييم الأداء المالي المصرفي
14	المطلب الثالث: العلاقة بين الأداء المالي والكفاءة المصرفية
14	الفرع الأول: تعريف الكفاءة المصرفية
15	الفرع الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية
16	الفرع الثالث: أهمية الكفاءة المصرفية
17	الفرع الرابع: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية
18	الفرع الخامس: طرق قياس الكفاءة المصرفية

الفهرس

20	المبحث الثاني: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي المصرفي
21	المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي
21	الفرع الأول: نسب السيولة
29	الفرع الثاني: القيمة الاقتصادية المضافة
30	الفرع الثالث: القيمة السوقية المضافة
30	المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي المصرفي
31	الفرع الأول: نموذج CAMELS
46	الفرع الثاني: نموذج DUPONT
49	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
50	المطلب الأول: الدراسات العربية
52	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
54	المطلب الثالث: القيمة المضافة
55	خلاصة الفصل الأول
114-56	الفصل الثاني: تحليل وقياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان الدراسة باستخدام نموذجي CAMELS و DUPONT
57	تمهيد
58	المبحث الأول: عرض وتقديم القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة للفترة (2016-2020)
59	المطلب الأول: لمحة عن البنوك التجارية ميدان الدراسة
59	الفرع الأول: بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
59	الفرع الثاني: البنك الوطني الجزائري (BNA)
60	الفرع الثالث: بنك السلام الجزائر (SALAM)
60	الفرع الرابع: بنك بي ان بي باريبا الجزائر pariba (PNB)
61	الفرع الخامس: المؤسسة العربية المصرفية (ABC)
61	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة
81	الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية للبنوك ميدان الدراسة
91	الفرع الثاني: تحليل حساب الأرباح والخسائر
93	المبحث الثاني: قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال مؤشرات CAMELS

الفهرس

93	المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال (C)
93	الفرع الأول: تحليل مؤشرات كفاية رأس المال الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
94	الفرع الثاني: تحليل مؤشرات كفاية رأس المال الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
94	الفرع الثالث: تحليل مؤشرات كفاية رأس المال الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM)
94	الفرع الرابع: تحليل مؤشرات كفاية رأس المال الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB) pariba
95	الفرع الخامس: تحليل مؤشرات كفاية رأس المال الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
95	المطلب الثاني: تحليل مؤشر جودة الأصول (A)
96	الفرع الأول: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
96	الفرع الثاني: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
96	الفرع الثالث: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة ببنك السلام الجزائر (SALAM)
97	الفرع الرابع: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB) pariba
97	الفرع الخامس: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
98	المطلب الثالث: تحليل مؤشر الادارة (M)
98	الفرع الأول: تحليل مؤشر الادارة الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
98	الفرع الثاني: تحليل مؤشر الادارة الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
98	الفرع الثالث: تحليل مؤشر الادارة الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM)
99	الفرع الرابع: تحليل مؤشر الادارة الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB) pariba
99	الفرع الخامس: تحليل مؤشر الادارة الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
100	المطلب الرابع: تحليل مؤشر الربحية (E)
100	الفرع الأول: تحليل مؤشر الربحية الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
100	الفرع الثاني: تحليل مؤشر الربحية الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
100	الفرع الثالث: تحليل مؤشر الربحية الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM)

الفهرس

100	الفرع الرابع: تحليل مؤشر الربحية الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB) pariba
101	الفرع الخامس: تحليل مؤشر الربحية الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
101	المطلب الخامس: تحليل مؤشر السيولة (L)
102	الفرع الأول: تحليل مؤشر السيولة الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
102	الفرع الثاني: تحليل مؤشر السيولة الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
102	الفرع الثالث: تحليل مؤشر السيولة الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM)
102	الفرع الرابع: تحليل مؤشر السيولة الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB) pariba
103	الفرع الخامس: تحليل مؤشر السيولة الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
103	المطلب السادس: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق (S)
104	الفرع الأول: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
104	الفرع الثاني: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
104	الفرع الثالث: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM)
104	الفرع الرابع: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB) pariba
105	الفرع الخامس: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاص ببنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)
106	المبحث الثالث: قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال مؤشرات نموذج DUPONT
107	المطلب الأول: تحليل مؤشر العائد على الأصول (ROA)
107	الفرع الأول: تحليل مؤشر العائد على الأصول الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
107	الفرع الثاني: تحليل مؤشر العائد على الأصول الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
107	الفرع الثالث: تحليل مؤشر العائد على الأصول الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM)
107	الفرع الرابع: تحليل مؤشر العائد على الأصول الخاص ببنك بي ان بي باريبا

الفهرس

	الجزائر pariba (PNB)
107	الفرع الخامس: تحليل مؤشر العائد على الأصول الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
108	المطلب الثاني: تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)
108	الفرع الأول: تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
108	الفرع الثاني: تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
108	الفرع الثالث: تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية الخاص ببنك السلام الجزائري (SALAM)
108	الفرع الرابع: تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر pariba (PNB)
108	الفرع الخامس: تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
109	المطلب الثالث: تحليل مؤشر منفعة الأصول (معدل دوران الأصول) (UA)
109	الفرع الأول: تحليل مؤشر منفعة الأصول الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
109	الفرع الثاني: تحليل مؤشر منفعة الأصول الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
109	الفرع الثالث: تحليل مؤشر منفعة الأصول الخاص ببنك السلام الجزائري (SALAM)
110	الفرع الرابع: تحليل مؤشر منفعة الأصول الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر pariba (PNB)
110	الفرع الخامس: تحليل مؤشر منفعة الأصول الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
111	المطلب الرابع: تحليل مؤشر الرافعة المالية (EM)
111	الفرع الأول: تحليل مؤشر الرافعة المالية الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
111	الفرع الثاني: تحليل مؤشر الرافعة المالية الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
111	الفرع الثالث: تحليل مؤشر الرافعة المالية الخاص ببنك السلام الجزائري (SALAM)
111	الفرع الرابع: تحليل مؤشر الرافعة المالية الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر pariba (PNB)

الفهرس

111	الفرع الخامس: تحليل مؤشر الرافعة المالية الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
112	المطلب الخامس: تحليل مؤشر هامش الربح (PM)
112	الفرع الأول: تحليل مؤشر هامش الربح الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)
112	الفرع الثاني: تحليل مؤشر هامش الربح الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
113	الفرع الثالث: تحليل مؤشر هامش الربح الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM)
113	الفرع الرابع: تحليل مؤشر هامش الربح الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB pariba)
113	الفرع الخامس: تحليل مؤشر هامش الربح الخاص بالمؤسسة العربية المصرفية (ABC)
114	خلاصة الفصل الثاني
118-116	الخاتمة
124-120	قائمة المراجع
145-126	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
22	نسب السيولة في البنوك التجارية.	01
24	نسب الربحية في البنوك التجارية.	02
25	نسب كفاية رأس المال في البنوك التجارية.	03
26	نسب النشاط في البنوك التجارية.	04
28	مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية.	05
29	نسب المديونية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك.	06
38	تصنيفات رأس المال.	07
39	تحليل جودة الأصول.	08
41	درجة تصنيف الإدارة حسب نموذج CAMLES.	09
42	تصنيف الربحية حسب نموذج CAMLES.	10
44	تصنيف السيولة حسب نموذج CAMLES.	11
44	تصنيف الحساسية لمخاطر السوق حسب نموذج CAMLES.	12
62	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) خلال الفترة (2016-2020).	13
64	تحليل أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2020).	14
66	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام خلال الفترة (2016-2020).	15
68	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك BNP خلال الفترة (2016-2020).	16
70	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك المؤسسة المصرفية BNP ABC خلال الفترة (2016-2020).	17
72	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) خلال الفترة (2016-2020).	18
74	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2020).	19
76	تحليل خصوم ميزانية بنك السلام خلال الفترة (2016-2020).	20
78	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك BNP خلال الفترة (2016-2020).	21

فهرس الجداول

80	تحليل خصوم ميزانية بنك المؤسسة المصرفية ABC خلال الفترة 2016-2020.	22
82	تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) خلال الفترة (2016-2020).	23
84	تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020).	24
86	تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك السلام خلال الفترة (2016-2020).	25
88	تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك BNP خلال الفترة (2016-2020).	26
90	تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك المؤسسة المصرفية خلال الفترة (2016-2020).	27
93	كفاية رأس المال للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	28
95	جودة الأصول للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	29
97	الإدارة للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	30
99	الربحية للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	31
101	السيولة للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	32
103	الحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	33
107	العائد على الأصول (ROA) ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	34
108	هامش الربح (PM) ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	35
110	منفعة الأصول (UA) ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	36
111	مؤشر الرافعة ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	37
112	العائد على حقوق الملكية (ROE) ميدان الدراسة خلال الفترة 16-2020.	38

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي (CPA) المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة واجمالي القروض واجمالي الأصول بدلالة الزمن.	63
02	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة واجمالي القروض واجمالي الأصول بدلالة الزمن.	65
03	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة واجمالي القروض واجمالي الأصول بدلالة الزمن.	67
04	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك بي ان بي باريبا (BNP) المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة واجمالي القروض واجمالي الأصول بدلالة الزمن.	69
05	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك المؤسسة المصرفية (ABC) المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة واجمالي القروض واجمالي الأصول بدلالة الزمن.	71
06	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم بدلالة الزمن.	73
07	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم بدلالة الزمن.	75
08	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم بدلالة الزمن.	77
09	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك بي ان بي باريبا (BNP) المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم بدلالة الزمن.	79
10	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك المؤسسة المصرفية المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم بدلالة الزمن.	81

فهرس الأشكال

83	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود الأرباح و الخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA)التمثلة في الربح الصافي، الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة بدلالة الزمن.	11
85	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود الأرباح و الخسائر للبنك الوطني الجزائري (BNA) المتمثلة في الربح الصافي، الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة بدلالة الزمن.	12
87	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود الأرباح و الخسائر لبنك السلام المتمثلة في الربح الصافي، الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة بدلالة الزمن.	13
89	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود الأرباح و الخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) المتمثلة في الربح الصافي، الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة بدلالة الزمن.	14
91	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود الأرباح و الخسائر لبنك المؤسسة المصرفية(ABC) المتمثلة في الربح الصافي، الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة بدلالة الزمن.	15

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
126	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2016.	01
127	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2017.	02
128	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2018.	03
129	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2019.	04
130	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2019.	05
131	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة 2016.	06
132	أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2018-2019).	07
133	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2019-2020).	08
134	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة 2016.	09
135	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2017-2018).	10
137	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2019-2020).	11
138	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة 2016.	12
139	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة (2017-2018).	13
140	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP)	14

فهرس الملاحق

	لسنة(2019-2020).	
141	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك المؤسسة المصرفية العربية(ABC) لسنة 2016 .	15

فهرس الاختصارات والرموز

فهرس الاختصارات والرموز

الرقم	الاختصار	المصطلح باللغة العربية
01	CPA	بنك القرض الشعبي الجزائري.
02	BNA	البنك الوطني الجزائري.
03	ABC	بنك المؤسسة المصرفية.
04	ROA	مؤشر العائد على الأصول.
05	ROE	مؤشر العائد على حقوق الملكية.
06	PM	مؤشر هامش الربح.
07	UA	مؤشر منفعة الأصول أو معدل دوران الأصول.
08	EM	مؤشر الرافعة المالية.
09	C	مؤشر كفاية رأس المال.
10	A	مؤشر جودة الأصول.
11	M	مؤشر الإدارة.
12	E	مؤشر الربحية.
13	L	مؤشر السيولة.
14	S	مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق.
15	GAP	الفجوة بين الأصول و المطالبات الحساسة للمخاطر.
16	SNB	نظام التنقيط المصرفي.
17	RSAs	الأصول الحساسة للمخاطر.
18	RSLs	المطالبات الحساسة للمخاطر.

مقدمة

إن النظام البنكي، يعتبر من الأسس الذي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وتعد فعاليته وسلامته من بين الأسباب الرئيسية لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي، غير أن استقرار هذا النظام مرهون بعدة متغيرات أهمها صلابة الوحدات المكونة له من بنوك ومؤسسات مالية.

في هذا الاطار، تسعى البنوك التجارية التي تعد من أهم عناصر النظام البنكي، إلى بلوغ غايتها الرئيسية، والتي تشمل على تحقيق أهدافها الأساسية خاصة منها الربحية، السيولة والأمان.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف إضافة إلى وضع استراتيجية شاملة تتميز بمستوى مقبول من الكفاءة والفعالية، التقييم المستمر لمختلف مراحل تحقيقها بشكل عام وتقييم أداء مختلف الوظائف التي تعمل على تجسيد هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

حيث اهتم الكثير من الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية بمفهوم الأداء منذ عقود، وقد أخذ حيزا هاما في العديد من الكتابات، غير أن ما نال الاهتمام أكثر هو إشكالية تقييمه وقياسه، وقد اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بمؤشرات القياس والتقييم ويرجع ذلك أساسا إلى الاختلاف في تحديد مفهوم الأداء من جهة ومن جهة أخرى لاختلاف مجال النشاط من بنك تجاري لآخر.

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من أهم وأبرز مواضيع الوقت الراهن، وذلك لاحتلالها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات كانت لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية، ومن المعايير والمؤشرات لقياس وتقييم آداها، هناك مؤشرات النسب المالية، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، كما أن هناك نموذجين فعالين في تقييم أداء البنوك التجارية هما نموذج CAMELS ونموذج DUPONT.

1. إشكالية الدراسة:

من العرض سالف الذكر يمكننا طرح إشكالية دراستنا كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن يكون لنموذجي CAMELS و DUPONT كفاءة وفعالية في تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة؟ وأيها أفضل؟

2. الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على إشكاليتنا يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتقييم الأداء المالي المصرفي وماهي مؤشرات قياسه؟
- على ماذا يعتمد نموذج CAMELS ونموذج DUPONT في تقييم الأداء المالي المصرفي؟
- ما هو الفرق بين نموذج CAMELS ونموذج DUPONT في تقييمهما للأداء المالي المصرفي؟

- ما هي محددات فعالية نموذجي CAMELS و DUPONT في تقييم الأداء المالي المصرفي؟
3. فرضيات الدراسة:

بناء على الأسئلة المطروحة أعلاه تقوم الدراسة على اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تقييم الأداء المالي المصرفي هو قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة، ومن مؤشرات قياسه، نسب السيولة.

- تعتمد فعالية نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي المصرفي على وجود معلومات حول البيانات المالية المصرفية. بينما تعتمد فعالية نموذج DUPONT في تقييم الأداء المالي المصرفي على توفر معلومات حول مؤشرين أساسيين هما: مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE).

- نموذج CAMELS أفضل من نموذج DUPONT في تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

- محددات فعالية نموذجي CAMELS و DUPONT في تقييم الأداء المالي المصرفي تكمن في دراسة وتحليل المعلومات المالية.

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا موضع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية منها:

- يصب الموضوع في مجال التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

- الاهتمام بالمواضيع الحديثة في مجال البنوك خاصة التي تمتاز بضعف أو قلة الأبحاث حولها.

- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم مجال الاقتصاد وبالأخص الجهاز المصرفي.

- الميول الشخصي لهذه المواضيع والرغبة في التوسع فيها.

- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالتها.

- تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بكشف التدهور الحاصل في أداءها واطهار الجوانب الايجابية مع محاولة تعزيزها والتغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها.

- المقارنة بين الأداء المالي للبنوك ميدان الدراسة.

- المقارنة بين نموذجي CAMELS و Dupont وتحديد أيهما أكثر كفاءة وفعالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

6. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أهمية بالغة في منظمات الأعمال اليوم، وذلك لتمكينه إياها من معرفة مدى تحقيقها لأهدافها من خلال الاستراتيجيات المنتهجة وكذلك معرفتها لمواطن الخلل في هذه الاستراتيجية أو في كيفية تنفيذها وهو ما يجعلها تقوم بتصحيح الاختلالات والتحريك وفق نتائج القياس والتقييم، كما يكتسب هذا الموضوع تحديدا أهميته من تقييم وقياس الأداء المالي لخمسة بنوك تجارية جزائرية نشطة في القطاع المصرفي الجزائري، ولكونه يتناول موضوع يرتبط ببقاء واستمرارية تلك البنوك التجارية وتعظيم ثروة المساهمين وحماية أموال المودعين مما يؤدي إلى تطورها وارتقائها. كما تكمن الأهمية في إبراز دور البنوك التمويلي وتوفير السيولة من خلال تقييم كفاءتها وقياس الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA) وقدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) أما فيما يخص جوهر أهمية هذه الدراسة فيمكن حصره في كونها دراسة مقارنة بين نموذجي CAMELS و DUPONT لاستخلاص أيهما أكثر كفاءة وفعالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

7. حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنوك التجارية كبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك السلام (SALAM)، بنك بي ان بي باريبا (BNP) والمؤسسة العربية المصرفية (ABC). أما الحدود الزمانية فتمثلت في الفترة الممتدة خلال (2016-2020) وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى البنوك والمتاحة في مواقعهم الإلكترونية.

8. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من المسح المكتبي والشبكي للعديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة، بالإضافة الى تحليل البيانات المحصل عليها من هذه المراجع خاصة تلك المتعلقة بتقارير النشاط، الميزانيات وجدول حسابات النتائج للبنوك التجارية ميدان الدراسة، بالإضافة إلى المنهج المقارن وذلك لمعرفة الفروق بين أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من جهة، وأي النموذجين المستعملين في تقييم الأداء أكثر كفاءة من جهة أخرى.

9. هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول يهتم بالتأصيل النظري للأداء المالي وتقييم الأداء المالي، علاقة الكفاءة بالأداء المالي ومؤشرات ونماذج قياس وتقييم الأداء المالي مركزتين على نموذجي CAMELS و DUPONT ، وفي الفصل الثاني قمنا بتحليل بيانات كل من ميزانية وجدول حساب النتائج لكل البنوك التجارية

ميدان الدراسة كما قمنا بتحليل بيانات هذين النموذجين سابقى الذكر فى البنوك التجارية ميدان الدراسة وتطبيق اختبارات احصائية لإيجاد الفروق بين الأداء.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية والتطبيقية
لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يعد مصطلح تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من أكثر المصطلحات استعمالاً في إدارة البنوك التجارية، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي بنك، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من طرق وأساليب لوصف واعطاء الوضعية المالية للبنك.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية إحدى وظائف الإدارة، وجزء من أعمالها الرئيسية، وإن من أهم نتائج استخداماتها أنها تمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفاعلية أكبر، وذلك من أجل تحقيق أهداف البنك التجاري.

تكمن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها، باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة لإجراء عملية تقييم الأداء المالي بشكل واضح يعكس الوضعية المالية للبنوك التجارية.

يكتسي موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية بالغة لما يتضمنه من قياس مدى قدرة البنوك التجارية على تحقيق أهدافها وكفاءتها في استغلال مواردها بصورة مثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحققة لرسم السياسات مستقبلاً.

وبناء على العرض السابق، حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث للتفصيل في موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد قسمنا الفصل الأول حسب ما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتقييم الأداء المالي المصرفي.
- المبحث الثاني: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي المصرفي.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لتقييم الأداء المالي المصرفي.

تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك للكشف عن نقاط القوة والضعف في كافة أنشطتها، وتحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها ووضع خطط لرفع وتحسين الأداء المالي.

وقد اكتسب موضوع تقييم الأداء المصرفي أهمية كبيرة نظرا للدور المتميز في توفير الموارد التمويلية، وفي تأديته الخدمات المصرفية لعملائها، ابتداء من تقديم الائتمان حتى تحليل الشيكات والكمبيالات وكذا المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءة هذه الأخيرة، وهذا ما يجعل منه موضوع ذو أهمية بالغة، خاصة وأن المؤسسات المالية في منافسة دائمة تسعى لإبراز ذاتها وخلق كيان متين.

وبهذا الصدد، سنتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول كل من الأداء المالي المصرفي، تقييم الأداء المالي المصرفي والعلاقة بين الأداء المالي والكفاءة المصرفية. وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حسب ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي المصرفي.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي المصرفي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأداء المالي والكفاءة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي المصرفي.

يعتبر الأداء المالي للبنوك التجارية المحور الرئيسي الذي تنطبع عليه جهود كافة المنظومات، فهو يشكل أهم أهداف البنوك التجارية التي من المتوقع أن تؤدي وظائفها بكفاءة وفعالية بالأداء المالي الجيد.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي المصرفي: للأداء المالي المصرفي دور هام في التعرف على الوضعية المالية للبنك التجاري ومعرفة مدى مقدرته على حسن استغلال الموارد المتاحة مقابل تقديم مخرجات بأدنى تكلفة.

أولاً: تعريف الأداء المالي المصرفي: يعرف الأداء المالي المصرفي على أنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير، من أجل خلق ثروة¹.

يعرف أيضا على أنه أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة. فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير إليها المعايير المالية على التقدم والنجاح عن غيرها².

الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على توليد موارد جديدة من العمليات اليومية في فترة زمنية معينة ويتم قياسه من خلال صافي الدخل والنقود المحققة من العملية ويعد من أكثر ميادين الأداء استعمالا لأنه يمتاز بالثبات والاستقرار ويساهم في توجه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح. كما يمكن القول أنه مجموعة من البيانات المالية التي يتم استخدامها من طرف البنك³.

من هذه التعاريف يتبلور لنا التعرف الشامل للأداء المالي المصرفي على أنه: مدى قدرة المؤسسة على حسن استغلال الموارد المتاحة ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة ولتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة مالية ووصول المؤسسة إلى الأهداف المسطرة.

¹ نعمان محصول، سراح موصو، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية"، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية_ خلال الفترة 2013_ 2018، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، جامعة جيجل الجزائر، ديسمبر 2019، ص 123.

² لعرف زاهية، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيود السيولة والربحية"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة 2019_ 2020، ص 37.

³ أمينة بن جدو، مسعود ميهوبي، "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية" دراسة تحليلية للبنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين 2010 - 2019 مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 236.

ثانياً: **العوامل المؤثرة في الأداء المالي:** يتأثر الأداء المصرفي بعوامل داخلية (العوامل التنظيمية) وعوامل خارجية (العوامل البيئية) وفيما يلي أهم هذه العوامل¹:

1. **العوامل التنظيمية:** يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلة والخاصة بالبنك ذاته كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك وكفاءة الإدارة وتمثل في:

1. **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبه وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته؛

2. **الكفاءة الإدارية:** وتعتبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك؛

ج. **الابتكارات التكنولوجية:** لقد ساهمت الابتكارات التكنولوجية إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية حيث أنها تلعب دوراً محورياً في أداء البنوك وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية؛

2. **العوامل البيئية:** وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء المصرفي إلى:

أ. **الظروف الاقتصادية:** وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة و التضخم و أسعار الفائدة ومن الجدير بالذكر بأن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء؛

هناك أيضاً بعض العوامل البيئية المؤثرة على تقييم الأداء المصرفي تتمثل في²:

ب. **البيئة القانونية والسياسية:** أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد؛

ج. **البيئة الاجتماعية:** وهي العادات و التقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها المصارف؛

¹ زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية" _دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العامة في فلسطين_ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011 ص 28-29.

² أمارة محمد يحيى عاصي، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية" _دراسة تطبيقية على بنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار_ رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة، الأردن، ص 186.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي المصرفي: تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات (المصارف) من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة (المصارف) لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة (المصارف) والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات (المصارف) وتصفح سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات (المصارف) واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات (المصارف) والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة¹.

كما أنه من الجدير بالذكر بأن عملية الأداء المالي تحظى كذلك بأهمية بارزة في جوانب ومستويات عدة نذكر منها²:

- يبين الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى؛
- يظهر الأداء المالي المركز الاستراتيجي للبنك ضمن اطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي؛
- يقدم تقييم الأداء المالي صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزها؛

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي المصرفي.

يعد تقييم الأداء المالي تعبيراً لوضع المصرف وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إلى غايته من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة. كما تعتبر هذه العملية من المرتكزات الحيوية للوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، إذ أن نتائج تقييم الأداء تكون بمثابة مؤشرات لما حققته الوحدة ككل، سواء بالمقارنة مع فترات سابقة أو مع الأهداف المخططة. لذلك أعطيت أهمية كبيرة لدراسة تقييم

¹محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة" دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة 2018، جامعة الأردن، الأردن، 2009، ص46.

²زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص21.

الأداء المالي المصرفي باعتباره وصف دقيق لحالة البنك كما أنه من الوسائل المهمة التي تضمن سلامة استعمال الموارد المستخدمة والتأكد من حسن استغلالها.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: تقييم الأداء المالي المصرفي هو قدرة البنك على حماية إيراداته وتوليدها وذلك من خلال الحد من مخاطر المحافظة الائتمانية عن طريق تنوع تركيبتها بهدف تحسين القيمة للملاك وحملة الأسهم من جهة والمحافظة على قيمة البنك من جهة أخرى. ومنه فقيمة بنك معين هي عبارة عن مقياس للثروة وتشير إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم كون أن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تعظيم ثروة المساهمين ويعني ذلك زيادة القيمة السوقية للأسهم العادية وبالتالي فالقيمة السوقية للبنك هي عبارة عن كمية الأرباح المضافة إلى رأس المال أي القيمة السوقية للسهم الواحد¹.

يعرف أيضا بأنه عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف وتحديد الكيفية التي أديرت بها مواردها خلال فترة زمنية معينة².

إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها و مقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة من أجل معرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها³.

يمكننا وضع تعريف شامل لتقييم الأداء المالي المصرفي هو قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة كما يتمثل تقييم الأداء بالسعي للتعرف على مستوى تنفيذ النشاطات المختلفة سواء كانت مادية أم بشرية وصولا إلى الخطوات المطلوبة والفعالية لإزالة الاختلافات ورفع الكفاءة فهو جزء من عملية الرقابة تعالج الانحرافات والإسراف أي استقرار دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية.

¹ صليحة عماري، علي بن ثابت، "التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات التقييم المصرفي الأمريكي" _دراسة حالة بنك الخليج الجزائر_ مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 401.

² محمد فوزي شعوبي، إلهام التجاني "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" _دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري_ للفترة 2005 _ 2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد، العدد السابع عشر، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص 33.

³نادية سعودي، "مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم الأداء للبنوك التجارية الجزائرية" أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017- 2018 ص 22.

الفرع الثاني: عناصر تقييم الأداء المالي المصرفي: تمر عملية تقييم الأداء المالي في البنوك بجملة من العناصر الأساسية وهي¹:

أولاً: تقييم الأداء الإقتصادي: يهتم هذا العنصر باستغلال جميع الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الجودة والنوعية المناسبة حسب الهدف المسطر من قبله؛

ثانياً: تقييم الكفاءة: يمكن اعتبار الكفاءة على أنها كمية المخرجات لكل وحدة من المدخلات، وبالتالي تقييم الكفاءة يعرف بأنه نسبة أو معدل قياس مادي للمخرجات من السلع والخدمات الناتجة عن العمليات التشغيلية للنشاط أو البرنامج المنسوب إلى تكلفة النشاط أو تكلفة البرنامج؛

ثالثاً: إجراءات التقييم: يتبع إجراءات معينة في تنفيذ هذه العملية، وأهم إجراء هو المقابلة مع الأفراد العاملين لإمدادهم بالمعلومات التي تهمهم والتي تفيد في تحسين أداءهم مستقبلاً وهذه المقابلة تدعى بمقابلة التقييم؛

رابعاً: تقييم الفعالية: يسعى تقييم الفعالية إلى ربط العلاقة بين المنتج والأهداف، وقد ارتبط تعريف الفعالية بالتوصل إلى تحقيق الوحدة من خلال قياس درجة نجاحها، والحصول على المنافع بنفقات أقل، أي إنجاز الأهداف المسطرة كما هو مخطط له؛

خامساً: فترة وقت التقييم: ليس من السهل تحديد فترة وقت تقييم الأداء بالنسبة للعاملين ولكن من الممكن الاعتماد على أداء المستشارين في مجال إدارة الأفراد، وعندما يزود الأفراد بالتغذية العكسية أو الرجعية عن نتائج التقييم وتشخيص نقاط الضعف لديهم ويتم إرشادهم وتوجيههم من قبل الإدارة لمعرفة تعديل سلوكهم ورفع كفاءتهم وفعالية أداءهم؛

سادساً: تقييم البيئة: يهتم هذا العنصر بالحفاظ على البيئة والمناطق الجغرافية، وهذا من أجل تحقيق البنك للفوائد والمنافع المحيطة به، وكذلك دراسة كل العوائق السلبية والمؤثرات والأسباب المحتملة التي يؤثر بها على البيئة؛

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي المصرفي: تحقق عملية تقييم الأداء جملة من الأهداف يمكن التعرف على بعض منها في النقاط التالية²:

- تحسين الأداء والانتاجية؛

¹ محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، "تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camles" - حالة البنك الوطني الجزائري_ في الفترة 2014-2015، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد، العدد2، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص31.

² نادية سعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص26 27.

- معرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق أهداف المنظمة من خلال تقييم أداء العاملين وربطه بتقييم أداء المنظمة مثل زيادة الربحية بنسبة معينة؛
 - تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظمة ومن ثم يكمن رسم الاستراتيجيات والأهداف المستقبلية بوضوح بعد تحليل البيئة الداخلية والخارجية من خلال بعض الأساليب التحليلية؛
 - هدف توحيد سلوك العاملين اتجاه الهدف الموحد والذي يرتبط باستراتيجية المنظمة العامة؛
 - زيادة القيمة المضافة والكفاءة والفعالية التنظيمية مع بيان استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة؛
 - يهدف تقييم الأداء إلى تقريب النتائج من التوقعات والتنبؤ بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات أداء كمحطات إنذار مبكر عند حدوث الانحراف والكشف عن مواطن القوة والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً؛
 - نظام معلوماتي يتعامل بالمعرفة بعد تداولها من خلال مقارنة النتائج وتحليلها؛
- كما تهدف أيضا عملية التقييم إلى¹:
- الهدف الرئيسي والأساسي لتقييم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع توسع والتقدم الاقتصادي للبلد؛
 - قياس مدى كفاءة الأنشطة محل التقييم وفعاليتها لمعرفة مدى نجاح الوحدة في تحقيق أهدافها ومدى قدرتها على الاستمرار في العمل؛
 - الكشف عن الانحرافات في نشاط الوحدة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها للنهوض بأدائها؛
 - تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على النتائج تقييم الأداء ابتداء من الوحدة ثم الصناعة في القطاع وصولاً للتقييم الشامل؛
 - يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط المستقبلية التي من شأنها الحفاظ على الوحدات في السوق حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء هي مدخلات لعملية التخطيط المستقبلي؛
 - تساهم في تشخيص المشاكل التي تعاني منها الوحدة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها وتركيز جهود الإدارة نحو مواطن التحسن التي تعزز الوحدة قدرتها التنافسية؛

¹رانيا عطار، "قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية" _دراسة تطبيقية_ مصرف سورية الدولي الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2013، ص 4.

الفرع الرابع: وظائف تقييم الأداء المالي المصرفي: تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها نشاط الوحدة الاقتصادية ومن خلال التعاريف التي تطرقنا لها يمكن القول على أنها تعكس الوضعية المالية للبنوك ومدى قدرتها على تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة والإفلاس أو فقدان الثقة بين المودعين، ومن خلال هذا يمكننا استخلاص أهم الوظائف التي تخص عملية تقييم الأداء المالي المصرفي والمتمثلة في¹:

- أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها تجاه البنوك فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المصارف التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح وغيرها؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة البنك فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذ كان البنك يواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون أو القروض ومشكلة العسر المالي والنقدي وبذلك تندر إدارته للعمل لمعالجة الخلل؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في البنك لبدل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في البنك في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء البنك في يوم محدد وفترة معينة؛

المطلب الثالث: العلاقة بين الأداء المالي والكفاءة المصرفية: ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة. وعليه من الضروري التمييز بين الأداء المالي والكفاءة المصرفية فهذه الأخيرة تعبر عن مقياس للأداء المالي حيث تحقق تقييم شامل له.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة المصرفية: هو تحقيق المؤسسات المصرفية لأقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية، أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة، وتعتبر ذات أهمية كبيرة باعتبارها وسيلة لتقييم أداء المؤسسة المصرفية الفردية، وتقييم أداء الصناعة المصرفية ككل. وأداة لاختبار مدى نجاحات السياسة الحكومية والتشريعات القانونية، ومدى تأثيرها في القطاع المالي والمصرفي من جهة ثانية².

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² محمد الراعي وآخرون، "قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات" مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية، المجلد 34، العدد 7 جامعة غزة، فلسطين، 2020، ص 1168.

كما تعبر الكفاءة على مدى قدرة الوحدة المصرفية على تخصيص مختلف مواردها وتوجيهها بما يحقق أقصى أرباح ممكنة لها وبأقل الخسائر، وتعتبر المؤسسة المصرفية ذات كفاءة عند نجاحها في التحكم في طاقاتها المادية والبشرية، وتحقيق الحجم الأمثل وعرض تشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى¹.

الفرع الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية: تتمثل أنواع الكفاءة المصرفية فيما يلي²:

أولاً: الكفاءة الانتاجية: تعرف بأنها الكفاءة الكلية للتكاليف، والعلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية وبين الناتج من تلك العملية حيث ترفع الكفاءة الانتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد؛

وتتألف من عنصرين هما³: الكفاءة التقنية (TECHNICAL EFFICIENCY) والكفاءة التخصيصية (ALLOCATIVE EFFICIENCY)

1. **الكفاءة التقنية (الفنية):** ويقصد بها مقدار الوحدة على الوصول إلى أعلى مخرجات بمستوى معين من المدخلات، أي قدرة المصرف على تحقيق أعظم ناتج أو خدمة في ظل مجموعة الموارد المتوفرة، وتعد كذلك النسبة بين المخرجات المتحققة والمخرجات المثلى عند افتراض أن المخرجات ثابتة عند مستوى الحد الكفؤ باستخدام المدخلات الفعلية؛

2. **الكفاءة التخصيصية (الوظيفية):** يعتمد مفهوم الكفاءة التخصيصية على حسن اختيار التشكيلة من المدخلات لغرض تقليل التكلفة أو اختيار التشكيلة من المخرجات لأغراض تعظيم المردود المالي للشركة. كما يمكن تعريفها على أنها استخدام عناصر الإنتاج بنسب صحيحة عند مستوى أسعار معين لتعطي مستوى معين من المخرجات، وبالتالي فإنها تشير إلى مقدرة الوحدة على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار المدخلات التقنية الانتاجية والمستوى التكنولوجي؛

ثانياً: كفاءة وفرات الحجم: تعتبر من أهم عوامل زيادة الأرباح، لأن التوسع في حجم المؤسسة يؤدي إلى خفض التكاليف، وبإمكان المؤسسة تغيير جميع عناصر الإنتاج التي تستعملها فتزيد الطاقة الإنتاجية. وهذا ما يسمى بمبدأ غلة الحجم، وتعتبر بأنها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة التوسع في المشروع ويتم عن طريقها تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاج؛

¹ نورالدين بوالكور، "الاقتصاد البنكي" - مدخل تحليلي تقييمي معاصر - الفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021 ص 121.

² شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 34.

³ محمد الراعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 1169.

ثالثاً: كفاءة وفرات النطاق: مع اندماج الأسواق المالية توجهت البنوك بالدخول إلى هذه الأسواق بهدف الإقتراض، وفي ظل اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية لجذب ودائع العملاء، توجهت أغلب البنوك إلى التوسع في منتجاتها بتنوع حافظاتها المالية وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية. حيث استطاعت تحقيق ما يسمى بوفرات الحجم أي الادخار في التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات فيمكن أن يستفيد البنك من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية بتكلفة أقل ينتج منه الكثير من الابتكار يمكن أن يكون مصدر مهم للربح؛

رابعاً: الكفاءة التشغيلية (X-EFFICIENCY): تعرف الكفاءة اكس أو الكفاء التشغيلية بنسبة الحد الأدنى للتكاليف التي كان من الممكن انفاقها لإنتاج حجم منتج ما إلى التكاليف الفعلية؛

كما تعرف أيضاً أنها النسبة بين أقل تكلفة يمكن انفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات وبين التكلفة الفعلية التي تم انفاقها ويمكن أن تحسب من خلال النسب الدنيا للمدخلات أو المخرجات¹.

تعتبر أيضاً كفاءة اكس مقياس مدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل حيث يعود هذا الانحراف إلى عوامل تؤثر على عناصر الانتاج كالمهارات الإدارية والتكنولوجية المستخدمة ونظم الحوافز والأجور وغيرها من العوامل. للكفاءة التشغيلية تأثير كبير على عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح حيث تقدر لها 20% أو أكثر من التكاليف، في حين اللاكفاءة تعبر عن حجم إنتاجية ومزيج المنتجات عندما يتم تقديرها بشكل دقيق فهي أقل من 5% من التكاليف².

الفرع الثالث: أهمية الكفاءة المصرفية: للكفاء المصرفية أهمية بالغة تتمثل أهميتها فيما يلي³:

- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الاموال المتاحة لدى المصرف وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال؛
- إن الالتزام بمعايير الاقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر في جودة الأصول ومنه في الربحية؛

¹ باسل محمد الحموي، "الكفاءة المصرفية و العوامل المؤثرة فيها" _دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية_ رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا، 2018، ص 27.

² عبدالحميد بوخاري، علي بن ساحة، "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر" الملتقى الدولي الثاني، حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بتحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 ص 138. 2011

³ غيث أركان عبد الله، "تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج MODIFIED DUPONT"، لعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الدنانير، العدد 16، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2019 ص 323 324.

- يتطلب ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل مما يعمل على رفع صافي الدخل للمصرف؛
- إن جمع العناصر السابقة يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة المصرفية وهو تحقيق معدلات عالية من العائد وجوهراً هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى؛
- البحث عن فرص جديدة لاستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف يحقق له أرباحاً أكبر بتكلفة أقل باتباع استراتيجية التنوع بالاستثمار؛
- السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع والذي يوفر مصادر جديدة للأموال؛

الفرع الرابع: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية: الكفاءة هي معدل فعالية النظام، أو هي نسبة المخرجات المفيدة من إجمالي المدخلات، ولا بد من تحديد وقياس مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات. أما بالنسبة لقياس كفاءة المصرف فهي أكثر صعوبة وذلك لتعدد مقاييس الكفاءة المصرفية وصعوبة تحديد المدخلات والمخرجات وصعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات¹.

ويمكن التفصيل كالتالي²:

أولاً: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات: هناك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف، حيث أنها قد تكون مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات، وتبرز مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة وبالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد كل من المخرجات والمدخلات، وسيكون لذلك تأثير على مؤشرات الربحية ومؤشرات تقييم الأداء؛

ثانياً: صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات: لا توجد قوانين محددة لعملية المصارف إنما يمكننا الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه عن طريق الخبراء ما يجعل من الصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات، ما يجعل الاقتصاديين يقومون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات إلى المخرجات في المصارف الفعلية؛

ثالثاً: تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية: تعددت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية لها حيث تعددت أدوات التحليل الاقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفرات الحجم أو غيرها من المقاييس، كما استخدم الإنتاج أو دالة الإنتاج كأداة لقياس وفرات الحجم في المصارف، واستخدم الربح أو

¹ غيث اركان عبد الله، " مرجع سبق ذكره ص 327.

² حسن مفتاح، "أثر هيكل السوق على كفاءة المصرفية" _ دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018 ص ص 83- 85 .

دالة الربح كأداة لإشتقاق الكفاءة المصرفية. وفي الآونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف لقياس مؤشرات الكفاءة؛

الفرع خامس: طرق قياس الكفاءة المصرفية: تعددت طرق وأساليب قياس الكفاءة المصرفية بين الطرق المعلمية والطرق اللامعلمية وهي كالتالي¹:

أولاً: الطرق المعلمية وتنقسم إلى:

1. **التوزيع الحر (DFA) (Distribution Free Approach):** تفترض هذه الطريقة أن لكل مصرف مستوى متوسط من الكفاءة على مر الزمان، مما يمكننا أن نفرق بين عدم الكفاءة والخطأ العشوائي على افتراض أن عدم الكفاءة ثابت، في حين أن الأخطاء العشوائية تقترب من الصفر في كل فترة حيث بالإمكان استخدامه عندما تتوفر البيانات لأكثر من سنة؛

2. **طريقة الحد العشوائي (SFA) (Stochastic Frontier Approach):** استخدمت هذه الطريقة عام 1977، وتستخدم عموماً نماذج تطبيقية لدالة التكلفة والربح أو الانتاج، حيث قدمت نماذج محددة لتقييم حدود الكفاءة. وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن أسعار المدخلات ومستوى مزيج المخرجات وتشكل التكلفة الكلية المقدر الحد العشوائي الذي يفترض أنه يمثل أفضل تطبيق؛

3. **طريقة الحد السميك (TSA) (Thick Frontier Approach):** تم تطوير هذه الطريقة من طرف Berger and Humphery وذلك سنة 1991 وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين، وتتبنى فرضية أن الانحرافات التكلفة الكلية الحالية المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بالكفاءة اكبس، حيث نفترض أنه في متوسط المصارف التي تتمتع نسبياً بمتوسط تكلفة منخفض تشكل معيار للكفاءة التشغيلية التي يمكن من خلالها قياس كفاءة المصارف الأخرى عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف؛

ثانياً: الطرق اللامعلمية: وتتمثل في²:

1. **تحليل البيانات المغلفة (DEA):** استناداً إلى مفهوم قياس الكفاءة اللامعلمية فإن تحليل البيانات المغلفة يعتبر أسلوب لقياس كفاءة المنظمات التي تقوم بعدة أنشطة باستخدام سلسلة من نماذج البرمجة الخطية تعمل على تطوير حدود الكفاءة من خلال تحسين نسبة الانتاج إلى نسبة المدخلات لكل مصدر؛

¹ رانيا عطار، مرجع سبق ذكره، ص ص 17 18.

² سعد بن علي الوابل، مرجع سبق ذكره، ص 239.

يعود تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الادارية تكون في المقدمة وتغلق أي تطوق الوحدات الادارية غير الكفؤة وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة، ويتم تقدير دالة الحدود ومكونات عدم الكفاءة حيث أن البنوك الأكثر كفاءة تكون في المنحنى الحدودي ولا تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية، كما لا تتطلب فرضية التوزيع أو دالة نوعية فقط باستخدام البرمجة الخطية يتم تحديد التكلفة المنخفضة للمدخلات¹.

2. أنواع تحليل البيانات المغلفة: هناك نوعين لنماذج تغليف البيانات هما²:

- **نموذج ثبات العائد إلى الحجم CCR**: هو مغلف يعتمد على فرضية أن التغيير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفؤة يؤثر في كمية المخرجات، وتعرف بخاصية ثبات العائد على الانتاج CRC وتعتبر هذه الأخيرة ملائمة فقط عندما تكون جميع الوحدات محل المقارنة تعمل في مستوى أحجامها المثلى؛

- **نموذج تغيير العائد إلى الحجم BCC**: يعتبر هذا النموذج تطوير للنموذج سابق الذكر CCR كما يسمى بنموذج التغيير في غلة الحجم VRS يميز بين الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم يستطيع اعطاء تقدير للكفاءة بموجب حجم العمليات المعمول بها في وحدة اتخاذ القرار، يتطرق إلى اقتصاديات الحجم بتحديد نسبة امكانية وجود عائد غلة إلى الزيادة في مدخلات وحدة اتخاذ القرار كما يحدد حجم الانتاج الأمثل الذي تكون عنده كفاءة الحجم تساوي الواحد ويختلف عن نموذج CCR بإضافة متغير يسمى "ابسيلون" يمثل صفة عوائد الحجم المتغيرة للمؤسسة.

3. شروط تطبيق أسلوب تحليل البيانات المغلفة: تتمثل شروط تطبيقه في³:

- اختيار الوحدة المتماثلة في مجموعة من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية ذلك لتساوي مخرجاتها ومدخلاتها؛

- العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات يجب أن تكون علاقة ايجابية أو طردية فزيادة المدخلات يجب أن تزيد من المخرجات؛

- علاقة المتغيرات بحجم العينة، إذ يجب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيمة؛

- ولنجاح أسلوب التحليل التطويقي للبيانات يجب تحقق إحدى القواعد الثلاث الآتية:

- يجب ألا يفوق عدد الوحدات الكفؤة ثلث العينة المدروسة؛

- أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد 3؛

- يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات وألا فإن النموذج

لن يستطيع التمييز بين الوحدات الكفؤة والغير كفؤة؛

¹ جعدي شريفة ، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² نورالدين بوالكور ، مرجع سبق ذكره، ص ص 136 137.

³ باسل محمد الحموي، مرجع سبق ذكره، ص ص 40 41.

المبحث الثاني: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي المصرفي.

إن نظام تقييم المصارف أداة رقابية فعالة لتقييم مدى قوة المصارف على أساس موحد، ولتحديد المصارف التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية. ونظام التقييم يأخذ بالاعتبار بعض العوامل المالية والادارية والالتزام بالأنظمة والتي تكون متشابهة بالنسبة لكل المصارف، وبموجب هذا القانون فإن الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من أن كل المصارف تقيم على أساس مشترك وشامل لأن التقييم الموحد يستخدم كأداة مفيدة للتعرف على المصارف التي تواجه مشاكل. وتضع المصارف الضعيفة في خانة واحدة، وبالتالي فإن نظام التصنيف يساعد المصارف على القيام بمهمتها. وهي الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور في النظام المصرفي.

قصد تقييم الأنشطة والخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والتعرف على واقع الأداء المصرفي، لابد من دراسة وتحليل المؤشرات المعبرة عن هذا الأداء المبينة في مختلف القوائم المالية. حيث تعكس هذه المؤشرات مدى تقدم وتطور هذه البنوك.

تستخدم العديد من المؤشرات والنماذج لقياس ومراقبة الأداء المالي المصرفي لأن عملية قياس هذا الأخير غاية في الدقة والصعوبة نسبة لحجم المخاطر التي ترتبط بنشاطها.

قصد التعرف على المؤشرات والنماذج التي يتم من خلالها تقييم أداء المصارف تطرقنا في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المصرفي.

المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي المصرفي.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي: هناك العديد من مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، بحيث نجد منها ما هو تقليدي وما هو حديث، إلا أن أهمها يمكن تلخيصه في نسب السيولة، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

الفرع الأول: النسب المالية: تعتبر النسب المالية من بين أهم الأدوات التي تستخدمها إدارة البنك في تحليل البيانات المالية لتحديد سلامة المركز المالي وربحية البنك وكذلك كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط. النسب المستخدمة في تحليل وتقييم مختلف جوانب عمليات البنك وأدائه المالي تتمثل في الكفاءة، الربحية، السيولة والملاءة المالية¹. من جهة أخرى يعتبر استخدام النسب المالية من أبرز الوسائل التي تساعد في التعرف على وضع سيولة البنك ومكانة الأموال المتاحة للتوظيف وصيانة حقوق الملكية وربحية البنك، فالنسب المالية لا تخرج عن كونها عبارة عن علاقة بين بنود ميزانية البنك أو بنود حساب الأرباح والخسائر بعضها بالبعض الآخر، بهدف الكشف والتوصل الى نواحي الضعف أو القوة في أداء البنك التجاري². ويمكن تصنيف النسب المالية إلى مجموعات مختلفة تتمثل في:

أولاً: نسب السيولة: تعرف السيولة بمعناها العام على أنها مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها وذلك لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير³.

كما أنه من الضروري أن يحافظ البنك دائماً على نسبة معقولة من السيولة وذلك لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء، وبالتالي فنسب السيولة بالبنك، تهدف إلى قياس مدى توفر السيولة لضمان مواجهة التزاماته تحت الطلب، بإعتبارها تعتمد بشكل كبير في مواردها على الموارد غير الذاتية وبالضبط على ودائع الأفراد وبالضبط على الودائع تحت الطلب⁴. ومن أهم نسب السيولة المستخدمة في البنوك التجارية نجد:

¹ Maroua Beldi Khemissi Gaidi, "evaluating bank's performance using financial ratios: a study of a sample of active banks in Algeria during the period (2012_ 2019)" , LERDR economic review, volume 7, n°02, university of Muhamed Al_ Bachir Al _Ibrahimi, Algeria, p868.

² نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص99.

³ عزوز أماني، مرجع سبق ذكره، ص87.

⁴ نورالدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص100.

الجدول رقم (1): نسب السيولة في البنوك التجارية.

النسبة	طريقة حسابها	معناه
نسبة النقدية إلى الودائع الجارية	النقدية / الودائع الجارية	تعكس هذه النسبة قدرة النقدية الجاهزة على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية.
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	النقدية / إجمالي الودائع	تعكس هذه النسبة قدرة النقدية الجاهزة على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية و الودائع لأجل و ودائع التوفير.
نسبة الإستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع	الإستثمارات المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع	تعكس هذه النسبة قدرة الإستثمارات المالية قصيرة الأجل على مواجهة السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية و الودائع لأجل و ودائع التوفير
نسبة النقدية في الصندوق و لدى البنوك الأخرى إلى إجمالي الموجودات	النقدية في الصندوق و لدى البنوك الأخرى / إجمالي الموجودات	تعكس هذه النسبة قدرة النقدية الموجودة في الصندوق و لدى البنوك الأخرى تغطية إجمالي الموجودات.
نسبة السيولة القانونية	قيمة الموجودات السائلة و الشبه السائلة / ودائع البنك	تعكس هذه النسبة مدى سيولة البنك، فارتفاع هذه النسبة يوفر ضمان أكبر لحقوق المودعين و يبين بيان مالي لدى البنك، في حين أن إنخفاضها يخفض ثقة المودعين في البنك و يشير إلى عسر مالي لدى البنك.
معامل السيولة	قيمة الموجودات السائلة و الشبه سائلة / قيمة الموجودات	ارتفاع هذه النسبة يعني توفر درجة السيولة بالبنك و إنخفاضها يعني إنخفاض السيولة النقدية بالبنك.

المصدر: نورالدين بوالكور، "الاقتصاد البنكي" _مدخل تحليلي تقييمي معاصر_ الفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021، ص101.

بالاعتماد على:

ثانياً: نسب الربحية: هي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثلاً لتحقيق الأرباح، ويمكن قياسها بإحدى النسب التالية¹:

- نسبة العائد على حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى نجاح الإدارة في تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في تعظيم عائد المساهمين، واستخدام حقوق الملكية بشكل مربح؛

- نسبة العائد على الأصول: تعطي هذه النسبة فكرة للمستثمر عن أداء استثمار البنك لأصوله وموجوداته، فكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دل ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة وإستثمار البنك لأصوله؛

إذا تعتبر نسبة الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتعكس مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام أصولها، وتحقيق الأرباح يعتبر ضرورياً للبنك وذلك للأسباب التالية²:

- مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء مخاطر عدم السداد، التي تتصل بالديون المعدومة، وما يؤدي إلى انخفاض قيمة الإستثمارات في المحفظة المالية؛

- الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة الإحتياطيات و رأس مال البنك، من أجل التوسع في العمليات الإقراضية والإستثمارية بالبنك التجاري؛

- أن الأرباح توفر ثقة أكبر للبنك التجاري، وبالتالي زيادة حجم التعامل معه، واتساع عملياته نتيجة زيادة أرباحه؛

¹ عزوز أمانى، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² نورالدين بو الكور، مرجع سبق ذكره، ص 102 103.

الجدول(2): نسب الربحية في البنوك التجارية.

طريقة حسابها	إسم النسبة
نسب الربحية	
(الفوائد المحصلة- الفوائد المدفوعة)/اجمالي الأصول	نسبة هامش الربح
صافي الربح بعد الضريبة/ الفوائد الدائنة	هامش صافي الربح من الفوائد
الفوائد الدائنة/ اجمالي الأصول	درجة استخدام الأصول
صافي الربح بعد الضريبة/ اجمالي الأصول	العائد على الأصول
صافي الربح بعد الضريبة/حق الملكية	العائد على حق الملكية
صافي الربح بعد الضريبة/اجمالي الايرادات	نسبة صافي الربح للإيرادات
صافي الربح بعد الضريبة/اجمالي الودائع	معل العائد على الودائع
صافي الربح بعد الضريبة/(حق الملكية+ اجمالي الودائع)	معدل العائد على الأموال المتاحة
(صافي الربح قبل الضريبة+ الفوائد المستحقة)/(الخصوم+ حق الملكية)	القوة الإرادية للموارد المتاحة
العوائد المكتسبة/الفوائد المستحقة	نسبة العوائد المكتسبة الى المدفوعة
(الايادات دون فوائد - المصاريف من غير فوائد)/اجمالي الأصول	نسبة هامش الربح الصافي من غير الفوائد
الايادات دون فوائد/المصاريف دون فوائد	نسبة الكفاءة المضافة

المصدر: أمينة بن جدو، سعود ميهوب، تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية-دراسة تحليلية للبنك الأمريكي ameriserv Financial INC للفترة الممتدة بين (2010-2019)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، المجلد4، العدد2، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 2020، ص239.

ثالثا: نسبة كفاية رأس المال: يمكن التعريف بكفاية رأس المال او الموجودات الموزونة بالمخاطر على أنها العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي

تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، فهو يعتبر بمثابة صمام الأمان لحماية المودعين لتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية. فمن أهم نسب كفاية رأس المال نجد¹:

الجدول رقم(3): نسب كفاية رأس المال في البنوك التجارية.

النسبة	طريقة حسابها	معناه
نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الأصول.
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة	حقوق الملكية / الأصول الخطرة (القروض الممنوحة من البنك و الإستثمارات المالية)	هذه النسبة تقيس مخاطر رأس المال، و بالتالي تقيس قدرة البنك من خلال حقوق الملكية على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها من جراء قيامه بعمليات الإقراض و الإستثمار
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	حقوق الملكية / إجمالي الودائع	هذه النسبة تبين لنا حجم مساهمة رأسمال البنك من إجمالي الودائع، و تقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين
نسبة حقوق الملكية	حقوق الملكية / إجمالي إستثمارات في الأوراق المالية	تقيس هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية في البنك التجاري على تغطية المخاطر التي قد تصيب البنك بخصوص استثمارات في الأوراق المالية.

المصدر: نورالدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص107-108.

¹ جعفر حسن البشير أدم، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية و دوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي_ دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2012، ص11.

رابعاً: نسبة النشاط (مدى قدرة البنك على توظيف أمواله): نسب النشاط بالإنجليزية: (Activity/performance Ratios) ويطلق على مجموعة النسب هذه أيضاً نسب إدارة الموجودات (بالإنجليزية: Asset management Ratios). الهدف من استخدام نسبة النشاط في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، هو معرفة مدى قدرة البنك التجاري على توظيف موارده المتاحة في مختلف الميادين والمجالات المناسبة. ومن بين أهم نسب النشاط نجد¹:

الجدول رقم (4): نسب النشاط في البنوك التجارية.

اسم النسبة	طريقة حسابها
نسب النشاط	
نسبة الاستثمارات الى الودائع	اجمالي الاستثمارات/اجمالي الودائع
نسبة الايرادات للاستثمارات	اجمالي الايرادات/اجمالي الاستثمارات
نسبة الايرادات الى الأصول	اجمالي الايرادات/اجمالي الأصول
نسبة العائد على الاستثمار من الأوراق المالية	العائد المحصل من الأوراق المالية/اجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية
معدل توظيف الموارد	اجمالي الاستثمارات/(اجمالي الودائع + حق الملكية)
معدل اقراض الموارد	(القروض + السلفيات)/(اجمالي الودائع + حق الملكية)
معدل العائد على اجمالي محفظة القروض	الفوائد المحصلة من القروض/ اجمالي القروض
معدل توظيف الودائع	(اجمالي القروض+ اجمالي الأوراق المالية)/(اجمالي الودائع)
معدل توظيف الموارد التقليدية	(اجمالي القروض+ اجمالي الأوراق المالية)/(اجمالي الودائع+ حق الملكية)
معدل توظيف الموارد المتاحة	(اجمالي القروض+ اجمالي الأوراق المالية)/(اجمالي الودائع+ حق الملكية+ اجمالي القروض)
نسبة الودائع الادخارية الى الودائع	الودائع الادخارية/اجمالي الودائع
نسبة الودائع الجارية الى الودائع	الودائع الجارية/اجمالي الودائع

المصدر: أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 240.

¹نورالدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص 109.

خامسا: نسبة قياس المخاطر المصرفية: إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تتحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، ولغرض تحديد طبيعة هذه المخاطر في البنوك التجارية، لابد من معرفة طبيعة العمليات والأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك، والبيئة الإقتصادية والتنظيمية التي يمارس فيها البنك مختلف نشاطاته. ومن بين المخاطر الأساسية التي يتعرض لها البنك التجاري نجد¹:

1. الأخطار الائتمانية: تتعلق هذه المخاطر بعدم التزام المقترضين بدفع الفوائد و أقساط القروض، لظروف طارئة خاصة بهم؛
 2. مخاطر السيولة: تتحدد مخاطر السيولة بمدى قدرة و دقة موظفي إدارة البنك التجاري في تقدير احتياجات البنك من السيولة، بحيث لا يضطر إلى البيع السريع للأوراق المالية بما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر؛
 3. مخاطر سعر الفائدة: هي احتمال الخسارة التي من الممكن أن يتعرض لها البنك التجاري، والناجمة بالدرجة الأولى عن التغيرات والتذبذبات والتقلبات غير الملائمة في سعر الفائدة على الأسواق النقدية والمالية؛
 4. مخاطر رأس المال: يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لإمتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي وصول هذه الخسائر إلى المودعين والدائنين؛
 5. مخاطر التشغيل: تأتي المخاطر التشغيلية في البنك التجاري، بسبب ضعف الإدارة وقراراتها قد تتجم عن هذه المخاطر خسائر مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن عمليات داخلية ملائمة أو غير ملائمة للمعايير المصرفية؛
- وفيما يلي مؤشرات قياس المخاطر على مستوى البنك التجاري:

¹نورالدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص110.

الجدول رقم (5): مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية.

المؤشرات	طريقة حسابها
مخاطر الإتمان	خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	إجمالي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع
	صافي أعباء القروض / إجمالي القروض
	تخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض
	القروض الممنوحة إلى قطاع معين / إجمالي القروض
	(قروض البنك اتجاه الغير + الودائع) / إجمالي الأصول
	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع
مخاطر سعر الفائدة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
	الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول
	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
	الأصول الحساسة لأسعار الفائدة / الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة.
مخاطر رأس المال	الأصول الحساسة لأسعار الفائدة / إجمالي الأصول
	الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة / إجمالي الأصول
	حقوق الملكية / الأصول الخطرة
مخاطر التشغيل	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
	رأس المال الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+ الاحتياطات المعلنه+ الأرباح غير الموزعة) / الأصول الخطرة (الأصول مرجحة بأوزان المخاطر)
مخاطر التشغيل	توزيعات الأرباح النقدية / صافي الدخل
	إجمالي الأصول / عدد العمال
	مصروفات العمالة / عدد العمال

المصدر: : نورالدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص112-113.

سادسا: نسب المديونية: تقيس نسبة المديونية نسبة الأموال المقرضة للبنك الى حقوق الملكية، بحيث تشير النسبة الى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك، حيث أن الديون المفرطة يمكن أن تؤدي الى صعوبات مالية.¹

¹ Ar.pregonscienceolympiad.com/847-gearing-ratio.11-05-2022/22:39

وتبين المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على أموال الغير (الديون) لتمويل احتياجاته، أي هامش الأمان بالنسبة للمقترضين، وتعتبر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية.

الجدول(6): نسب المديونية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك.

اسم النسبة	طريقة حسابها
نسب المديونية	
نسبة الرافعة المالية	اجمالي القروض/ اجمالي الأصول
معدل تغطية الفوائد	صافي الربح قبل الضريبة/ الفوائد
نسبة القروض الى حق الملكية	اجمالي القروض/حق الملكية
نسبة الديون الى حق الملكية	اجمالي الديون/ حق الملكية
نسبة التمويل الخارجي للأصول	اجمالي الديون/ اجمالي الأصول

المصدر: امينة بن جدو، مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره،ص240.

سابعا: نسبة الرافعة المالية: تبين نسبة الرافعة المالية مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في إستثماراته، وتسمى أيضا بنسبة مضاعف حقوق الملكية وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الرافعة المالية} = \text{اجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

الفرع الثاني: القيمة الاقتصادية المضافة: إن القيمة الاقتصادية المضافة هي تنقيح علمي لمفهوم الاقتصاديين للدخل المتبقي أي القيمة المتبقية بعد تعويض أصحاب الأسهم في البنوك وجميع المزودين الآخرين لرأس المال¹. ومع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشرينين الاخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك، لذلك تم الاعتماد على نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة الى القاعدة في ادارة المخاطر².

ويستعمل هذا المؤشر لقياس الأداء الداخلي في المؤسسة، حيث يعتمد على مفهوم تكلفة رأس المال عوض التكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من استغلال أصولها، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، كما يعرف بأنه الفرق بين العائد المحقق

¹جوى فيلال، تقييم الأداء المالي للمصارف -دراسة تطبيقية لبنك البركة فرع 402-، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد

06، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة02، الجزائر، 2020، ص 59.

²مجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية(دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية-خلال الفترة 1994 -2000)،مجلة الباحث،العدد2004،3،ص92.

خلال الدورة والعائد المنتظر أخذا في الحسبان الخطر المصاحب له، ويعتبر أحد المؤشرات المستخدمة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على انشاء القيمة وذلك عن طريق العلاقة التالية¹:

$$\text{القيمة الإقتصادية المضافة} = (\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} - \text{معدل تكلفة رأس المال}) \times \text{رأس المال المستثمر}$$

أو

$$\text{القيمة الإقتصادية المضافة} = \text{صافي الأرباح الناتجة من عمليات التشغيل بعد الضريبة} - \text{تكلفة رأس المال} \times (\text{رأس المال المستثمر}).$$

يركز هذا النموذج فقط على القيمة الإقتصادية المضافة أي المردودية المتحصل عليها من الأموال المستثمرة دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى؛

الفرع الثالث: القيمة السوقية المضافة: يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شامل في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود الى نجاح المؤسسة. وتعطى بالعلاقة التالية :

$$mva = \sum_{n=1}^n \frac{eva}{(1+k)^t}$$

حيث أن :

MVA : القيمة السوقية المضافة؛

EVA : القيمة الإقتصادية المضافة للفترة t؛

K : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال في الفترة t؛

من الأساليب المستخدمة أيضا في تقييم الأداء المالي الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي؛

المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي المصرفي: يعتبر نموذجي CAMLES و DUPONT من بين أهم نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية فهما يعطيان الوصف الدقيق للحالة المالية للبنك ويكشفان عن نقاط القوة والضعف، ومن خلال تصحيح هذه الأخيرة يكون البنك قادر على تحقيق مبدأ السلامة المصرفية بموقف مالي سليم ومعافى.

¹ عزوز أماني، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الفرع الأول: نموذج CAMLES لتقييم الأداء المالي: ظهر معيار CAMLES في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة للتدقيق في تقييم الأداء المالي المصرفي وتصحيح الأوضاع المالية للمصرف. ونظرا لوجود مخاطر عديدة في أنشطة البنوك، فمهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر والاكتشاف المبكر لهذه الأخيرة حيث يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من أثارها المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانيات لتجنب هذه المخاطر¹.

أولاً: نشأة وتطور نموذج CAMLES. لقد اختلف آراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة معيار camles وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أزيد من 4000 مصرف محلي وكان ذلك أحد أسباب انتشار مؤسسة ضمان الودائع المصرفية حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة والتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف؛

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجره البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصرف وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعا كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطر بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تملكها بالحقائق، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMLES ضمن بيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية².

تم تطوير نظام camles في الأساس واستخدامه من قبل مجلس المؤسسات المالية الفيدرالية في عام 1979 لتقييم سلامة البنوك الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو قابل للتطبيق على كل بنك واتحاد ائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتم إجراؤه خارجها، وهو نموذج أساسي قائم على التقييم. حيث أصبح تقييم البنوك وترتيبها في إطار العمل أحد الأساليب الأكثر استخدامًا لفحص الاستقرار المالي للبنوك التجارية³.

¹ شريف أحمد يحيى، "تطبيق نظام CAMLES في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الاسماعلية، مصر، 2017، ص 596.

² محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، "تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMLES" - حالة بنك الوطني الجزائري - في الفترة 2014-2015، مجلة اضافات اقتصادية، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 33.

³ Anh huu nguyen hang thu nguyen huong thanh pham **applying the camles model to assess performance of commercial banks empirical evidence from vietnam banks and banks systems 2020** volume 15 issur 2 p178.

ولقد مر تطور نظام camles بعدة مراحل حتى أصبح بهذا الشكل نذكر منها¹:

- **معييار CAEL**: يعد أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل ودائع الربح السنوية المرسله من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربح سنوي لها استنادا الى أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعييار camles وهي: كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة، ولا يشمل المعيار عنصر الادارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق؛

- **معييار CAMEL**: هو عبارة عن مؤشر سريع الالمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعد هذا المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم من خلالها التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية، لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي: كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الادارة، الربحية والسيولة ثم تطور حتى أصبح في شكله الحالي بإضافة الاعتبار السادس المتمثل في الحساسية اتجاه مخاطر السوق فأصبح حاليا معيار CAMLES ؛

ثانيا: مفهوم نموذج CAMLES. يعتبر معيار CAMLES من بين أهم معايير تقييم الأداء في البنوك لإعطاء نتائج دقيقة حول تصنيف المصارف.

1. تعريف نموذج CAMLES: هو عبارة عن نموذج مالي يستخدم لتقييم الأداء في البنوك مكون من ستة عناصر حيث يهتم كل عنصر منها بقياس الأداء المالي للبنوك بشكل منفرد ويعبر كل حرف منه على تلك العناصر حيث أن C هو كفاية رأس المال Capital adequacy و A هو جودة الأصول Assets quality و M هو جودة الادارة Management أما E فهو العائد Earning و L هو جودة السيولة Liquidity وأخيرا يعبر S عن حساسية مخاطر السوق Sesityivity to market risk².

كما يعرف على أنه نظام تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية لتصنيف المصارف وفقا لنظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة الى مؤشر معين كما أشرنا سابقا حيث هدفت المصارف

¹ محمد سمير دهيرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-265

² اسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهراوي، "أثر عناصر نموذج تقييم اداء البنوك في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية" مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، جامعة الزرقاء، الأردن، 2016، ص 4.

الأمريكية الى تحديد مؤشرات تميز المصارف المتعثرة من المصارف السليمة ماليا¹. وتقييم قوة المؤسسات المالية بشكل موحد كما يقوم بتحديد المؤسسات التي تحتاج الى الاهتمام الخاص².

تسعى المصارف إلى تقييم أداءها من خلال تطبيق معايير CAMLES المتمثلة في³:

أ. **كفاية رأس المال (Capital adequacy):** حيث تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلاحية المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة المالية ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر؛
- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال؛

ب. **مؤشرات جودة الأصول (Assets quality):** بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول كما أن مخاطر الاعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيرها ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول؛

ج. **مؤشرات سلامة الإدارة (Management):** سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية كغيرها من المؤسسات لأن معظم المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات وهناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها مثل معدلات الانفاق نسبة الإيرادات لكل موظف التوسع في اعداد المؤسسات المالية؛

د. **مؤشرات الإيرادات والربحية (Earning):** ان انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي اشارة الى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر وهناك عدة نسب يمكن تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

- العائد على الأصول؛
- العائد على حقوق الملكية؛
- معدلات الدخل و الانفاق؛
- المؤشرات الهيكلية؛

¹ سمير عبد الرزاق السرايري، "قياس الاداء المالي للمصارف التجارية السعودية و تقييمها" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 135

² عبد الله سعيد، عبد القادر أحمد، "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي" - دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة - المجلد التاسع، العدد الثاني، 2018، ص 672

³ محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، 2017 ص 34 ص 35

هـ. مؤشرات السيولة (Liquidity): عند تقييم سيولة البنك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذا الحاجة المستقبلية للسيولة نظرا للاحتياجات التمويلية بالإضافة الى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه وبشكل عام فإن إدارة السيولة لدى البنك يجب أن تكفل ان البنك قادر على البقاء على مستوى كاف من السيولة مقابل الالتزامات لدى البنك وبالوقت المناسب وأن لا يكون حساب التكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد لا تكون متوفرة في الظروف الصعبة؛

و. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية (Sensitivity to market risk): ان الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة سعر الصرف سعر البضاعة أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر على وضع البنك المالي أو رأس المال وعند تقييم الحساسية يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار مقدرة الادارة على تحديد قياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر كما أن معظم البنوك لديها مصدر رئيسي لهذا النوع من المخاطر وهو المراكز غير المحفوظ بها لغاية المتاجرة ودرجة حساسيتها لمخاطر سعر الفائدة وفي البنوك الكبيرة فان عمليات المصرفية الأجنبية يمكن أن تكون مصدر من مخاطر السوق وفي بعض الدول فان نشاطات الاتجار بها تكون المصدر الرئيسي لمخاطر السوق¹.

2. أهمية نموذج CAMLES: تعتبر المؤشرات المالية ونظم الانذار المبكر بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والانذار والتقدير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة وتقوم بتعريضهم لاحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من السياسات والاجراءات الوقائية لمنع الوقوع في أزمة ويساعد نظام الانذار المبكر عموما فيما يلي²:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل اطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أم بين أوقات الفحص؛
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف؛

3. مميزات نموذج CAMLES: يمكن تلخيص أهم مميزات نظام التقييم المصرفي CAMLES في النقاط التالية³:

¹تهاني محمود، محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل" _دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني بقطاع غزة_ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008 ص ص 54 55.

²رفيق سرى ، عبد الرزاق القيرشي، "أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية" _دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية و الأردنية_ للمدة 2005 - 2010 رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق، 2013 ص 47.

³شريف أحمد يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 596.

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الانشائي في كتابة التقارير مما يقلل حجم التقارير؛
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح واطاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- هو مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول من خلال مؤشرات؛
- 4. **أهداف نموذج CAMLES:** تتمثل أهداف نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES في¹:
 - يعتبر نظام داعم لعملية الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطات النقدية؛
 - يعمل على تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي نظريا وتطبيقيا بما يؤدي الى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين على حد سواء الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية؛
 - يعمل النظام على اجراء تحليل شامل لأداء البنوك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة؛
 - ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر التقييم CAMLES بشكل جوهري ايجابيا وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي؛
- 5. **تصنيف تقييمات نظام CAMLES:** تتوافق المصارف التي تم تقييمها على المقياس من 1 إلى 5 مع تقييم الخبراء على مستوى تحديد المشكلة، ثم يتم تجميع التقييمات الفردية في قائمة تصنيف متكاملة بشكل أكثر دقة. ويتم الإشراف المصرفي لغرض وحيد هو تقييم المصارف وفق أساس موحد². و يتم تصنيف المصارف على هذا النحو³:

أ. **التصنيف القوي:** ويكون سليم من كل النواحي حيث يعطى هذا التصنيف للمصارف التي تتصف بالمثالية من جميع النواحي ويقع تحت درجة تصنيف رقم (1) ولا يوجد له أي نقاط ضعف وان كانت هناك فانه لا بد أن تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للمصرف وتكون أيضا لها المقدره على

¹ عبد الله سعيد، عبد القادر أحمد، مرجع سبق ذكره ص ص 682 683.

² Kaouter fenniche **application du processus hiérarchique analytique (ahp) a l'évaluation de la performance des banques commerciales les cahiers du cread** vol 34 n 04 2018 université d'Alger 3 science économiques p 34

³ سري رفيق، عبد الرزاق القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 46

مقاومة الظروف الخارجية المؤثرة مثل عدم الاستقرار المصرفي وتلتزم بشكل كامل بالقوانين والأنظمة وبالتالي فإنها تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تسبب أي قلق للسلطات الرقابية؛

ب. **التصنيف المرضي:** سليم نسبياً مع وجود بعض القصور حيث أن المصارف هنا توضع تحت التصنيف (2) وهي في الأساس سليمة وأن المصارف التي تحصل على هذا التصنيف بصفة عامة تكون تحت سيطرة مجلس الإدارة وتكون مستقرة وقادرة على تحمل التقلبات التجارية وممتثلة للقوانين واللوائح ولا يوجد قلق ذا أثر من قبل السلطات الرقابية وإذا تدخلت السلطات الرقابية يكون محدوداً وغير رسمي؛

ج. **التصنيف المعقول:** يظهر عناصر الضعف والقوة وهنا المصارف ذات التصنيف (3) لها نقاط ضعف بشكل عام في عنصر واحد أو أكثر وهذه المصارف تحمل مزيجاً من نقاط الضعف التي تتراوح بين المتوسط والشديد إذا لم تصحح في فترة زمنية معقولة يمكن أن تؤدي إلى عدم قدرة المصارف بالتعامل مع التقلبات وتكون أكثر عرضة للظروف الخارجية تكون عادة غير مرضية ولا تتبع القوانين والأنظمة وينبغي على البنك المركزي تقديم توجيهات واضحة للإدارة لمعالجة نقاط ضعفها؛

د. **التصنيف الهامشي:** خطر قد يؤدي إلى الفشل إن المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة ذات تصنيف (4) تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشاكلها بين الحادة والحرجة لا يتم التعامل بشكل مرضي مع هذه المشاكل من قبل مجلس الإدارة وتكون غير قابلة على التعامل مع التقلبات التجارية لا تتقيد بالأنظمة والقوانين يتطلب مراقبة كبيرة على هكذا مصارف من قبل السلطات الرقابية احتمالية الفشل لها كبيرة إذا لم تحسن نقاط ضعفها تخضعه للوصايا؛

هـ. **التصنيف الغير مرضي:** المصارف ذات تصنيف (5) تعاني من ضعف كبير في الأداء والممارسات غير الآمنة وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية إن حجم وحدة المشاكل ودرجتها تقع خارج إطار مقدرة الإدارة على ضبطها وتصحيحها وتحتاج إلى مساعدة طارئة احتمالية فشلها كبيرة جداً؛

ثالثاً: كيفية استخدام معيار CAMLES في قياس أداء المصارف. تم تطوير معيار CAMLES بإدخال بعض التعديلات عليه لجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية بدلاً من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف لتفعيله وفق معايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه على حقيقة موقعه المالي قبل أن يتم بواسطة البنك المركزي¹.

¹ محمد سمير دهيرب، "نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMLES في ظل المخاطر" دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 وحتى 2009 المجلة العراقية للعلوم الإدارية المجلد 11 العدد 45 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، 2009، ص 264.

تكمّن طريقة تطبيق معيار CAMLES في:

1. تحليل كفاية رأس المال (الملاءة): يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، أي التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة¹. وتعني متانة رأس المال في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، أما الملاءة (solvency) فتعني الحصول على أعلى عائد ممكن، أو تخفيض استخدام المواد للحصول على نتائج أفضل، وهنا تحديدا تعني متانة رأس مال المصرف².

- تحسب كفاية رأس المال كما يلي³:

$$\text{كفاية رأس المال} = (\text{اجمالي رأس المال} / \text{الأصول الخطرة}) \leq 8\%$$

بالنظر الى المستوى الحالي لرأس المال وبالمقارنة مع السنوات السابقة يتبين لنا تصنيف قاعدة رأس مال البنك بالاعتماد على مؤشرات التصنيف المعد من قبل مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية والتي تقسم رأس المال حسب الجدول⁴:

¹سعاد عبد الفتاح محمد وآخرون، قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية -دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد34، معهد الادارة الرصافة، بغداد، العراق، 2013، ص 27.

²أحمد نورالدين الفراء، "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMLES) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي" -دراسة حالة بنك فلسطين_ ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص 9.

³اسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهراوي، "أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية جامعة الزرقاء، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الانسانية، المجلد 16، العدد3، 2016، ص 4.

⁴سهيلة قطاف، "تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي"، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي المجلد 9 العدد 01 الجزائر، جانفي 2018 ص ص 202 201.

الجدول رقم(6): تصنيفات كفاية رأس المال.

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال / متوسط الاصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
رأس المال الاساسي الاصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
اجمالي رأس المال الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	أقل من 8%	أقل من 6%

المصدر: سهيلة قطاف، "تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي"، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي المجلد 0.9 العدد 01 جانفي 2018 ص 202 201.

من خلال الجدول أعلاه فان:

- رأس المال الجيدة: تكون نسبته جيدة اذا كان اجمالي رأس المال المبني على المخاطر 10% فأكثر ونسبة رأس المال الأساسي 5% فأكثر ونسبة الرفع في رأس المال الأساسي 5% فأكثر؛
 - رأس المال الملائم: تكون نسبة رأس مال الملائمة 8% فأكثر ونسبة رأس المال الأساسي 4% فأكثر.
 - نسبة رأس المال الضعيف: تكون نسبته ضعيفة اذا كان اجمالي رأس المال أقل من 8% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 4% ونسبة الرفع المالي في رأس المال 4% فما أقل؛
 - رأس المال الضعيف جدا: يكون رأس المال ضعيف جدا اذا كان أقل من 6% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 3% ونسبة الرفع المالي في رأس المال أقل من 3%؛
2. تحليل جودة الأصول: ويقصد بها تحقيق الإيرادات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض ومحافظ الاستثمار. وتعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نموذج التقييم لكونها الجزء الحاسم في نشاط البنك التي تهدف أنشطته الى تحقيق الإيرادات، وتقاس بنسبة القروض المتعثرة الى القروض الكلية¹. وتحسب بالنسب التالية²:

$$\text{نسبة التصنيف المربح (WCR) Weighted Classification Ration} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{الملكية + المخصصات}} \text{ (حقوق)}$$

¹اسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

²محمد بخاري حسن على، مرجع سبق ذكره ص 73.

$$\text{نسبة اجمالي التصنيفات (RTC) Total Classification Ration} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$$

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها، مستوى القروض غير المتعثرة على اجمالي المحفظة، كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، التركيز في القروض والاستثمارات المالية المقدر على تحصيل القروض غير المنظمة، كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات¹. ويمكن قياس هذا العنصر باستخدام النسب المالية الموضحة في الجدول أدناه²:

جدول رقم(7) تحليل جودة الأصول.

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الديون الغير منتجة (NPL) Non-performing loans
1	قوية	اقل من 1.25%
2	مرضية	من 1.26% - 2.5%
3	جيدة بعض الشيء	من 2.6% - 3.5%
4	حدية	من 3.6% _ 5.5%
5	غير مرضية	5.5% فاكثر

المصدر: بسام أسعد، "تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS"، مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 1، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا، 2018، ص 295.

من خلال الجدول أعلاه فان التصنيفات يتم اعتمادها بالاستناد الى معرفة: نسبة الديون غير المنتجة الى اجمالي التسهيلات او القروض وفق ما يلي:

$$\text{نسبة الديون الغير منتجة} = \left(\frac{\text{الديون الغير منتجة}}{\text{اجمالي القروض}} \right) * 100$$

¹ سليمان بن بوزيد مرجع سبق ذكره ص 28.

² بسام أسعد، "تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS" مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 40، العدد 1، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا 2018 ص 295.

- تتأثر أيضا جودة الأصول بما يلي¹:
 - حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة الى اجمالي رأس المال؛
 - حجم واتجاهات اجال القروض التي فات موعد سدادها والاجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
 - حجم ومعاملة الادارة لقروض الموظفين؛
 - مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة؛
 - أساليب ادارة الأصول الأخرى مثل الاستثمار في الأوراق المالية والأصول المالية؛
3. تحليل فعالية الإدارة: يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من الأمور المتعلقة بأداء الادارة وأهمها²:
- مدى التقيد بالقوانين والقواعد السارية ومدى قدرة الادارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة ومدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية؛
 - مدى تجاوب الادارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم النظام الرقابي الداخلي؛
 - مدى خبرة ومعرفة أعضاء الادارة العليا بالسوق المصرفي؛
 - مدى وجود خطط واضحة للعيين والوضع المناسب في المكان المناسب؛
 - مدى قدرة الادارة على التعامل مع المخاطر وادارتها بشكل جيد؛
- يوجد العديد من النسب التي تقيس جودة الادارة نذكر منها نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول، وقد حدد هذا النموذج درجة التصنيف المتعلقة بتقييم عنصر الادارة كما يوضحه الجدول أدناه الذي يأخذ نسبة إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح بوصفه مؤشرا رئيسيا لتقييم هذا العنصر³.

¹ سهيلة قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 201.

² سهيلة قطاف، نفس المرجع، ص 203

³ بسام أسعد، مرجع سبق ذكره، ص 296.

الجدول (8) : درجة تصنيف الإدارة حسب camels.

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة اجمالي النفقات التشغيلية/ اجمالي الأرباح
1	قوية	أقل أو تساوي 25%
2	جيدة	26% - 30%
3	مقبولة	31% - 38%
4	ضعيفة	39% - 45%
5	حرجة	أكثر أو تساوي 46%

المصدر: بسام أسعد، مرجع سبق ذكره، ص 296.

يتم تصنيف الإدارة بحسب هذا النموذج كمايلي¹:

- المصرف الذي تحصل ادارته على التصنيف (1) معناه يتمتع بأداء اداري عالي في جميع المجالات والقدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية؛
 - المصرف الذي تحصل ادارته على التصنيف (2) يتمتع بأداء اداري جيد ولديه كفاءة إدارية في جميع المجالات؛
 - المصرف الذي تحصل ادارته على التصنيف (3) معناه يتمتع بأداء إداري مقبول ويظهر نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر؛
 - المصرف الذي تحصل ادارته على التصنيف (4) معناه يتمتع بأداء إداري ضعيف ويظهر ضعف عام في عدد من العوامل؛
 - المصرف الذي تحصل ادارته على التصنيف (5) معناه يتمتع بأداء إداري حرج وغير فعال؛
4. تحليل الربحية: يتأثر عنصر الربحية بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح ومدى تصنيف الربحية، حيث تعتبر مقياس لقدرة المصرف على تحقيق الأرباح والاستمرار في تحقيقها بشكل متوازن².
- ويتم تصنيف الأرباح باستخدام نسبة العائد على اجمالي الأصول (ROA) Return Assets والتي تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الامثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة بهدف تقييم الربحية ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول،

¹ بسام أسعد، نفس المرجع السابق، ص 297.

² مرجع سبق ذكره ص 297 298.

كما تستخدم نسبة العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) والتي تقيس اتجاه العائد على الأموال المستثمرة والتي تحتسب بقسمة صافي الدخل الى اجمالي الأسهم،

يمكن مؤشر الربحية البنوك من مواجهة الصدمات الغير مرغوب فيها والناشئة عن المخاطر التي تواجهها البنوك في عملياتها، عندما تكون أرباح البنك جيدة فإنها تساعد على اجراء العمليات الحالية والمستقبلية، زيادة قاعدة رأس المال، دفع الأرباح للمساهمين وزيادة القدرة على استيعاب الخسائر وكذلك ضمان التوسع في الأعمال¹.

ومنه يمكن تصنيف ربحية البنوك من خلال النسبة ROA حسب الجدول:

جدول رقم(8) :تصنيف الربحية حسب نموذج camels

التصنيف	ROA = الربح الصافي / اجمالي الاصول
1	$ROA \leq 1\%$
2	$0.8\% < ROA < 0.9\%$
3	$0.35\% < ROA < 0.7\%$
4	$0.25\% < ROA < 0.34\%$
5	$ROA \leq 0.24\%$

المصدر: بسام أسعد، مرجع سبق ذكره، ص298.

- يأخذ البنك التصنيف (1): اذا كانت نسبة العائد على متوسط الأصول أكبر من 1.5 فيوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال كما يتسم بسلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات؛

- يأخذ البنك التصنيف (2) : اذا كان نسبة العائد على متوسط الاصول محصور بين 1.5 و 1.75 فيتميز بأنه يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات احتياطات الأزمة كما يوفر نمو لرأس المال الا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية مثل الاعتماد بطريقة ما على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الادارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية؛

¹ أحمد سايح صالحية، زيدان محمد، تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015-2019 ، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص 169.

- يأخذ البنك التصنيف (3) : اذا كان نسبة العائد على متوسط الأصول محصور بين 0.75 و 0.4 فيشهد البنك انخفاض شديد في أداء الأرباح بسبب اجراءات الادارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة الأمر الذي يجعل وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الادارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح؛
- يأخذ البنك التصنيف (4): اذا كان نسبة العائد على متوسط الأصول محصور بين 0 و 0.4 فيتصف البنك أنه يواجه مشاكل حادة في الربحية لأنه من الممكن أن صافي الربح غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو راس المال المطلوب رغم كونه ايجابي ويتطلب هنا وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال؛
- يأخذ البنك التصنيف (5): اذا كان نسبة العائد على متوسط الأصول اصغر من 0 أي سالب وهنا البنك يشهد خسائر بصورة تهدد ملائته المالية مما يتسبب في الاعسار؛
5. تحليل السيولة: السيولة من المتغيرات الهامة الأخرى الخاصة بالبنك والتي تؤثر على الأداء المالي له، وعموما يتم استخدام نسبة القرض الى الايداع لقياس سيولة البنك، كما تستخدم البنوك الوديعة المحصلة من العملاء لمنح القرض إذا تم استخدام مبلغ كبير من الوديعة من قبل البنك لتقديم قرض فسوف يقوم بتحصيله بنسبة عالية من السيولة للبنك والتي قد لا تغطي السحب المستقبلي الغير متوقع من قبل العملاء¹. تعبر السيولة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل تجاه المودعين والمقترضين ويقاس هذا العنصر مدى كفاية مصادر السيولة ازاء الاحتياجات الحالية أو المستقبلية الطارئة أو المخطط لها ومستوى تنوع مصادر النقدية داخل الميزانية وخارجها والالتزام بنسب السيولة التي تقررها السلطة النقدية². حيث يجب على البنك الاحتفاظ بأصول سائلة يمكن تسيلها بسرعة أو بأخطار قصيرة لمقابلة الالتزامات وتصنف سيولة البنك على أساس أنها جيدة، كافية، ضعيفة، أو غير كافية³. تحسب نسبة السيولة كما يلي⁴:

$$\text{نسبة السيولة} = \text{نسبة اجمالي الودائع} / \text{اجمالي الاصول}$$

وبحسب نموذج CAMELS فان درجة التصنيف المتعلقة بعنصر السيولة يكون كما هو موضح في الجدول:

¹ Purna Man Shrestha, **Determinats of financial performance of nepalese commercial banks : evidence from panel data approach**, NRB economic review, faculty of management, mid_ western university, surkhet, Nepal, 2019, p52.

² بسام أسعد، مرجع سبق ذكره، ص 299.

³ سهيلة قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 202.

⁴ بسام أسعد، مرجع سبق ذكره، ص 2099

جدول رقم: (9) تصنيف السيولة حسب نموذج camels.

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الأصول (نعبر عن النسبة ب R)
1	قوية	$R \geq 50\%$
2	جيدة	$49.99\% < R < 45\%$
3	مقبولة	$38R < 44.99\%$
4	ضعيفة	$33R < 37.99$
5	حرجة	R أقل أو يساوي 32

المصدر: بسام أسعد، مرجع سبق ذكره، ص 300.

6. تحليل الحساسية لمخاطر السوق: يعد تحليل الحساسية لمخاطر السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نموذج التقييم المصرفي CAMELS وذلك أثر التطورات التي حدثت على المستوى الدولي والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية ويقيس هذا العنصر قدرة البنك على بناء ميزانيته على أسس سليمة¹. يتم ذلك بدراسة الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية².

يتم تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي من 1 الى 5 حسب الاتي:

- البنوك التي تأخذ التصنيف (1): درجة تحكمه في المخاطر كبيرة كما أن صافي أرباحه قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة؛
- البنوك التي تأخذ التصنيف (2): لديه خصائص مشابهة للتصنيف السابق الا أنه قد يعاني ضعف اما في درجة التحكم أو في صافي الربحية؛
- البنوك التي تأخذ تصنيف (3): تكون درجة التحكم لديه في المخاطر منخفضة وتحتاج الى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة كما يواجه مشاكل على مستوى الممارسات الادارية ومستوى الارباح؛
- البنوك التي تأخذ التصنيف (4): فيظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة؛

¹ بسام أسعد، نفس المرجع، ص 300

² سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 28

- البنوك التي تأخذ التصنيف (5): مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق وهذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الاطلاق مما يستوجب تدخل البنك المركزي بإجراءات رقابية وتصحيحية قوية للحد من الخسارة الفادحة التي تؤدي في الكثير من الأحيان الى الافلاس؛

ويتم احتساب مؤشر الحساسية للمخاطر السوق وفق الخطوات التالية¹:

أول خطوة تتمثل في حساب الفجوة GAP ما بين الأصول الحساسة لمخاطر السوق والمطالب الحساسة لمخاطر السوق كما يلي:

$$GAP = RSAs - RSLs$$

حيث أن:

- GAP الفجوة بين الأصول والمطالب الحساسة للمخاطر؛
- RSAs (Rate Sensitive Assets) الأصول الحساسة للمخاطر؛
- RSLs (Rate Sensitive Liabilities) المطالب الحساسة للمخاطر؛

جدول رقم (10): تصنيف الحساسية لمخاطر السوق حسب نموذج camels

موقف البنك	التحليل	درجة التصنيف	GAP
الموقف سليم من كل النواحي	قوي	1	1.0 < GAP < 1.4
سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	مرضي	2	1.6 < GAP < 2.4
يظهر عناصر الضعف والقوة	معقول	3	2.6 < GAP < 3.4
خطر قد يؤدي الى الفشل	هامشي	4	3.6 < GAP < 4.4
خطير جدا	غير مرضي	5	4.6 < GAP < 5.0

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- ايناس عياد، عبد الناصر براني، كفاءة نظام التقييم المصرفي (camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية -دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري- ، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، 2021. ص 904.

الفرع الثاني: نموذج ديبون Dupont: سمي بهذا الاسم نسبة الى الشركة التي طورته، وهي شركة DUPONT DE NEMOURS الأمريكية ويعد هذا النموذج من الأدوات الفعالة التي يستعملها المحللون الماليون في تحليل

¹ بسام أسعد، مرجع سبق ذكره، ص 300

الأداء المالي والرقابة عليه. وقد اكتسب هذا النموذج شهرته بسبب مساعدته الفعالة في تتبع العناصر أو العوامل المؤثرة في المردودية والمنتمية إلى جدول النتائج والميزانية¹.

كما يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، ويظهر الفرق بين الاثنين باستخدام الرافعة المالية، وذلك عن طريق ضرب العائد على الأصول ROA بمضاعف حقوق الملكية EM (أو ما يعرف بالرافعة المالية). كما يتكون نموذج ديوبونت من خطوتين أساسيتين تتمثلان في²:

أولاً: الخطوة الأولى لنموذج ديوبونت (DUPONT): تشير هذه النسبة إلى قدرة وكفاءة إدارة المصرف من توظيف الموجودات وتحقيق الأرباح، وأن ارتفاع النسبة يدل على تحسين الأداء المالي والاستخدام الأمثل لموجودات المصرف، وتمثل القروض والاستثمارات أكبر موجوداته، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان أداء المصرف أفضل، أما انخفاضها قد يفسر على أساس ارتفاع نفقات التشغيل أو استخدام سياسات استثمارية أو ائتمانية متحفظة، أو عدم كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموجودات³.

في هذه الخطوة من النموذج، يتم شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول، هامش الربح ومعدل دوران الأصول أو ما يصطلح عليه بمنفعة الأصول، ويقاس العائد على الأصول وفقاً للمعادلة التالية:

أي: العائد على الأصول (ROA) = هامش الربح (PM) × معدل دوران الأصول (UA)

$$ROA = PM + UA$$

ويقاس هامش الربح وفقاً للمعادلة التالية:

هامش الربح (PM) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

بينما يقاس معدل دوران الأصول بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول (UA) = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن:

العائد على الأصول (ROA) = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات /

¹ عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2002، ص 87.

² نورالدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص 131.

³ رعد كريم قاسم الوائلي، حمزة فائق وهيب الزبيدي، الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق - دراسة حالة: مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار للسنوات (2015-2018) - مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المؤتمر الرابع لطلبة الدراسات العليا، العراق، 2019 ص 08.

إجمالي الأصول)

بمعنى آخر:

العائد على الأصول (ROA) = الدخل الصافي / إجمالي الأصول

هذه الصيغة تركز الإنتباه على مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء فمثلا إذا حقق بنك ما عائدا على الأصول مرتفعا فيكون سببه أنها اكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول .

ثانيا: الخطوة الثانية لنموذج دوبونت (DUPONT): العائد على حقوق الملكية يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول أو ما يعرف بمؤشر الرفع المالي (EM) . من خلال هذا المؤشر نستطيع تفسير الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو ارجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو الرافعة أو كليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود الى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالموازاة فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والانتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن ادارة البنك¹. في الخطوة الثانية لهذا النموذج، يتم شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية²:

$$ROE = ROA + FLM$$

أي أن الفرق بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ينتج عنه مؤشر الرافعة المالية، الذي يقاس بالعلاقة التالية:

مؤشر الرافعة المالية (FLM) = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

وعن طريق ضرب العائد على الأصول بمؤشر الرافعة المالية فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = (صافي الدخل / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

بمعنى آخر:

$$UA \times PM \times ROE = FLM$$

¹ حمزة رملي، نسرين عروس، تقييم الأداء المالي لمؤسسات صناعة الأدوية بالاعتماد على معدلي العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) -دراسة مقارنة بين مؤسسة صيدال ومؤسسة بيوفارم- مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، العدد03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله، الجزائر، 2018، ص 92

² نورالدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص132.

ويمتاز هذا النموذج بالمرونة إذ أنه يمكن من تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، إضافة إلى أنها تعمل على ربط العلاقة ما بين العائد والمخاطر.

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية، فإذا ما حققت مؤسسة ما عائدا على حقوق الملكية مرتفعا فيمكن أن يكون سبب هذا الارتفاع يرجع إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو كليهما.

كما يمكن حصر العلاقة الايجابية بين الرافعة المالية والكفاءة المصرفية في التأثير الايجابي الكبير للديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول وإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول على ربحية البنوك التجارية. كما أن هناك تأثير آخر ايجابي وقوى بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي للبنوك التجارية. هناك أيضا تأثير لهيكل رأس المال مقاسا بنسبة الديون إلى حقوق الملكية على الأداء المالي مقاسا بنسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية على الأداء المالي للبنوك التجارية¹.

¹ الزهرة رحمانى، محمد الجموعي قريشي، أثر الرافعة المالية على كفاءة الشركات -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في منطقة غرداية للفترة 2010-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018. ص 09.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

نظرا لأهمية موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والمتمثلة في معرفة الوضعية المالية للبنك من خلال استعراض نقاط قوته وضعفه بناء على مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي سالفه الذكر، فإن المسؤولين عن قياس وتقييم الأداء المالي يتخذون الاجراء الصحيح لمعالجة الاختلالات ومحاولة تطوير وتحسين الأداء المالي للبنك. وعليه فقد استقطب هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين سواء العرب منهم أو الأجانب فأجروا العديد من الدراسات حول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بغية تسليط الضوء على أهمية الموضوع ومحاولة تكثيف الجهود لتطويره والاستفادة منه أكثر.

عمدت بعض الدراسات السابقة الى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستعمال مؤشرات التقييم وأخرى باستعمال نماذج التقييم لمعرفة حالة البنك قيد الدراسة والخروج بالتوصيات المناسبة.

لقد عمل العديد من الباحثين من مختلف أنحاء العالم على ترقية واثراء هذا الموضوع ووضعت بهذا الصدد دراسات وأبحاث عربية كانت أو أجنبية قيمت الأداء المالي للبنوك التجارية بجدارة استوفت جل معايير البحث العلمي فباتت مراجع يستفيد منها صانعي الدراسات الحالية المقاربة.

سنحاول في هذا المبحث عرض أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بالموضوع، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب: الأول الدراسات العربية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية.

بلغ موضوع تقييم الأداء المالي درجة عالية من الأهمية لفتت انتباه بعض الباحثين العرب فقد قام العديد منهم بإجراء دراسات عربية مختلفة في هذا الصدد. نستعرض منها ما يلي:

أولاً: دراسة (دهيرب، 2009) مقال بعنوان: نظام التقييم المصرفي بمؤشرات (camles) في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، للسنوات 2006-2009. وقد عولجت هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: ما هو نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات والذي يعتمد في تقييم أداء المصارف؟ وكيف يمكن الاستفادة منه في دعم الكفاءة وفعالية المصارف؟

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان أحد أهم المؤشرات الدولية الحديثة في تقييم أداء المصارف، وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي camles ومحاولة إظهار الجوانب الإيجابية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والتغلب على نقاط ضعفها للوصول إلى زيادة كفاءة وفعالية العمل المصرفي لهذا المصرف.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أهمية تطبيق نظام التقييم الأمريكي camles بتقييم المصارف حيث أبرز الجوانب الإيجابية للمصرف وكشف عن بعض نقاط الضعف ومسبباتها
- حصول مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار على المستوى الأول وفقاً لسياسة التقييم المركب ونظام التقييم المصرفي.
- يعمل نظام camles على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية.

تتشترك هذه الدراسة ودراستنا أن كلاهما هدفتا إلى تقييم الأداء المالي المصرفي من خلال الاعتماد على نموذج CAMELS الذي يظهر نقاط القوة والضعف للبنك، وربط كفاءة وفعالية البنك بتقييم أداءه المالي، وتختلفان في كون دراستنا مقارنة بين نموذجين لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، كما تختلفان في العينة المدروسة ومحل وزمان الدراسة.

ثانياً: دراسة (معاش، 2021) مقال بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014 - 2018 وقد عولجت هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية؟

هدفت هذه الدراسة إلى: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA، من خلال دراسة المفاهيم العامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية والتطرق لأهم نماذج تقييمه.

توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- تقييم الأداء المالي يساعد في الكشف عن التطور الذي يحققه البنك على مدار عدة سنوات.
- يتم تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية باستخدام عدة نماذج من أهمها نموذج العائد على حقوق الملكية ونموذج CAMELS ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة.
- يقدم تقييم الأداء المالي صورة واضحة وشاملة لمختلف مستويات عن أداء البنك.
- تبين من حساب مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك أنه في انخفاض وفسر ذلك الى الزيادة المستمرة في حقوق الملكية مع تذبذبات لقيمة صافي الدخل.

لقد استعملت كلتا الدراستان نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء المالي، كما أن البنوك قيد الدراسة جزائرية، وتختلفان في حجم العينة حيث تناولت هذه الدراسة بنك واحد فقط، أم دراستنا فتطرقنا لدراسة وتقييم أداء 5 بنوك.

ثالثا: دراسة (سعودي، 2018) أطروحة دكتوراه بعنوان: مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية

وقد تم علاج هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: ما مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية- بطاقة الأداء المتوازن نموذجا-؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء، نظام مراقبة التسيير، الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير و دورها في قياس وتقييم الأداء المالي كما هدفت إلى مدى استخدام الأساليب الحديثة لتقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية، وتحليل المرتكزات النظرية والتطبيقية لبطاقة الأداء المتوازن وتوصيف الأبعاد الأساسية لها، هدفت أيضا الى بيان سد النقص في النموذج التقليدي لقياس الأداء الذي يركز على المقاييس المالية للأداء دون المقاييس غير المالية والاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض الاقتراحات التي تساعد البنوك التجارية الجزائرية في تعزيز استخدام أسلوب بطاقة الأداء المتوازن، وكذا تحسين أدائها باستعماله.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- أن البنوك التجارية عينة الدراسة تتوفر على نظام للرقابة يمتاز بالكفاءة، كما يتوفر لديها نظام معلومات متطور يفي باحتياجات البنك من المعلومات في مجال مراقبة التسيير.
- أشارت لاستخدام المصارف الجزائرية عينة الدراسة لمؤشرات تقييم الأداء المرتبطة بالزبائن.
- تتوفر لدى المصارف الجزائرية عينة الدراسة البيانات اللازمة لاستخدام مؤشرات تقييم الأداء لكل بعد من أبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن.

إن أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا تكمن في أنهما سعتا إلى قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى التعريف بالنماذج التي قمنا من خلالها بقياس وتقييم أداء البنوك التي اخترناها، وتختلفان في كون هذه الدراسة اتخذت بطاقة الأداء المتوازن كنموذج لقياس وتقييم أداء البنوك.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

لقد أنجزت العديد من الدراسات الأجنبية بلغة مغايرة للغة دراستنا في نفس الموضوع الذي يصب فيه موضوع الدراسة التي أجريناها، نذكر منها ما يلي:

أولاً: دراسة (Gaidi, Beldi, 2021) وهي مقال تحت عنوان: Evaluating bank's performance using Financial ratios: a study of a sample of active banks in Algeria "تقييم أداء البنوك باستخدام نظام التوزيع المالي دراسة عينة من البنوك النشطة في الجزائر" وقد تمت معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: **كيف تساهم الحصص المالية في تقييم أداء البنوك؟**

لقد هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الأداء، ومعنى تقييم الأداء، وإبراز الأهمية التمييزية المالية، وإظهار أهمية تقييم أداء البنوك، وتقييم أداء بنك السلام والبنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائري على أساس النسبة المالية المحسوبة من خلال تحليلها ومقارنتها خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- أن عملية تقييم الأداء ضرورية في المصارف لأنها تهدف إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف، ثم محاولة إيجاد الحلول المناسبة لتصحيحها، ومنه زيادة الجهود والاهتمام بعملية تقييم أداء البنوك بما يعكس الصورة الحقيقية للقطاع المصرفي.

- كما أشارت إلى وجوب إجراء دورات تدريبية للموظفين حول موضوع تقييم أداء البنك وفق المعايير الدولية.

وقد اشتركت هذه الدراسة مع دراستنا في كونها سعت لتقييم أداء البنوك الجزائرية. وتختلفان في كون هذه الدراسة قيمت أداء البنوك بواسطة الحصص المالية، أما دراستنا فقيمت أداء البنوك التجارية بواسطة كل من نموذجي CAMELS وDUPONT تختلفان أيضا في العينة قيد الدراسة، والحدود المكانية والزمانية.

ثانياً: (Anderson Yannick Mbatchou Ntchabet. Christian Bandela Menyeng. 2020) دراسة: Les déterminants de la performance financière des banques commerciales au Cameroun une étude en panel. مقال تحت عنوان: (Ernest Youmto)

"محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الكامبيرون دراسة حوارية" وقد عولجت هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: ما هو مستوى أداء البنوك التجارية في الكامبيرون بعد إعادة هيكلة النظام المصرفي نهاية التسعينيات وما هي المحددات؟

الهدف العام من هذه الدراسة كان تقييم مستوى أداء البنوك التجارية الكامبيرونية وتحديد العوامل المحددة.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- النتائج التي تم الحصول عليها من هذا التقدير أنه في ظل خيار الإنتاج، فإن درجة الكفاءة الإجمالية لجميع البنوك الثمانية في العينة أعلى قليلاً من 87%، ومع ذلك، هناك تفاوت كبير بين البنوك التجارية الكامبيرونية من حيث الكفاءة وقد زادت هذه التفاوتات.
 - في السنوات الأخيرة، بشكل عام، تأثر الأداء المصرفي بالحجم، وهيكل رأس المال، ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الائتمان والتضخم، ويشير التأثير السلبي الذي تم الحصول عليه من الحجمين المحددين وأصل المساهمين الأساسيين إلى أن البنوك لا تريح وفورات الحجم التي يمكن أن يوفرها الحجم الكبير لميزانيتهم العمومية.
- وتتشارك هذه الدراسة ودراستنا في أنهما ركزتا على قياس أداء البنوك التجارية بواسطة نماذج قياس الأداء واشتركتا في نموذج DUPONT وربط الأداء المالي المصرفي بالكفاءة، كما تختلف الدراسات في استعمال باقي النماذج لاستكمال قياس الأداء، والحدود المكانية والزمانية، حيث أن هذه الدراسة قيمت أداء 8 بنوك كامبيرونية بعد إعادة هيكلة النظام المصرفي نهاية سنوات التسعينيات.

ثالثاً: (دراسة: Haseeb zaman bafar gul zeb. 2011) دراسة تحت عنوان:

CAMELS rating system for banking industry in Pakistan.

نظام تصنيف CAMELS للمصارف الصناعية في باكستان. وقد تمت معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية:

هل يوفر نظام CAMELS حصة مماثلة لنظام RACRA في تقييم أداء البنوك التجارية في باكستان؟

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أوجه التشابه في النتائج الصادرة عن نظام تصنيف المصارف CAMELS ووكالة التصنيف Pakistan Credit Rating Agency وتصنف البنوك عينة الاختيار التي من شأنها أنها تستند إلى الدرجة الإجمالية لتصنيفات نموذج CAMELS بناء على تصنيف المكونات المعروضة من قبل 17 عينة من البنوك المختارة.

وقد خرجت هذه الدراسة بالنتائج التالية: تظهر التصنيفات التي نشرتها وكالة RACRA أن جميع البنوك تقريبا قوية ومستقرة مالياً، حيث تختلف نتائج نظام تصنيف CAMELS تماماً عن هذه التصنيفات حيث لا توجد أوجه تشابه في نتائج أنظمة التصنيف هذه.

تشارك هذه الدراسة مع دراستنا أنهما كلتاها دراستان مقارنتان بين نموذجين للتقييم المالي للبنوك، وأحد النماذج المشتركة CAMELS وتختلفان في العينة قيد الدراسة والحدود المكانية والزمانية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

تأتي هذه الدراسة إستكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأداء المالي للبنوك، وقد تبين من خلال استعراض الدراسات السابقة أن غالبيتها ركزت على موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشر أو نموذج واحد خلال الدراسة دون استخدام عدة مؤشرات أو نماذج لتقييم الأداء المالي للبنوك والمقارنة فيما بين هاته المؤشرات والنماذج أيهم الأفضل والأكثر دقة. كما أن بعض الدراسات عمدت إلى تقييم الأداء المالي لبنك واحد، ما يجعل الدراسة تبتعد عن الدقة نوعاً ما. من جانب آخر فإن بعضها لم تنظر إلى ربط تقييم الأداء المالي بالكفاءة المصرفية، التي تعد وسيلة لتقييم أداء البنك وأداة لتحقيق أهدافه ونجاحاته.

وقد تميزت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من خلال تركيزها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية وفق نموذج CAMELS الذي يعمل على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وفق ستة معايير متمثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، الإدارة وحساسية المخاطر السوقية. و نموذج DUPONT الذي يشمل خطوتان تتمثلان في، الخطوة الأولى تتمثل في العائد على الأصول (ROA) أما الخطوة الثانية فتتمثل في العائد على حقوق الملكية (ROE) التي تهدف بشكل مباشر إلى توضيح الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول والمقارنة بينهما للخروج بالنموذج الأكثر كفاءة في تقييم الأداء المالي للبنوك. كما اختلفت مع الدراسات السابقة في الحدود الزمانية والمكانية للبنوك ميدان الدراسة.

خلاصة الفصل الأول:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول كل من الأداء المالي وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية تتجلى لنا أهمية الدور الذي يلعبه قياس وتقييم الاداء في البنوك التجارية والمتمثلة في معرفة الوضع المالي للبنوك التجارية ومنه التركيز على نقاط القوة مع كشف الانحرافات وتصحيح العثرات وذلك من خلال تعزيز المركز المالي وزيادة القدرة التنافسية وفتح الآفاق عبر الحفاظ على مصداقية تعاملاتها مع عملائها ومراسليها والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة، وبالتالي مدى انعكاس أداءها على مصداقية القطاع المصرفي ورسم صورة آمنة له في عقل ووجدان المستثمر، المدخر والمقترض على حد سواء.

كما تطرقنا لعلاقة الكفاءة المصرفية بالأداء المالي المصرفي واستخلصنا أن للكفاءة علاقة بين وسائل الانتاج المستخدمة والنتائج المحققة، وعليه يكون البنك كفاء إذا قام باستعمال عقلاني ورشيد للوسائط المتاحة، كما أن قياس الكفاءة يعتبر من الأهمية بمكان إذ يلاحظ وجود صعوبة كبيرة في تحديد مدخلات ومخرجات العمليات المصرفية، كما تعددت أنواع الكفاءة المصرفية ومن ثم تعدد طرق قياسها، كما تساهم الكفاءة المصرفية بصفة عامة بتحقيق أفضل المستويات خاصة في تحصيل العوائد واختبار الفروض المناسبة واستعمال المصاريف، وفي عملية تسيير المورد البشري وتطبيق نظام اداري متزن.

قمنا أيضا بالإشارة الى مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المتمثلة في نسب السيولة، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، كما أكدنا على نماذج تقييم الأداء المالي نخص الذكر بنموذج CAMELS الذي يعد من أنجح نماذج تقييم الأداء لتغطيته كل من النواحي الكمية والكيفية للأداء بالإضافة إلى ابراز مواطن الخلل لتسهيل معالجتها. نذكر أيضا نموذج DUPONT الذي يعمل على تقييم أداء البنوك من خلال مراقبة ومتابعة نشاط المصرف بواسطة مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) من أجل ضمان السير الحسن وتحقيق البنوك لأهدافها.

الفصل الثاني

تحليل و قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان

الدراسة باستخدام نموذجي

DUPONT و CAMELS

تمهيد:

إن رفع مستوى الأداء المالي يأتي على قمة اهتمامات البنوك التجارية فسعيها الى تحقيق ذلك تعتمد بالدرجة الأولى على قدراتها المالية الذاتية اضافة إلى سياسات اصلاحية عامة.

في هذا السياق وضعت البنوك التجارية الجزائرية ضمن أولوياتها رفع مستوى أدائها المالي من خلال توفير المناخ والظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف.

بعدها تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصل السابق الذي تطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية حول الأداء المالي وكذا المؤشرات المالية والنماذج التي سنقوم من خلالها بقياس وتقييم الأداء المالي للبنوك ميدان الدراسة المتمثلة في نمذجي و سنحاول من خلال هذا الفصل اجراء عملية اسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها على عينة من البنوك التجارية بغية تقييم أداءها المالي واستخلاص أي النموذجين أكثر كفاءة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

وبهدف القيام بهذه المحاولة تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث مفادها:

المبحث الأول: تقديم وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة للفترة (2016 – 2020)

المبحث الثاني: قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال مؤشرات CAMELS

المبحث الثالث: قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال نموذج DUPONT

المبحث الأول: تقديم وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة للفترة (2015 - 2020).

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي. بحيث يمثل مجموع المصارف العامة في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية.

تسجل كافة أنشطة هذه البنوك التجارية وفق قوائم مالية تعبر عن قيمتها ومركزها المالي من حيث أصولها خصومها والتزاماتها حيث تعتبر كمرجع محاسبي للأنشطة التي تقوم بها الشركة حيث يتم تطبيق مبادئ المحاسبة وتهدف لنقل المعلومات المالية المتعلقة بالبنك التجاري الخاصة بها. تكون هذه المعلومات في وقت زمني محدد تتميز بالوضوح الملاءمة وخاصة القدرة على المقارنة.

المطلب الأول: لمحة عن البنوك التجارية ميدان الدراسة: تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية تقوم بعملية الايداع الاقراض وخلق النقود. وتسعى دائما لتحسين وتطوير أداءها المالي لكسب ثقة العملاء من جهة وبلوغ مكانة مرموقة في النظام المصرفي من جهة أخرى. في هذا المطلب سنعرض بعض المعلومات تتيح لنا فرصة التعرف على 5 بنوك تجارية جزائرية.

الفرع أول: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA : تم تصنيفه حاليا كثاني أكبر بنك اقتصادي في الجزائر، تأسس في عام 1966 برأس مال مقدر ب 15 مليون دينار تم انشائه على انقاض القرض الشعبي للجزائر والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ثم التحم فيه ثلاث مصارف اجنبية اخرى هي المصرف الجزائري المصري الشركة المرسلية للبنوك والشركة الفرنسية للاقراض والبنوك. في عام 1985 تخصص في التنمية المحلية من خلال 40 وكالة يقوم بتعزيز التنمية في جميع القطاعات الصحة، التجارة، التوزيع، الفنادق والسياحة. بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية. يتلقى ودائع ويمنح قروض بجميع أشكالها يسعى إلى توفير التقنيات الحديثة المختلفة التي تعمل على تطوير عمليتي التوفير والاستثمار لعملائه. وفي سنة 1988 أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تعود ملكية رأس مالها بالكامل للدولة وفي أفريل 1997 حصل البنك على الاعتماد وفقا لأحكام قانون النقد والقرض ليصبح ضمن الترتيب سابق الذكر¹.

الفرع الثاني: البنك الوطني الجزائري (BNA) : تأسس في 13 جوان 1966 يقوم بكل نشاطات مصرف الايداع لا سيما أنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات، يعالج كل العمليات المصرفية، للمصرف والقرض في اطار التشريع وتنظيم المصارف² كما أنه يعتبر أول بنك تجاري وطني، يقترح على كافة زبائنه منتجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية، يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة مما يساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني. استطاع رفع رأسماله سنة 2018 إلى 150 000 مليار دينار جزائري كما أنه يقدم نشاطاته من خلال أزيد من 5000 موظف³.

الفرع الثالث: مصرف السلام الجزائر: هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة⁴. بناء على اعتماده سنة 2008 بدأ مصرف السلام الجزائر في مزاوله نشاطه برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري ليتم رفعه بعد ذلك في عام 2009 إلى عشرة مليار دينار ملتزما بأحكام الشريعة الاسلامية في كافة خدماته وعملياته فإن مصرف السلام الجزائر يعرض على

¹ <https://tijaratuna.com> مقال بعنوان ماهي خدمات بنك القرض الشعبي الجزائري، الأربعاء 11 ماي 23:53

² <https://ar.m.wikipedia.org> مقال بعنوان البنك الوطني الجزائري تم التصفح بتاريخ 10 جوان 15:07

³ <https://www.bna.dz> مقال بعنوان التعريف ببنك BNA تم التصفح بتاريخ 10 جوان 15:21

⁴ <https://www.alsalamalgeria.com> الثلاثاء 11 ماي 23:47

المتعاملين لديه من افراد ومهنيين ومؤسسات باقة واسعة من المنتجات البنكية الرائدة في مجال الصناعة المالية مصادق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه¹.

الفرع الرابع: تعريف بنك بي إن بي باريبا في الجزائر: BNP pariba هو من البنوك المعروفة على مستوى محلي وعالمي، حيث يعود تاريخ تأسيسه لأول مرة الى عام 2000، إذ تم تشكيله نتيجة عملية إندماج ما بين بنك باريس الوطني وبنك باريبا، وعليه بات يمثل مجموعة بنكية فرنسية تتخذ مقرا رئيسيا لها في باريس، وآخر في لندن، فيما عمل خلال عام 2009 على شراء حصة تبلغ ما نسبته 75% من بنك فورتيس البلجيكي، وبناء عليه أصبح يصنف على أنه أكبر بنك في المنطقة من ناحية الودائع، في حين أصبح الأكبر من حيث إجمالي الأصول على مستوى العالم خلال عام 2011، إذ وصل إلى 2.670 تريليون دولار.

أصبح بنك bnp pariba في أقل من 13 عاما أحد أهم بنوك القطاع الخاص في الجزائر، نظرا لقوة نجاحه، فهو يعمل على بذل قصارى جهده من أجل تقديم أفضل تجربة بنكية لكافة المتعاملين معه، وذلك عبر تطوير وتقديم حزمة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية، بالإضافة إلى التسهيلات والحلول التمويلية والاستثمارية، بهدف ضمان احتياجات ومتطلبات العملاء، وهو الأمر الذي كان له دور كبير بجعله أكثر البنوك انتشارا في الجزائر، حيث بات يملك شبكة واسعة من الفروع والتي يصل عددها إلى 71 فرعا مزعا على حوالي 19 ولاية، أيضا pnb pariba هي شركة مساهمة برأسمال 10 مليار دينار جزائري ، 100 % من الأسهم مملوكة لمجموعة bnp pariba ، فهي تسعى لتقديم خدمات عالية الجودة لجميع عملاءها من الأفراد والمهنيين والشركات². كما يسعى البنك بصورة دائمة الى البحث عن أفضل الأفكار والحلول المبتكرة التي من شأنها تساهم في التسهيل على العميل وصوله إلى الخدمة المصرفية، وذلك من خلال³ أنه يتيح للعميل امكانية الوصول الى الحساب البنكي الخاص به لدى البنك، خلال اي وقت ومن أي مكان كذلك يسمح له بالقدرة على معرفة الوضع المالي .

الفرع الخامس خمس: تعريف بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية): تأسس بنك ABC في البحرين سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال افريقيا والشرق الأوسط واوروبا والأميركتين واسيا. ان أسهم بنك ABC مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الكويتية. تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائري وتتجسد من خلال انشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكن بنك ABC (المؤسسة المصرفية العربية) من تعزيز و تطوير روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية. ونظرا لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي الى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998. وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر. والتي

¹ <https://dz.linkedin.com> الثلاثاء 11 ماي 14:00

² <https://www.banpparibas.dz> مقال بعنوان التعريف ببنك بي ان بي باريبا، 2022/05/12، 10:34.

³ <http://read.opensooq.com> 05: 12-05-2022-11

أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر. بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رابيس برأس مال اجتماعي قدره 1183200000 دج (1.1832 مليار دينار جزائري) ليتم رفعه الى 10 مليار دينار حسب النظام 04-08 الصادر في 23 ديسمبر 2008، الذي يحدد رأس مال البنوك العاملة في الجزائر ب 10 مليار دج¹. كما يقدم بنك المؤسسة العربية المصرفية تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية، تشمل كل من تمويل المؤسسات التجارية، والأعمال المصرفية التجارية، والأعمال المصرفية الاسلامية، منتجات التجزئة ومنتجات الخزينة وخدمات التمويل التجاري.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة: يصنف المحاسبون حسابات الميزانية العمومية معروضة في مجموعات أو فئات أو تصنيفات مميزة حيث توضح أنواع الأصول والخصوم وحقوق الملكية أو ما يعرف بحساب الأرباح والخسائر. وفي هذا المطلب سنسعى لتحليل كل من الميزانية المالية وحساب الأرباح والخسائر.

الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة: تتكون ميزانية البنوك التجارية من جانبي الأصول والخصوم ونحن بدورنا سنعمل على تحليل هاذين الجانبين لكل البنوك ميدان الدراسة.

أولاً: تحليل جانب الأصول: الأصول هي الاشياء التي تمتلكها الشركة من الموارد التي تم الحصول عليها من خلال المعاملات ولها قيمة اقتصادية مستقبلية يمكن قياسها والتعبير عنها وتشمل أيضا التكاليف المدفوعة مقدما والتي تنتهي بعد مثل الاعلانات المدفوعة مقدما والتأمين المدفوع مقدما والرسوم القانونية المدفوعة مقدما والايجار المدفوع². وفيما يلي سنتطرق الى تحليل النقدية الجاهزة التي يشار اليها أيضا بالأصول السائلة أو الأموال الجاهزة وهي موجودات تتضمن النقد وموجودات أخرى سريعة التحول الى نقد بدون خسائر كبيرة في قيمتها. وتحليل اجمالي القروض من أجل تغطية احتياجات الأفراد والمؤسسات تلجأ الى المصارف من أجل تمويل مشاريعها حيث تضع البنوك تحت تصرفها العديد من وسائل الائتمان لاختيار أنسب طريقة لتلاءم واحتياجاتهم المالية ودرجة سيولة أصولها وامكانياتهم المستقبلية تمنح هذه القروض مقابل ضمانات وتعتبر من بين أهم مصادر الأموال للبنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي الذي يزود البنك بالعوائد. وتحليل اجمالي الأصول التي تعبر عن القيمة الاجمالية لأصول البنك.

1. تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2016-2020).

¹ <http://www.bank-abc.com> 12-05-2022-15:15

² <https://sotor.com> مقال بعنوان أنواع الأصول و الخصوم و حقوق الملكية، 2022/05/12، 14:30.

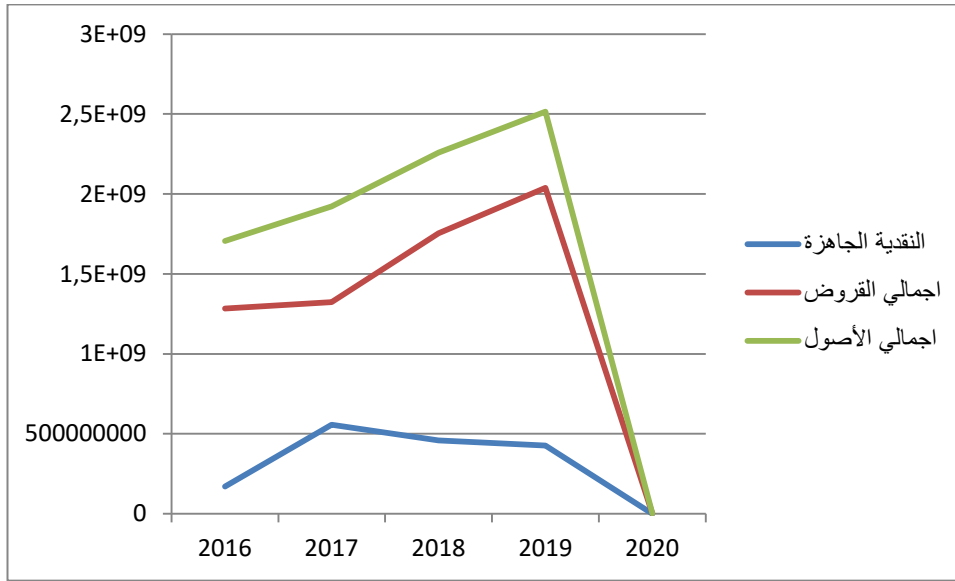
الجدول رقم (11): تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري (cpa). مليون الدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النقدية الجاهزة	170310647	556778599	459062660	426229170	496145
اجمالي القروض	1283291859	1323418179	1754493171	2038914876	2139217
اجمالي الأصول	1706566470	1922533695	2258543699	2514424453	2689134

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(1-5).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطورات أهم بنود جانب أصول البنك خلال الفترة (2016-2020) . ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الأصول المتمثلة في النقدية الجاهزة، اجمالي القروض واجمالي الأصول. ولقد لاحظنا أن سنة 2016 كان حجم النقدية الجاهزة يقدر ب 170 310 647 مليون دينار جزائري أما سنة 2017 فقد ارتفع إلى 556 778 599 مليون دينار جزائري لينخفض سنة 2018 إلى 459 062 660 مليون دينار جزائري كما واصل انخفاضه سنة 2019 بتراجع طفيف قدر حجم النقدية الجاهزة حينها ب 426 291 170 مليون دينار جزائري ليواصل الانخفاض بشكل ملحوظ جدا عام 2020 حيث وصل حجم النقدية الجاهزة الى 496 145 مليون دينار جزائري. أما بالنسبة لتطورات اجمالي القروض فكان حجمها سنة 2016 مقدر ب 1283291859 ثم ارتفع سنة 2017 الى 1 323 418 179 مليون دينار جزائري ليواصل الارتفاع سنة 2018 الى 1 754 493 171 مليون دينار جزائري أكمل الحجم مسراه المتزايد حيث قدرت قيمته ب 2 038 914 876 مليون دينار جزائري لكن لاحظنا انخفاض حجم اجمالي القروض الملحوظ سنة 2020 و قدر ب 2 139 217 مليون دينار جزائري. من خلال الجدول نستطيع تحليل اجمالي الأصول بحيث كان حجمه سنة 2016 مقدر ب 1706 566 470 مليون دينار جزائري ارتفع سنة 2017 الى 1 922 533 695 مليون دينار جزائري واصل الارتفاع سنة 2018 الى 2 258 543 699 مليون دينار جزائري كما وصل الحجم سنة 2019 الى 2 514 424 453 مليون دينار جزائري لينخفض سنة 2020 الى 2 689 134 مليون دينار جزائري. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنود بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): منحنى بياني يمثل تغيرات كل من النقدية الجاهزة واجمالي القروض واجمالي الأصول بدلالة الزمن الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه رقم(11).

أ. تحليل النقدية الجاهزة: بما أن النقدية الجاهزة تعتبر من أهم العوامل التي تبرز مدى القوى المالية للبنك ومدى الموثوقية الذي يتمتع بها محيط زبائنه، نلاحظ التباينات الحاصلة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري (cpa) خلال الفترة (2016-2020)، ونفس الارتفاع الحاصل من سنة 2016 الى سنة 2017 أن للبنك القدرة على مواجهة الخصوم الجارية بالنقدية الجاهزة دون اللجوء الى المخزون عندما يكون بطيء الدوران من ناحية أخرى نفسه على أن البنك له المقدرة على تسديد ديونه قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة وما يمثاها، كما لاحظنا أن حجم النقدية الجاهزة في تناقص ابتداء من سنة 2018 الى غاية 2020 و ذلك معناه أنم البنك لم يستطع الحفاظ على المنحنى التصاعدي لحجم النقدية الجاهزة مقارنة بالسنتين الأوليتين لأنها تعتمد أساسا على الخدمات والرسوم التقليدية والشروط والعوائد العادية الغير مشجعة لأصحاب رؤوس الأموال لادخارها أو استثمارها.

ب. تحليل اجمالي القروض: يتأثر حجم اجمالي القروض بالنقدية الجاهزة فمن المعلوم أنه كلما حافظ البنك على سيولته المرتفعة كلما انخفض حجم القروض. حيث أننا نلاحظ ارتفاع متعاقب في حجمها عبر الأربع سنوات الأول ما يعني أن البنك قرر أن يمنح جزء من أصوله السائلة كقروض لغرض تحقيق عوائد وأرباح من خلالها، كما أننا نلاحظ تراجع قيمة اجمالي القروض في السنة الأخيرة 2020 انخفاض ملحوظ ما يعني أن البنك لم يمنح قروض بنفس الوتيرة السابقة.

ج. تحليل اجمالي الأصول: لاحظنا الارتفاع المستمر في حجم اجمالي أصول البنك عبر مرور السنوات ما يثبت قدرة البنك على تحقيق أرباح أكبر كل عام وأن الاستراتيجية التي تبناها لاقت النجاح المنتظر. عدا سنة

2020 التي لاحظنا من خلالها تراجع حجم إجمالي الأصول بشكل ملحوظ وهذا راجع الى عجز البنك عن توليد أرباح تضاهي السنوات السابقة وذلك لانخفاض حجم النقدية الجاهزة وحجم إجمالي القروض الممنوحة في ذات السنة.

2. تحليل أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2020).

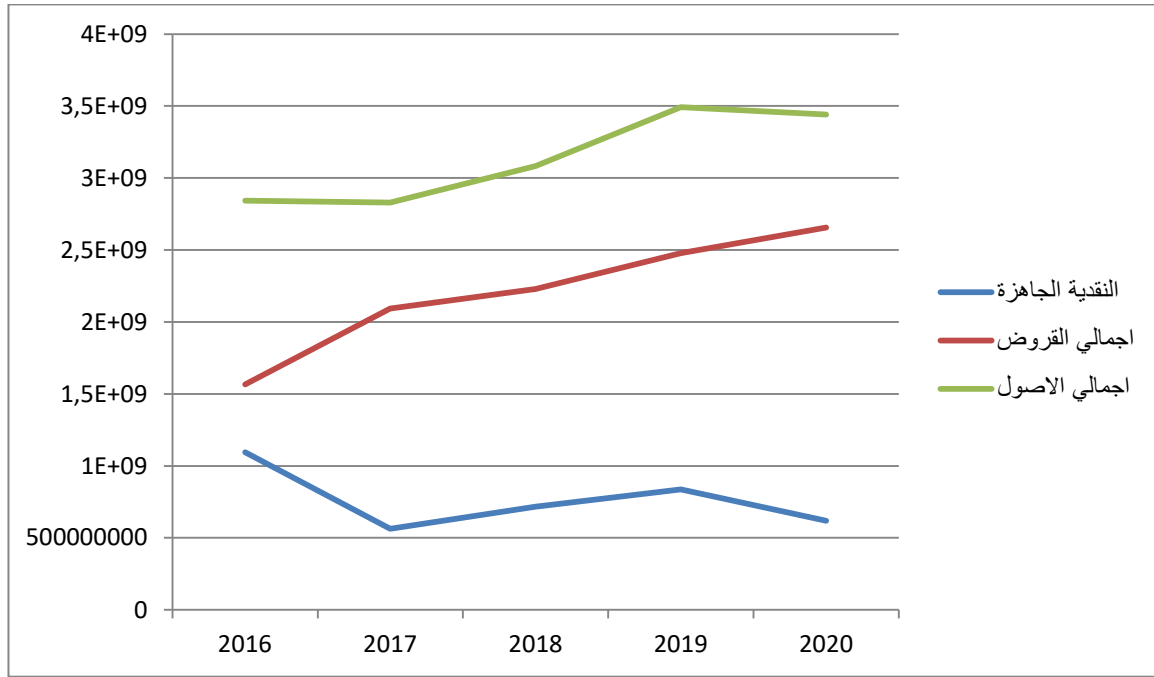
جدول رقم (12): تحليل جانب الأصول لدى البنك الوطني الجزائري (BNA) بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النقدية الجاهزة	1093817414	563917086	716860319	837370700	617634677
إجمالي القروض	1565753013	2093563090	2227977041	2478064362	2655056008
إجمالي الأصول	2843371178	2828633272	3082299350	3491982968	3440270872

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (6)، (7)، (8).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة الممتدة (2016-2020). حيث نلاحظ تذبذب في حجم النقدية الجاهزة، حيث بلغ حجمها سنة 2016 ما يقدر ب 414 093 817 ألف دينار جزائري، ثم انخفض هذا الارتفاع سنة 2017 إلى 563 917 086 ألف دينار جزائري، وسرعان ما عاود الارتفاع سنة 2018 حيث قدر ب 33 235 455 ألف دينار جزائري، وواصل حجم النقدية الجاهزة في الارتفاع سنة 2019 حيث قدر ب 837 370 700 ألف دينار جزائري، وبعدها سجل انخفاض سنة 2020 قدر ب 617 634 677 ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ فيما يخص حجم إجمالي القروض ارتفاع مستمر، حيث قدر حجم إجمالي القروض سنة 2016 ب 1 565 753 013 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2017 إلى 2 093 563 090 ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2018 حيث قدر ب 227 977 041 2 ألف دينار جزائري، وقدر ب 2 478 064 362 ألف دينار جزائري سنة 2018، ثم 2 655 056 008 ألف دينار جزائري سنة 2020. نلاحظ أيضا ارتفاع مستمر في حجم إجمالي الأصول، حيث قدر ب 843 371 178 2 ألف دينار جزائري سنة 2016، و 2 828 633 272 ألف دينار جزائري سنة 2017، ارتفع سنة 2018 حيث قدر ب 3 082 299 350 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2019 ليصل إلى أعلى قيمة قدرت ب 3 440 270 872 3 ألف دينار جزائري، ثم لاحظنا بعدها ارتفاع نسبي سنة 2020 قدر ب 3 440 270 872 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول الميزانية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA) المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة ، اجمالي القروض ، اجمالي الأصول بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه رقم(12).

أ. تحليل النقدية الجاهزة: لاحظنا التذبذب في حجم النقدية الجاهزة حيث نفسر انخفاض الحجم سنة 2017 بأن البنك تخلى عن جزء من سيولته نتيجة اضطراب أوضاعه المالية أما عن الارتفاع المتوالي سنتي 2018 و 2019 فذلك راجع لاتخاذ البنك التدابير اللازمة والاحتفاظ بأموال سائلة لتغطية احتياجاته كما أن البنك اجتهد لتحسين أوضاعه من خلال الادارة الجيدة للسيولة وانتهاجه لسياسات ائتمانية قاسية تسببت في تشجيع زبائنه على الادخار والاستثمار على مستواه.

ب. تحليل اجمالي القروض: من المعلوم أنه توجد علاقة بين حجم اجمالي القروض وحجم النقدية الجاهزة فمن خلال الشكل نلاحظ قفزات صاعدة خلال سنوات الدراسة معناه أن البنك ناشط المعاملات يتميز بالثقة والمصداقية فيسعى للاستفادة من جزء من سيولته ومنحها في شكل قروض لتحصيل عوائد والارتفاع يثبت تطبيقه لإصلاحات ناجحة.

ج. تحليل اجمالي الأصول: نلاحظ حسب المنحنى ارتفاع في حجم اجمالي الأصول عائد الى النجاح الذي حققه البنك الوطني الجزائري كونه يسعى الى تحقيق أهدافه من خلال تقديمه لخدمات ومعاملات تستقطب الزبون الجزائري،

3. تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016- 2020) : يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

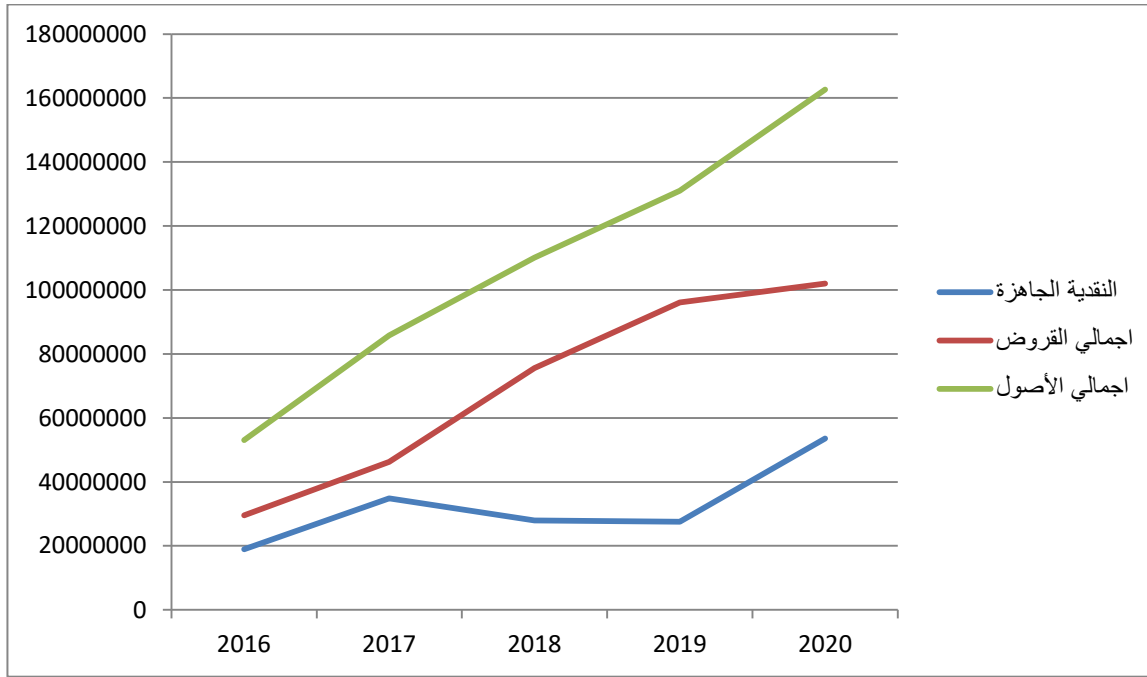
جدول رقم (13): تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر. بالآلاف دينار جزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النقدية الجاهزة	18 923 368	34 846 456	27 980 262	27 584 242	53 600 804
اجمالي القروض	29 587 072	46 302 694	75 616 478	96 098 039	102 031 464
اجمالي الأصول	53 103 919	85 775 329	110 109 059	131 018 967	162 625 776

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(9)،(10)،(11).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020). ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الأصول المتمثلة في النقدية الجاهزة، اجمالي القروض واجمالي الأصول. حيث نلاحظ تدبب في حجم النقدية الجاهزة، حيث بلغ حجم النقدية الجاهزة سنة 2016 ما يقدر ب 18 923 368 ألف دينار جزائري ارتفع سنة 2017 الى 34 846 456 ألف دينار جزائري ثم انخفض سنة 2018 الى 27 980 262 ألف دينار جزائري ثم انخفض نسبيا سنة 2019 الى 27 584 242 ألف دينار جزائري ليرتفع سنة 2020 الى 53 600 804 ألف دينار جزائري، بينما نلاحظ فيما يخص حجم اجمالي القروض ارتفاع مستمر عبر سنوات الدراسة حيث قدر حجم اجمالي القروض سنة 2016 ب 29 587 072 ألف دينار جزائري ارتفع سنة 2017 الى 46 302 694 ألف دينار جزائري ليواصل الارتفاع سنة 2018 الى دينار 75 616 478 ألف دينار جزائري واصل الارتفاع سنة 2019 قدر الحجم عندها ب 96 098 039 ألف دينار جزائري ووصل الحجم في سنة 2020 الى أعلى قيمة مقدرة ب 102 031 464 ألف دينار جزائري، نلاحظ أيضا ارتفاع مستمر في حجم اجمالي الأصول حيث قدر في سنة 2016 ب 53 103 919 ألف دينار جزائري ارتفع سنة 2017 الى 85 775 329 ثم ارتفع سنة 2018 الى 110 109 059 ألف دينار جزائري واصل الارتفاع سنة 2019 الى 131 018 967 ألف دينار جزائري كما نلاحظ وصول الحجم الى أعلى قيمة سنة 2020 مقدر ب 162 625 776 ألف دينار جزائري. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): منحني بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة واجمالي القروض واجمالي الأصول بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه رقم(13).

أ. **تحليل النقدية الجاهزة:** لاحظنا التذبذب في حجم النقدية الجاهزة مما يعني اختلاف بين الارتفاع والانخفاض في حجم السيولة المتوفرة على مستوى الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية، كذلك اختلاف وتأرجح حجم كل من الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل والأصول المالية الجاهزة للبيع. أما الارتفاع في حجم النقدية الجاهزة فنفسره بتوافر سيولة كبيرة نتيجة لحجم هائل من الودائع والمتمثلة أساسا في المساهمات الشخصية التي يودعها الزبائن المعنيين بالحصول على قروض استهلاكية، أما الانخفاض فغالبا كان بسبب تراجع الإيداعات على مستوى البنك.

ب. **تحليل اجمالي القروض:** نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم اجمالي القروض والتي تشكلت أساسا في الفترة المدروسة من قروض موجهة الى تدعيم المشاريع والاستثمارات السياحية، تمويل الهيئات المالية والزبائن، أضف الى ذلك قروض الاستهلاك الشخصي، أما عن القفزات الصاعدة في حجم اجمالي القروض فتفسر بترحيل فوائد أهداف سنة بعد أخرى.

ج. **تحليل اجمالي الأصول:** لاحظنا ارتفاع حجم اجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة وذلك ما يثبت أن البنك حقق أرباح معتبرة وذلك لأن القيمة ترتفع سنة وأنه استطاع التحكم في زمام الأمور بالإدارة الرشيدة التسيير الصحيح للموارد المالية وهذا تبعا لتطبيقه لتعليمات البنك المركزي الصارمة حول احترام مستويات سيولة معينة وإدارة مخاطر الائتمان.

4. تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك بي ان بي باريبا (BNP pariba) خلال الفترة (2016-2020):
يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية بنك بي ان بي باريبا (BNP pariba) خلال الفترة (2016-2020).

الجدول رقم (14): تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك بي ان بي باريبا (BNP pariba) خلال الفترة (2016-2020). مليون دينار جزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النقدية الجاهزة	71812590	66734469	79691159	77767061	102982988
اجمالي القروض	158783181	168091690	167728781	175469343	170002082
اجمالي الأصول	248913031	255812988	262007545	270264154	275206397

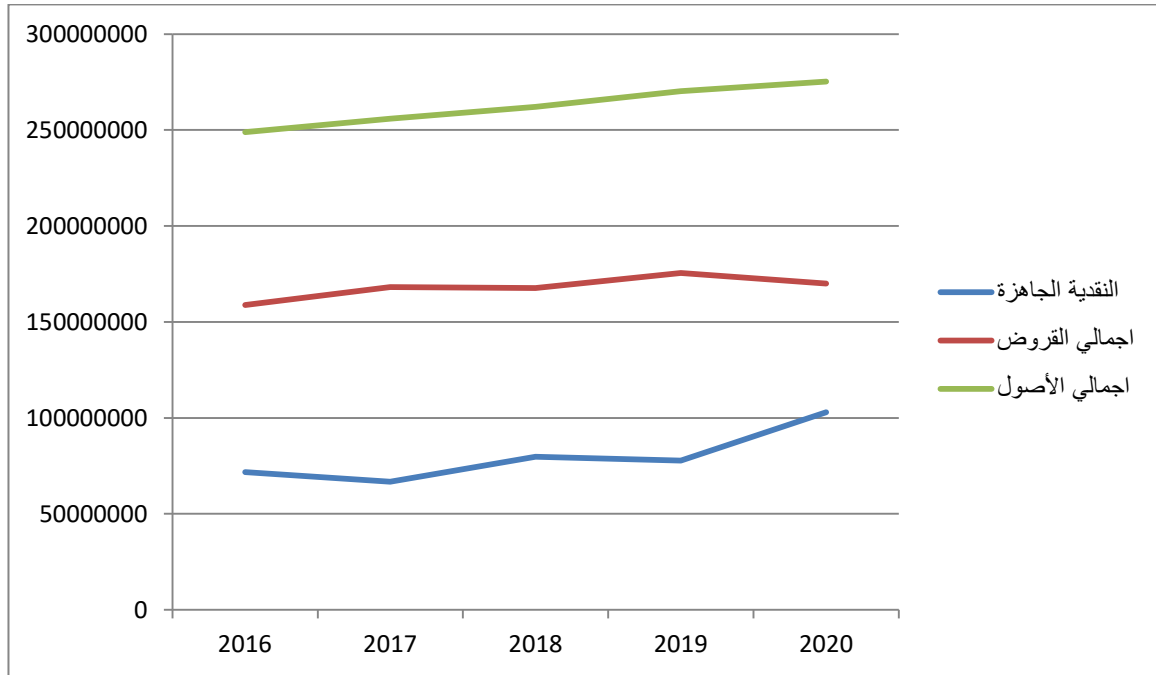
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12)(13)(14).

يبين الجدول أعلاه تطور بنود أصول ميزانية بنك بي ان بي باريبا (BNP) خلال الفترة (2016-2020)، ولقد أكدنا على أهم عناصر جانب الأصول المتمثلة في النقدية الجاهزة، اجمالي القروض، اجمالي الأصول. كما لاحظنا وجود تذبذب واضح في مستوى النقدية ما بين سنة 2016-2019 حيث نرى أنها قد سجلت قيمة 71 مليون دينار سنة 2016 لتتراجع في 2017 الى 66 مليون، لتعاود الارتفاع في 2018 الى 79 مليون و من ثم 77 مليون لعام 2019. بينما نلاحظ تراكم كبير للنقدية سنة 2020 بمبلغ 102 مليون دينار جزائري.

أما فيما يخص اجمالي القروض فنلاحظ وجود زيادة في حجمها طيلة فترة الدراسة بحيث سجلت قيمة 158783181 مليون دينار جزائري سنة 2016 لترتفع الى 168091690 سنة 2017 ثم انخفضت بقيمة طفيفة سنة 2018 قدر هذا الانخفاض ب 167728981، لتعاود الارتفاع من جديد و الى اقصى قيمة سنة 2019 قدرت ب 175469343، ثم تكرر الانخفاض سنة 2020 بقيمة 170002082.

وبالنسبة لإجمالي الخصوم فقد لاحظنا وجود ارتفاع مستمر طيلة الفترة المدروسة بحيث كان حجم اجمالي الأصول سنة 2016 يقدر ب 248913031 ثم ارتفع سنة 2017 الى قيمة قدرت ب 255812988 و قد واصلت الارتفاع سنة 2018 الى 262007545 و كذلك سنة 2019 الى قيمة سجلت ب 270264154، وقد استمر هذا الارتفاع الى نهاية الفترة بحيث سجل قيمة قصوى سنة 2020 قدرت ب 275206397 مليون دينار جزائري. الا أنه بغرض دراسة تطور مسار هذه البنود بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

شكل رقم (4) : منحني بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك (BNP) المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة، اجمالي القروض، اجمالي الأصول بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه رقم (14) .

أ- تحليل النقدية الجاهزة: بما أنه يمكن اعتبار النقدية الجاهزة على انها الأموال المتاحة للبنك بعد أن يقوم بسداد جميع التكاليف المترتبة عليه في فترة محددة و أنها من أهم العوامل المبرزة للقوة والقدرة المالية للبنك يمكننا تفسير من خلال المنحني أعلاه ان وجود التذبذب في حجم النقدية الجاهزة بين الارتفاع و الانخفاض طيلة فترة الدراسة يعود الى عدم قدرة البنك بالقيام بالتزاماته اتجاه عملائه و أن البنك في حد ذاته قد مر بأزمات ساهمت بالدرجة الاولى في عرقلت البنك على تسديد ديونه.

ب- تحليل اجمالي القروض: نلاحظ معدل نمو بطيء و لكن مستقر لإجمالي القروض المقدمة من طرف بنك BNP في الفترة المدروسة ويمكن تغير هذا بتأثر اجمالي القروض بحجم النقدية الجاهزة بحيث كلما حافظ البنك على سيولته المرتفعة كلما انخفض حجم القروض عنده.

ج- تحليل اجمالي الأصول: يمكننا تفسير الارتفاع الحاصل في حجم اجمالي الأصول خلال الفترة الممتدة من 2016 الى غاية 2020 الى امكانية بنك BNP من تعزيز مركزه المالي وبالتالي توليد تدفقات نقدية مستقبلية، هذا ما يعادل أن البنك قد حقق نمو رأسمالي مصرفي وبالتالي زيادة أصوله تكسبه سمعة وكفاءة جيدة وثقة مع عملاءه.

5. تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020).

الجدول رقم (15): تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020). مليون دينار جزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النقدية الجاهزة	13406692	19371396	14312964	10364057	9952720
اجمالي القروض	50678836	58574456	51329259	60657322	65530982
اجمالي الأصول	70948252	91563184	74905737	79785697	82796147

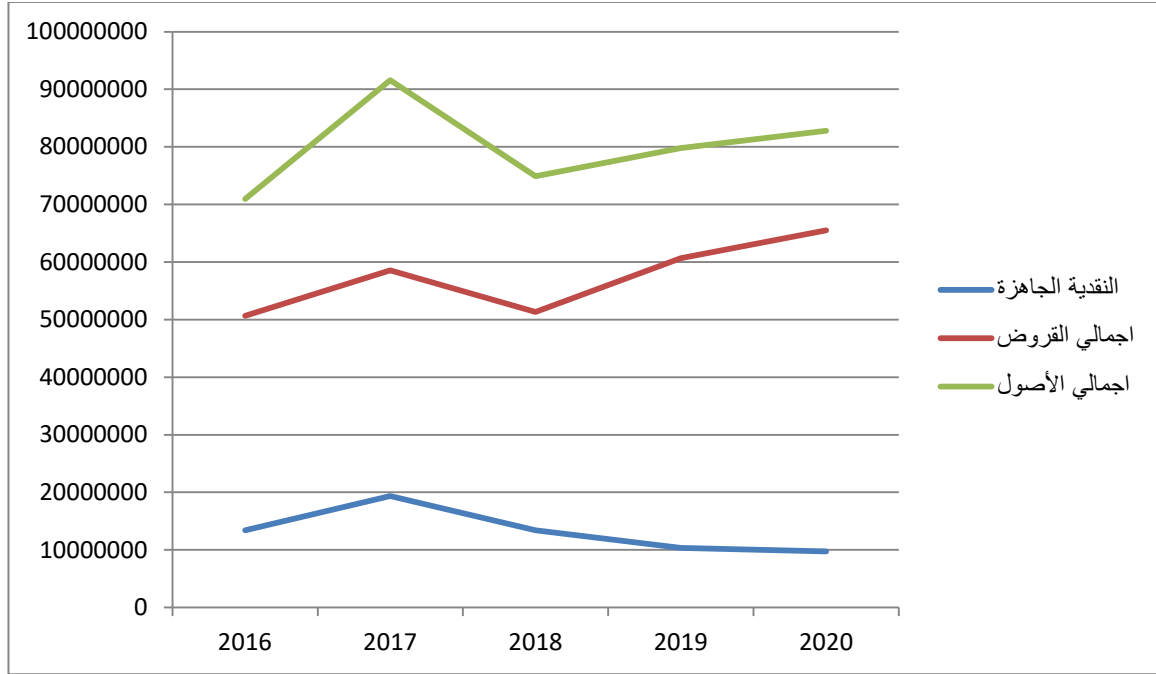
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (13)(14)(15).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود ميزانية أصول بنك المؤسسة المصرفية (abc) في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الأصول المتمثلة في النقدية الجاهزة، اجمالي القروض واجمالي الأصول. حيث نلاحظ فيما يخص النقدية الجاهزة أنها شهدت ارتفاع خلال بداية الفترة حيث سجل حجم النقدية الجاهزة سنة 2019 بقيمة قدرها 13406692 ثم ارتفعت سنة 2017 الى 19371396 مليون دينار جزائري كأقصى قيمة لتتخفف مباشرة خلال السنوات المتبقية بحيث سجل الانخفاض سنة 2018 الى 13 412964 ثم الى 10364057 واستمر في الانخفاض الى غاية سنة 2020 بقيمة 9952720 والتي اعتبرت أدنى قيمة سجلت للنقدية الجاهزة. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

أما من جانب اجمالي القروض فنلاحظ وجود زيادة في السنتين 2016 و 2017 اذ سجلت حجم اجمالي القروض سنة 2016 بقيمة 50678836 مليون دينار جزائري ليرتفع الى سنة 2017 بقيمة 58574456 ثم ينخفض سنة 2018 الى 51329259 و من ثم يعاود الارتفاع سنة 2019 بقيمة 60657322 و كذلك سنة 2020 حيث سجلت أقصى قيمة خلال فترة الدراسة قدرت ب 65530982.

كما لاحظنا من جهة اجمالي الأصول أنه في سنة 2016 سجلت أدنى قيمة خلال الفترة المدروسة قدرت ب 70948252 لترتفع سنة 2017 الى 91563184 التي كانت أقصى قيمة في حجم اجمالي الأصول ثم عاودت الانخفاض سنة 2018 الى قيمة قدرت ب 74905737 لترتفع بعدها سنة 2019 الى 79785697 ثم الى 82796147 سنة 2020. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): منحى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك المؤسسة المصرفية (ABC) المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة، اجمالي القروض، اجمالي الأصول بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (15)

أ- **تحليل النقدية الجاهزة:** من خلال التباينات الحاصلة على مستوى بنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة 2016-2020 يمكننا تفسير الارتفاع الحاصل في النقدية الجاهزة لكل من السنتين 2016-2017 راجع الى ان البنك قادر على مواجهة الخصوم الجارية بالنقدية الجاهزة المتوفرة دون اللجوء الى المخزون و أن البنك قد تمكن من توفير السيولة اللازمة و القيام بكافة التزاماته اتجاه زبائنه، أما الانخفاض المسجل في السنوات الثلاث المتبقية 2018-2019-2020 فيمكن تفسيره الى مرور البنك بأزمات عرقلت نشاطاته و قللت من خدماته المقدمة لعملائه.

ب- **تحليل اجمالي القروض:** بما أن اجمالي القروض يتأثر بحجم النقدية الجاهزة يمكننا تفسير اجمالي القروض على أنه كلما حافظ البنك على سيولة مرتفعة كلما انخفض حجم القروض و العكس لذلك يمكن تفسير ارتفاع اجمالي القروض في سنتي 2016 و 2017 الى أن البنك قد قام بتقديم جزء من أصوله كقروض ليحقق من وراءها أرباح و عوائد، و بالتالي يرجع الانخفاض المسجل في حجم اجمالي القروض سنة 2018 المقدر ب 51 مليون دينار جزائري الى عدم تقديم البنك جزء من أصوله في شكل قروض.

ج- **تحليل اجمالي الاصول:** يمكن تفسير الارتفاع الحاصل في حجم اجمالي الأصول في كل من السنتين 2016-2017 بحيث حقق البنك أكبر قيمة سنة 2017 قدرت ب 91563184 مليون دينار جزائري الى

تحقيق البنك لأرباح أكبر من السنوات الأخرى و تعزيز مركزه المالي المصرفي أما الانخفاض الذي شهد سنة 2018 و السنوات المتبقية عائد الى مرور البنك بأزمات مصرفية قللت من نشاطاته و خدماته.

ثانيا: تحليل جانب الخصوم: تعتبر الخصوم ديون مالية قانونية للشركة أو الالتزامات تنشأ أثناء سير العمليات التجارية ويتم تسوية الخصوم مع مرور الوقت من خلال تحويل المنافع الاقتصادية بما في ذلك المال أو الخدمات وتشمل الخصوم المسجلة على الجانب الأيمن من الميزانية القروض والحسابات المستحقة الدفع والرهون العقارية والايادات المؤجلة والمصروفات المستحقة. وفيما يلي سنعمل على تحليل الأموال الخاصة التي تتكون من رأس المال والاحتياطات ونتيجة الدورة المالية وكذلك سنتطرق الى تحيل الودائع التي تتمثل في أموال الغير التي يتصرف بها البنك حتى تطلب أو تسترجع وكذلك سنحلل اجمالي الخصوم الذي يتمثل في مجموع الخصوم ماعدا نتيجة السنة المالية.

1. تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري (cpa) خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول الاتي أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري للسنوات (2016-2020).
جدول رقم (16): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري (Cpa). بالمليون دينار الجزائري.

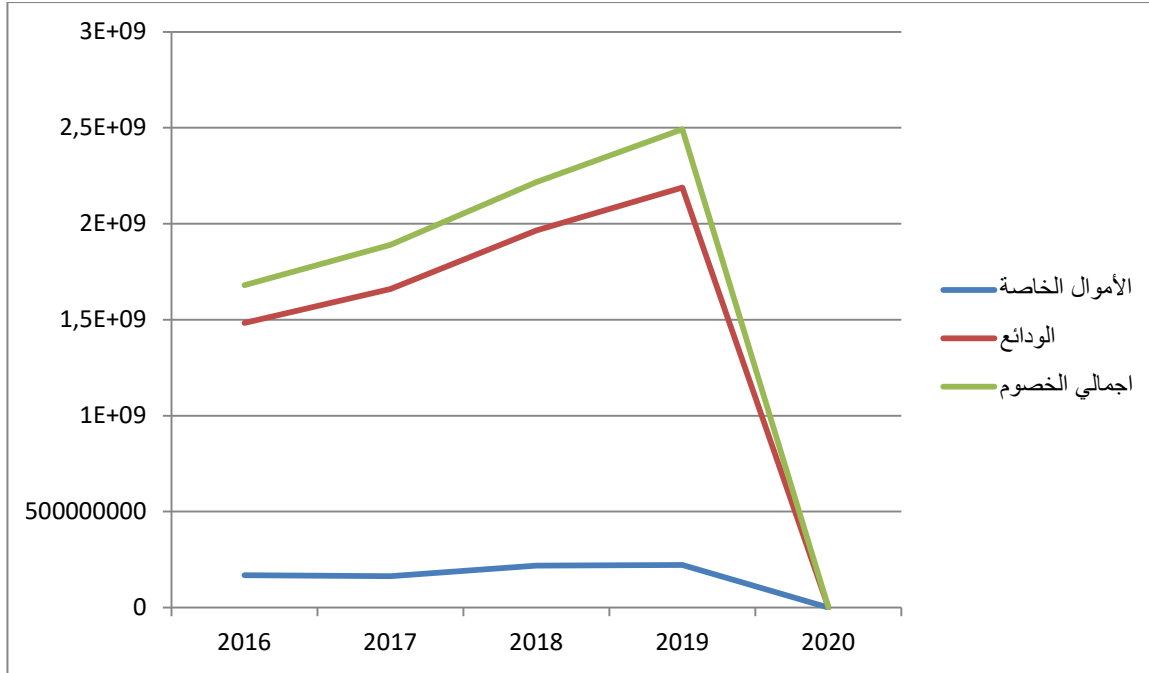
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	168443621	163353290	219013128	222066837	232865
الودائع	1483393454	1659275088	1965529479	2188550162	2306821
اجمالي الخصوم	1680263054	1889595727	2217562320	2492450007	2668531

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)(2)(3)(4)(5).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود خصوم ميزانية البنك خلال (2016-2020). ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الخصوم المتمثلة في الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم. ولقد حجم الأموال الخاصة قدر سنة 2016 ب 168 443 621 مليون دينار جزائري و انخفض نسبيا سنة 2017 الى 163 353 290 ثم ارتفع في السنة الموالية 2018 الى 21 013 128 ليستمر في الارتفاع سنة 2019 حيث قدر عندها حجم الأموال الخاصة 222 066 837 مليون دينار جزائري و نلاحظ انخفاض كبير سنة 2020 قدر ب 232 865 مليون دينار جزائري، كما أننا نلاحظ ارتفاع على مدار الأربع سنوات الأولى في حجم الودائع قدر سنة 2016 ب 1 483 393 454 مليون دينار جزائري ارتف سنة 2017 الى 1 659 275 088 ليواصل الارتفاع في السنة الموالية الى 1 965 529 479 مليون دينار جزائري و ارتفع الحجم أيضا في سنة 2019 الى 188 550 162 2 مليون دينار جزائري لينخفض في سنة 2020 الى 2 306 821 مليون دينار جزائري. كما لاحظنا أيضا الارتفاع المستمر خلال الاربع سنوات الأولى في حجم اجمالي الخصوم حيث قدر سنة 2016 ب 1 680 263 054 مليون دينار جزائري ارتفع سنة 2017 1 889 595 727 مليون دينار جزائري كما نلاحظ أنه واصل ارتفاعه سنة 2018 حيث قدر ب 2 217 562 320 مليون دينار جزائري و سنة 2019 ب

2 492 450 007 مليون دينار جزائري الا انه انخفض سنة 2020 الى 2 668 531 مليون دينار جزائري. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (6): منحني بياني يمثل تغيرات اهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري (cpa) المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه رقم (16).

أ. **تحليل الأموال الخاصة:** لاحظنا استقرار نسبي دوري في حجم الأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2017) دال على السيرورة الحسنة لأعمال البنك كما لاحظنا تنامي في حجم الأموال الخاصة لهذا البنك خلال الفترة (2018-2019) حيث نفسر الارتفاع بتحسن الأوضاع المالية للبنك و تحقيقه أرباح أما الانخفاض الذي شهده البنك سنة 2020 فيدل على انخفاض احتياطات البنك وعدم تحقيقه لأرباح تتبع المنحنى التصاعدي.

ب. **تحليل الودائع:** نلاحظ ارتفاع مستمر ومتنامي في الودائع للسنوات قيد الدراسة بشكل منتظم مما ينم عن سياسة ادخارية ناجحة قد اتبعتها هذا البنك وذلك باستثناء سنة 2020.

ج. **تحليل اجمالي الخصوم:** لاحظنا أن حجم اجمالي الخصوم في ارتفاع ما يدل على تحقيق البنك لأرباح متنامية عدا سنة 2020 التي شهدت انخفاض في حجم الأموال الخاصة ما نفسره على أن البنك عانى من بعد العثرات المالية ومعناه وجود تراجع في تحقيق أرباح حيث تستطيع الادارة العامة بالتدراك بالرفع من الاموال الخاصة من خلال استغلال الأرباح المرحلة من السنوات السابقة واحتياطات العجز في الدورة المالية وهذا لتفادي النتائج السلبية التي قد تعود على مردودية البنك وهامش ربح الزبائن التي وضعت ثققتها في هذا الأخير.

2. تحليل أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2020).

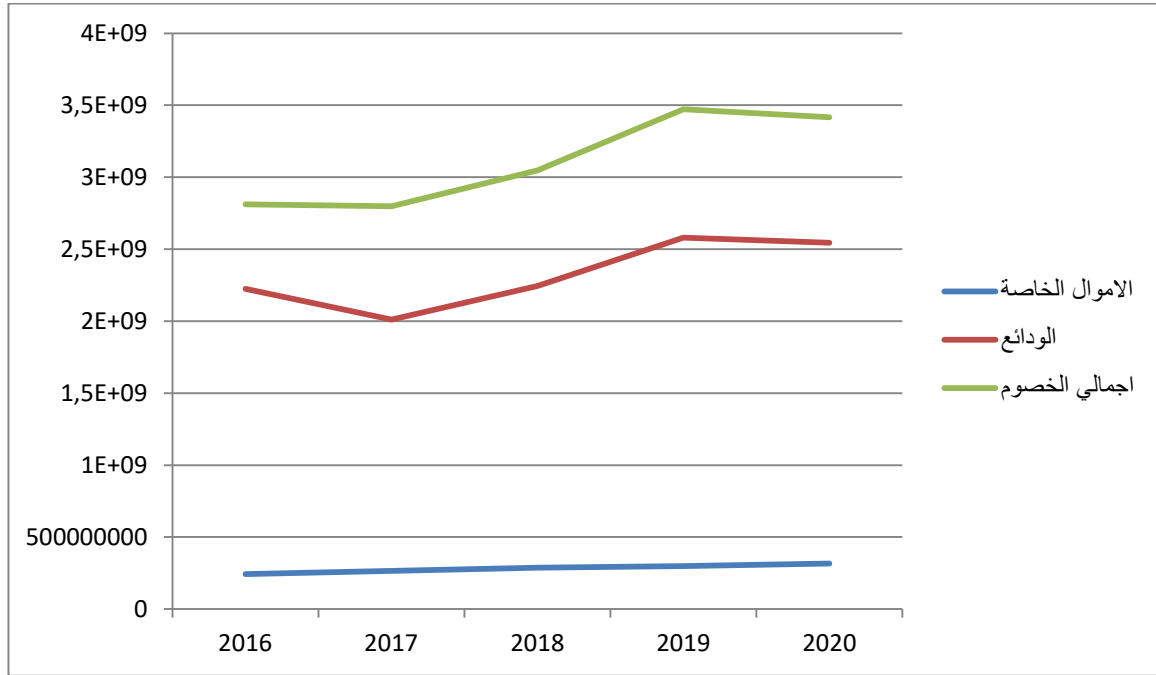
جدول رقم (17): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	242257395	265229639	288240277	299418787	315609753
الودائع	2224187854	2009876370	2245063130	2580493323	2544765589
إجمالي الخصوم	2811951282	2798646525	30464667166	3472918773	3417223207

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم(6)(7)(8).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة الممتدة (2016-2020)، حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم الأموال الخاصة، حيث بلغ حجمها سنة 2016 ما يقدر ب 395 257 242 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 265 229 639 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2018 حيث قدر ب 288 240 277 ألف دينار جزائري، ثم في سنة 2019 سجل أيضا ارتفاع في حجم الأموال قدر ب 299 418 787 ألف دينار جزائري، وسنة 2020 قدر ب 315 609 753 ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ تذبذب فيما يخص حجم الودائع، حيث قدر سنة 2016 ب 2 224 187 854 ألف دينار جزائري، وانخفض سنة 2017 إلى 2 009 876 370 ألف دينار جزائري، وعاود الارتفاع سنة 2018 حيث قدر ب 2 063 130 245 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2019 إلى 2 580 493 323 ألف دينار جزائري، وانخفض بنسبة ضئيلة إلى 2 544 765 589 ألف دينار جزائري سنة 2020. نلاحظ أيضا تذبذب في حجم إجمالي الخصوم، حيث قدر ب 2 811 951 282 ألف دينار جزائري سنة 2016، وانخفض إلى 2 798 646 525 ألف دينار جزائري سنة 2017، ثم ارتفع سنة 2018 إلى 3 046 467 166 ألف دينار جزائري، وواصل في الارتفاع سنة 2019 حيث قدر ب 3 472 918 773 ألف دينار جزائري، وفي سنة 2020 قدر ب 3 417 223 207 ألف دينار جزائري. إلا انه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): منحني بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (17).

أ. **تحليل الأموال الخاصة:** الملاحظة التي قدمناها هي أنه هناك ارتفاع مستمر في حجم الأموال الخاصة خلال السنوات قيد الدراسة، وذلك راجع لاتباع البنك سياسة اراضية فعالة كفى كما يعبر عن الانخفاض في القروض الغير منتجة ومدى التحكم الرشيد في التكاليف وجودة وطبيعة أصوله ذات العائد المربح.

ب. **تحليل الودائع:** من خلال تحليلنا لحجم الودائع وجدنا أنه هناك تذبذب في حجم الودائع متأرجح بين الانخفاض الذي يفسر على أن الزبائن قد عمدوا الى استرجاع ودائعهم وأن البنك فشل في استقبال حجم ودائع كالمعتاد، أما الارتفاع معناه ثقة الزبائن بالبنك الذي قدم أنسب التعاملات لاستقطابهم وأنه قد أصلح سياسته الائتمانية بوضع قوانين وتسهيلات واقتراح وعروض بما يخدم الزبون من رفع في معدلات الفائدة المدينة.

ج. **تحليل اجمالي الخصوم:** من تحليلنا لإجمالي الخصوم للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2016-2020) وجدنا أنه عانى من نفس التذبذبات الحاصلة مع حجم الودائع لهذا البنك ونفس الانخفاض الحاصل في حجم اجمالي الخصوم في تحقيق أرباح أقل مقارنة بالسنة السابقة، أم الارتفاع في ذات الحجم فنفسره على أن البنك استطاع التحكم في زمام الأمور بفضل الادارة الرشيدة وحسن التحكم في الموارد وذلك ما يفسره الارتفاع في حجم اجمالي الخصوم الذي يعني تحقيق أرباح أكبر، مما يعكس المسار الصحيح الذي يتخذه هذا الأخير. اصف الى ذلك الادارة الرشيدة التي يتميز بها هذا البنك.

2. **تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020):** يبين الجدول التالي أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

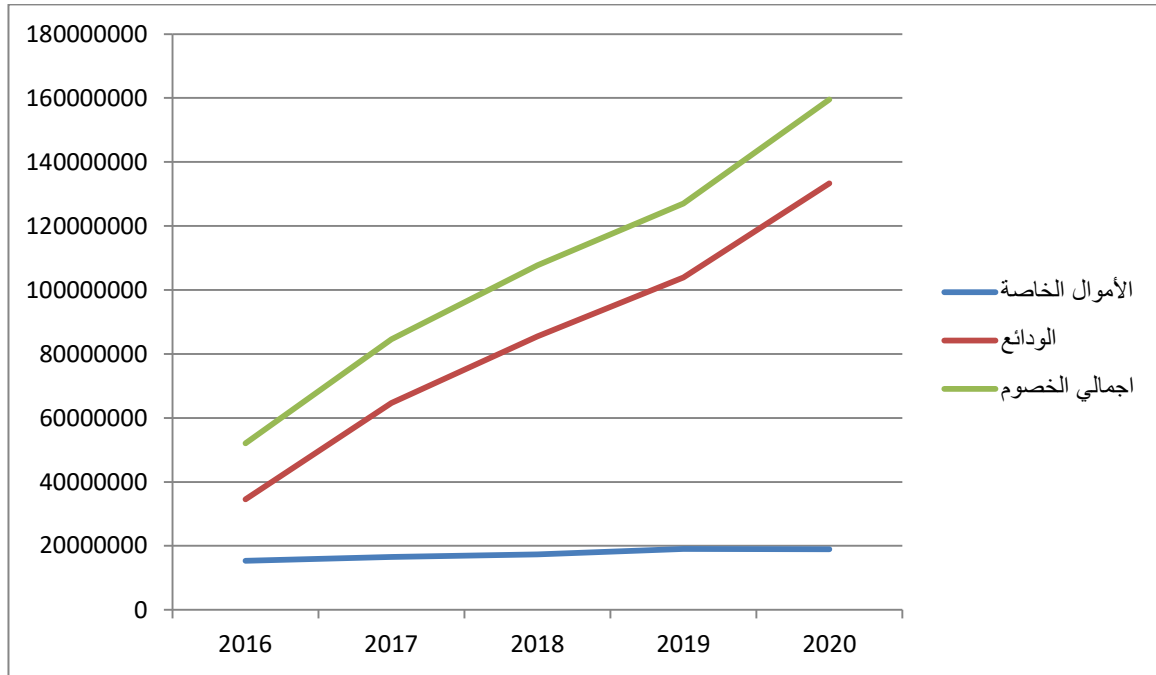
جدول رقم (18): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر . بالآلاف دينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	15 381 433	16 562 679	17 049 949	19 012 201	18 900 240
الودائع	34 511 853	64 658 207	85 484 532	103 908 605	133 317 430
اجمالي الخصوم	52 023 833	84 594 083	107 691 044	127 011 557	159 556 588

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (9)(10)(11).

يبين الجدول أعلاه تطور جانب خصوم البنك في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الخصوم المتمثلة في الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم. حيث نلاحظ أن حجم الاموال الخاصة لسنة 2016 كانت 15 381 433 ألف دينار جزائري ارتفعت سنة 2017 الى 16 562 679 ألف دينار جزائري ثم استمر الارتفاع سنة 2018 الى 17 049 949 ألف دينار جزائري ليواصل الارتفاع سنة 2019 الى 19 012 201 ألف دينار جزائري لينخفض سنة 2020 الى 18 900 240 ألف دينار جزائري، أما بالنسبة للودائع فنلاحظ أن الحجم يزداد باستمرار خلال سنوات الدراسة حيث نلاحظ سنة 2016 كان دينار 511 853 34 ألف جزائري ارتفع سنة 2017 الى 64 658 207 الف دينار جزائري ليواصل الارتفاع سنة 2018 الى 85 484 532 ألف دينار جزائري نلاحظ أيضا الارتفاع مستمر سنتي 2019 الى 103 908 605 الف دينار جزائري و سنة 2020 الى 133 317 430 ألف دينار جزائري. أما عن حجم اجمالي الخصوم فنلاحظ أيضا ان حجمه أيضا يرتفع مع مرور السنوات حيث نلاحظ سنة 2016 أن الحجم يقدر ب 52 023 833 ألف دينار جزائري ارتفع سنة 2017 الى 84 594 083 ألف دينار جزائري ليستمر في الارتفاع سنة 2018 الى 107 691 044 ألف دينار جزائري فيواصل الارتفاع سنتي 2019 الى 127 011 557 ألف دينار جزائري وسنة 2020 الى 159 556 588 الف دينار جزائري. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): منحني بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم بنك السلام الجزائر المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (18).

أ. تحليل الأموال الخاصة: لاحظنا الارتفاع في حجم الأموال الخاصة في هذا الجانب ومعناه وجود زيادة في تحقيق أرباح أكبر حيث قامت الادارة العامة بالرفع من الأموال الخاصة من خلال استغلال الأرباح المرحلة من السنوات السابقة واحتياطات العجز في الدورة المالية وهذا لتفادي النتائج السلبية التي قد تعود على مردودية البنك وهامش ربح الزبائن التي وضعت ثقها في هذا الأخير، أنه في البنوك غالبا ما تقوم المحاسبة الكلية بالترجيح في هذا الجانب بما تراه ملائما والحالة المالية للدورة حيث غالبا تكون حقوق وملكيات المساهمين مستقرة ويقوم بالرفع أو الخفض من الاحتياطات والأرباح المحبوسة للتعديل أو تغطية العجز المالي للدورة

ب. تحليل الودائع: نلاحظ أن حجم الودائع أخذ مسار المنحني التصاعدي بقيم متزايدة خلال سنوات الدراسة ما يثبت نجاح البنك في استقطاب عملاءه وكسب ثقتهم لاتباعه سياسة مدروسة حول معدلات الفائدة الممنوحة.

ج. تحليل اجمالي الخصوم: نلاحظ أن حجم اجمالي الخصوم يتزايد بمرور السنوات ما يعكس ويؤكد المسار الجيد والصحيح الذي يتخذه هذا البنك وتحقيقه لعوائد وأهداف معتبرة. اصف الى ذلك الادارة الرشيدة التي يتميز بها هذا البنك.

4. تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك بي ان بي باريبا خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول الاتي أهم بنود خصوم ميزانية بنك بي ان بي باريبا خلال الفترة (2016-2020)

الجدول رقم (19): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك بي ان بي باريبا خلال الفترة (2016-2020). مليون دينار جزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	26249580	27046899	30803361	31772369	32633028
الودائع	202300581	205678054	209618882	215398597	216986365
اجمالي الخصوم	245259069	253511540	256750226	265418000	272406010

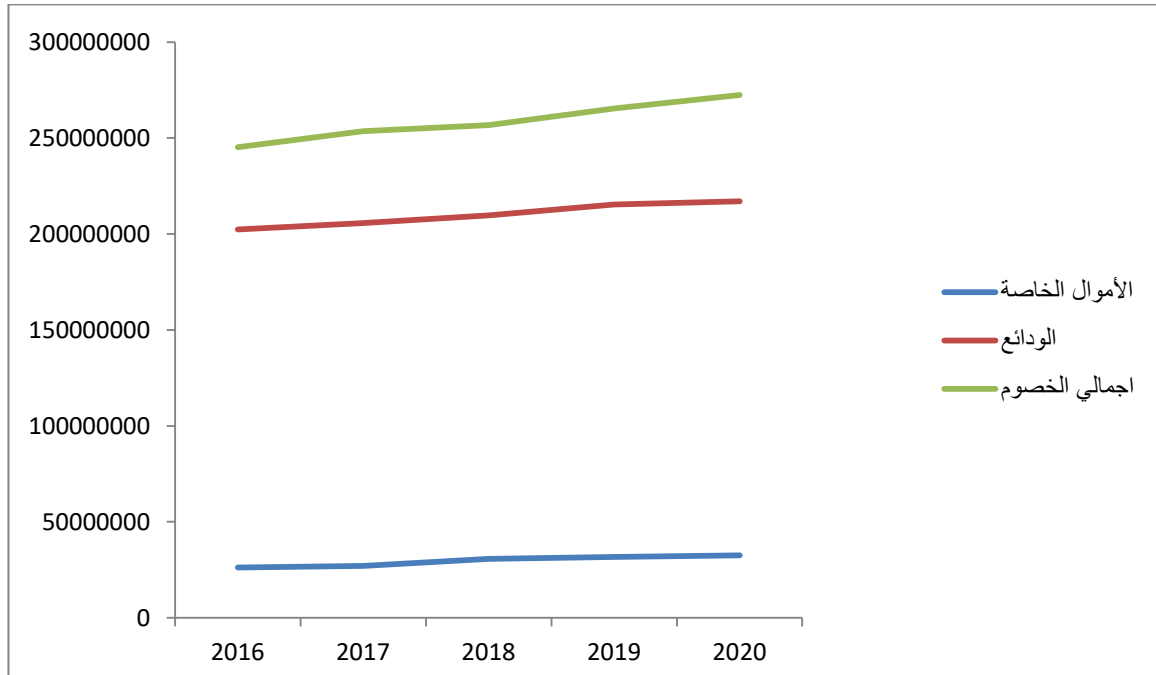
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم(12)(13)(14).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود خصوم بنك بي ان بي باريبا (BNP pariba) في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الخصوم المتمثلة في الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم. ولقد لاحظنا وجود ارتفاع مستمر في حجم الأموال الخاصة إذ سجلت سنة 2016 بقيمة قدرها 2649580 مليون دينار جزائري لترتفع سنة 2017 الى 27046899 ثم الى 30803361 سنة 2018 و قد واصلت الزيادة في كل من السنتين المتبقيتين بحيث سجلت سنة 2019 قيمة قدرها 31772369 أما سنة 2020 كان سجل حجم الأموال الخاصة ب 32633028.

أما فيما يخص حجم الودائع فنلاحظ وجود زيادة طيلة فترة الدراسة حيث سجلت سنة 2016 قيمة قدرت ب 202300581 لترتفع سنة 2017 الى 205678054 ثم الى 209618882 سنة 2019 أما سنة 2019 فقد كان حجم الودائع يقدر ب 215398597 ليرتفع كحد أقصى الى 216986365 مليون دينار جزائري سنة 2020.

كما لاحظنا التطور في حجم اجمالي الخصوم حيث سجل سنة 2016 قيمة قدرت ب 245259069 ليرتفع سنة 2017 الى 253511540 مليون دينار جزائري ثم الى 256750226 سنة 2018 ليستمر في الارتفاع الى 265418000 سنة 2019 و اخيرا زاد حجم الودائع كحد أقصى الى 272406010 سنة 2020. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

شكل رقم(9): منحى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك (BNP) المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع، اجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19).

أ- تحليل الأموال الخاصة : يمكننا تفسير التنامي المستمر في الأموال الخاصة لهذا البنك خلال الفترة المدروسة (2016-2020) الى السيرورة الجيدة لأعمال البنك و قدرته على القيام بالتزاماته و زيادة احتياطاته و بالتالي قدرته على تحقيق الأرباح و العوائد المراد تحقيقها.

ب-تحليل الودائع: يمكن تفسير زيادة حجم الودائع خلال الفترة المدروسة (2016-2020) على انتهاء البنك لسياسة ادخارية ناجحة و هذا الارتفاع يدل على كفاءة الادارة العليا لبنك (bnp) و قدرتها على ايجاد البدائل المثلى التي تقوم بدورها على التصدي لأي أزمة قد تمس نطاق هذا البنك.

ج- تحليل اجمالي الخصوم: يمكن تفسير الارتفاع الحاصل في حجم اجمالي الخصوم طيلة فترة الدراسة الى امكانية البنك من تحقيق أرباح و عوائد و قدرته على القيام بالتزاماته اتجاه عملائه، كما تمكن من تعزيز مركزه المالي المصرفي وكسب ثقة المتعاملين معه، ومواصلة نموه و تطوره للتصدي لأي أزمات يمكن ان تواجهه.

5. تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك المؤسسة المصرفية(ABC) خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2020: يبين الجدول الآتي أهم بنود خصوم ميزانية بنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020).

الجدول رقم(20): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020). مليون دينار جزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	17046428	17753277	18367855	20292256	21727040
الودائع	46164238	58984961	46217936	50997227	51813452
اجمالي الخصوم	69475365	89819677	73073390	78321173	80971703

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (15)(16)(17).

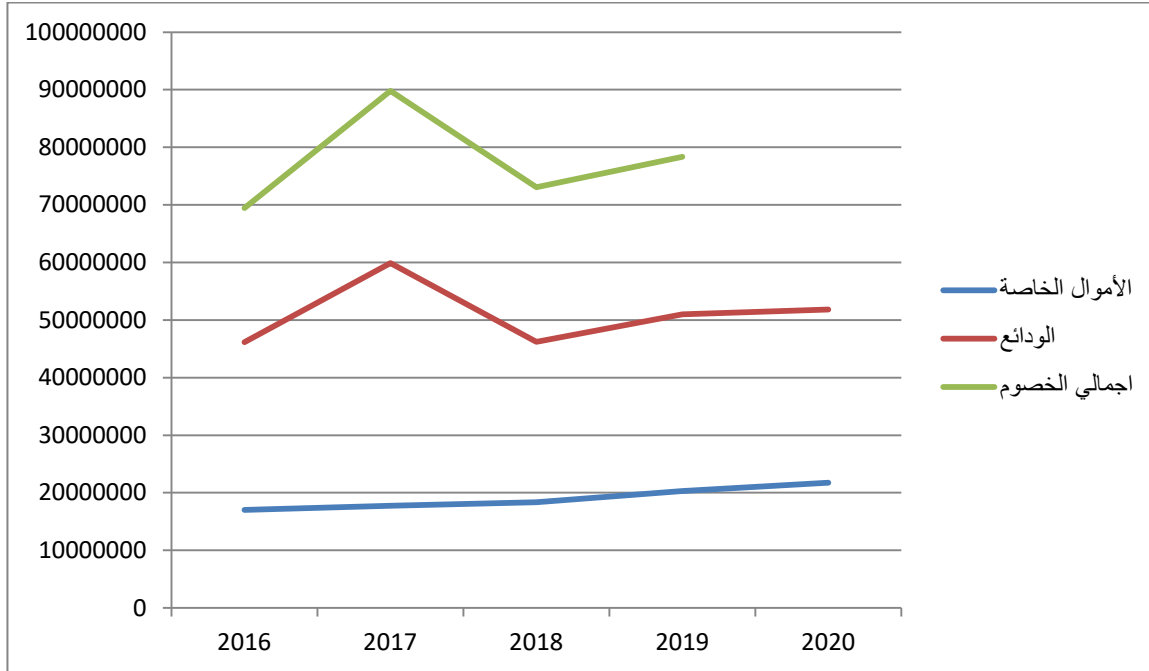
يبين الجدول أعلاه تطور جانب خصوم البنك في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الخصوم المتمثلة في الأموال الخاصة، الودائع واجمالي الخصوم. اذ نلاحظ تنامي ملحوظ في قيمة الاموال الخاصة من سنة الى سنة حيث نلاحظ أنه قد قدر سنة 2016 ب 17046428 مليون دينار جزائري و يستمر في الارتفاع حيث سجل في 2018، 18367855 ف20 و 21 مليون لكل من 2019 و 2020.

أما فيما يخص حجم الودائع فقد سجلت أدنى قيمة سنة 2016 قدرت ب 46164238 مليون دينار جزائري لترتفع سنة 2017 الى 58984961 ثم انخفضت القيمة سنة 2018 الى 46217936 لتعاود الارتفاع في كل من سنتين 2019 و 2020 حيث سجلت سنة 2019 قيمة قدرت ب 50997227 و استمرت بالارتفاع الى 51813452 سنو 2020.

كما لاحظنا وجود تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض في حجم اجمالي الخصوم اذ سجل قيمة سنة 2016 قدرت ب 69475365 مليون دينار جزائري ليرتفع كحد أقصى الى 89819677 سنة 2017 ثم انخفض بقيمة 73073390 سنة 2018 ليعاود الارتفاع بقيمة 78321173 سنة 2019 و استمر بالزيادة بقيمة قدرت ب 80971703 في نهاية فترة الدراسة سنة 2020.

الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (10) منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك (ABC) المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع، اجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20).

أ- تحليل الأموال الخاصة: يمكننا تفسير وجود الزيادة المعتبرة في الأموال الخاصة ببنك (ABC) طيلة فترة الدراسة من 2016 الى غاية 2020 الى السيورة الجيدة لأداء البنك و قدرته على تحقيق الأرباح و القيام بكافة التزاماته اتجاه عملائه مما يكسبه الكفاءة الازمة و الفعالة و الاستمرارية في تقديم و تطوير خدماته.

ب- تحليل الودائع: لاحظنا وجود ارتفاع و انخفاض في حجم الودائع خلال الفترة المدروسة، اذ يمكن تفسير الارتفاع الحاصل خلال سنة 2016-2017 الى امكانية انتهاز البنك لسياسة ادخارية ناجحة تمكن البنك من استقبال ودايع خلال هذه الفترة و بالتالي تحصيل أرباح و عوائد، أما الانخفاض المعتبر المسجل سنة 2018 فيعود الى عدم قدرة البنك على استقبال الودائع خلال هذه الفترة.

ج. تحليل اجمالي الخصوم: ان تذبذب الودائع سبب هو الاخر تذبذب اجمالي الخصوم على نفس المنحنى و من هنا نستنتج عدم اعتماد هذا البنك على استراتيجيات متوسطة و طويلة الأجل لاستقطاب ودايع المدخرين المحتملين كل دورة.

الفرع الثاني : تحليل حساب الأرباح والخسائر: هو حساب ختامي تعده المصارف لتحديد صافي الأعمال سواء كانت ربحاً أم خسارة مع تحديد مقدارها وتقلل نتيجته في حساب رأس المال حيث يتم زيادته في حال كانت النتيجة

ربحا أو خسارة أو طرحه في حالة كانت النتيجة خسارة ثم ترحيله الى الميزانية العامة. سنتطرق فيه لتحليل الربح الصافي بعد الضريبة والفوائد الدائنة والمدينة.

أولاً: تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2016 - 2020) .

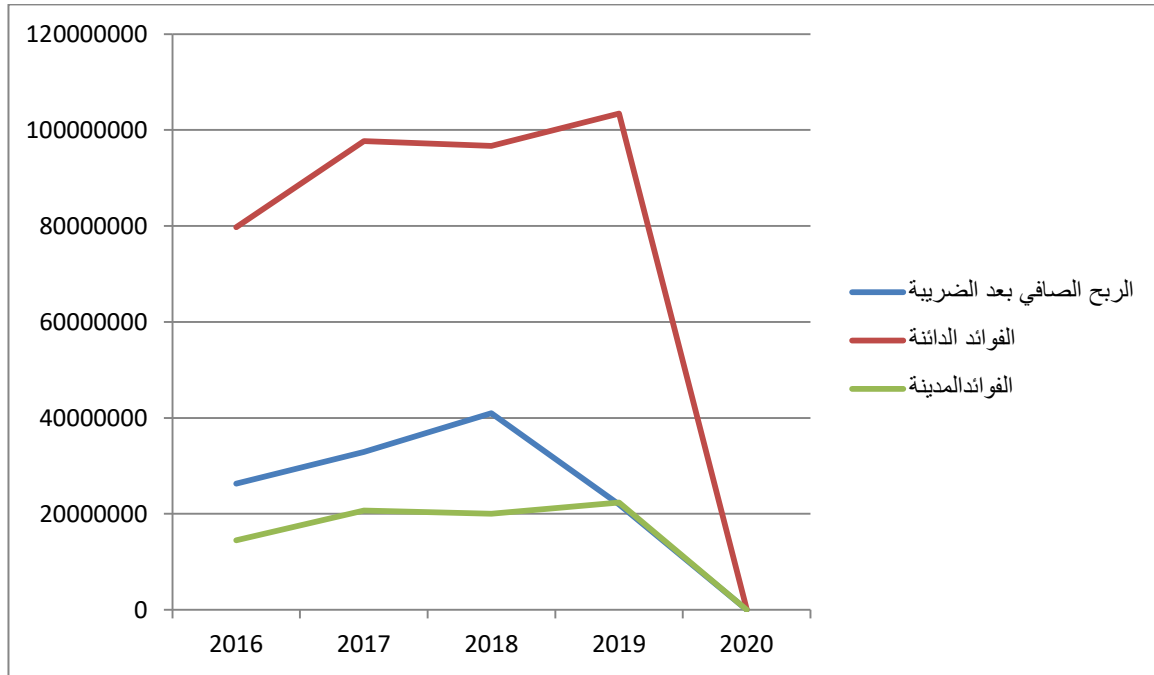
جدول رقم (21): تحليل حساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري بالمليون دينار جزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الربح الصافي بعد الضريبة	26303586	32937973	40981379	21 974 446	20603
الفوائد الدائنة	79 730 196	97 718 598	96 712 088	103 422 449	109 687
الفوائد المدينة	14 502 036	20 702 811	20 011 554	22 363 390	26 039

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم: (1)، (2)، (3)، (4)، (5).

يبين الجدول أعلاه تطور حساب الأرباح والخسائر في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر فيه والمتمثلة في الربح الصافي بعد الضريبة، الفوائد الدائنة والفوائد المدينة. نلاحظ أن حجم الربح الصافي سنة 2016 كان 26303586 مليون دينار جزائري ليرتفع سنة 2017 الى 32937973 مليون دينار جزائري ليواصل الارتفاع سنة 2018 الى 40981379 ثم انخفض سنة 2019 الى 21 974 446 مليون دينار جزائري ليواصل الانخفاض سنة 2020 الى 20603 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لحجم الفوائد الدائنة فكان سنة 2016 مقدر ب 79 730 196 مليون دينار جزائري ارتفع سنة 2017 الى 97 718 598 مليون دينار جزائري ليتخفص نسبيا سنة 2018 الى 96 712 088 مليون دينار جزائري ليرتفع في السنة الموالية 2019 الى 103 422 449 مليون دينار جزائري ليعاود الانخفاض سنة 2020 الى 109 687 مليون دينار جزائري. أما بالنسبة للفوائد المدينة فنلاحظ سنة 2016 أن الحجم مقدر ب 14 502 036 ارتفع سنة 2017 الى 20 702 811 مليون دينار جزائري ليثبت نسبيا سنة 2018 بالحجم المقدر ب 20 011 554 مليون دينار جزائري و يرتفع سنة 2019 الى 22 363 390 مليون دينار جزائري ثم ينخفض الحجم سنة 2020 الى 26 039 مليون دينار جزائري. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): منحنى بياني يمثل تغيرات كل من الربح الصافي بعد الضريبة، الفوائد الدائنة والفوائد المدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (21).

1. تحليل الربح الصافي بعد الضريبة: لاحظنا تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة أما عن الارتفاع فيدل على أن البنك حقق أرباح معتبرة نتيجة تقديمه لخدمات لاقت استحسان الزبون مع احترام القوانين والتنظيمات، أما الانخفاض فمعناه تدني الأرباح المحققة مقارنة بالسنة السابقة.
2. تحليل الفوائد الدائنة: لاحظنا تذبذب في حجم الفوائد الدائنة أما عن الارتفاع الحاصل فيؤكد الربح المعتبر الذي حققه البنك، أما عن انخفاض الحجم ما يثبت تعثر البنك ماليا.
3. تحليل الفوائد المدينة: لاحظنا أن حجم الفوائد المدينة تزايد خلال الأربع سنوات الأولى معناه زيادة معاملات البنك التي من شأنها تحقيق فوائد وأرباح أكبر أما بالنسبة لسنة 2020 والتي عرفت تراجع نسبي طفيف في عائد هذه الفوائد وذلك بسبب تراجع حصتها السوقية وخاصة فيما يتعلق بالقروض الاستهلاكية للأفراد والتي عرفت منافسة شرسة خاصة مع بنوك أخرى.

ثانيا: تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص بالبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020): بين الجدول التالي أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020).

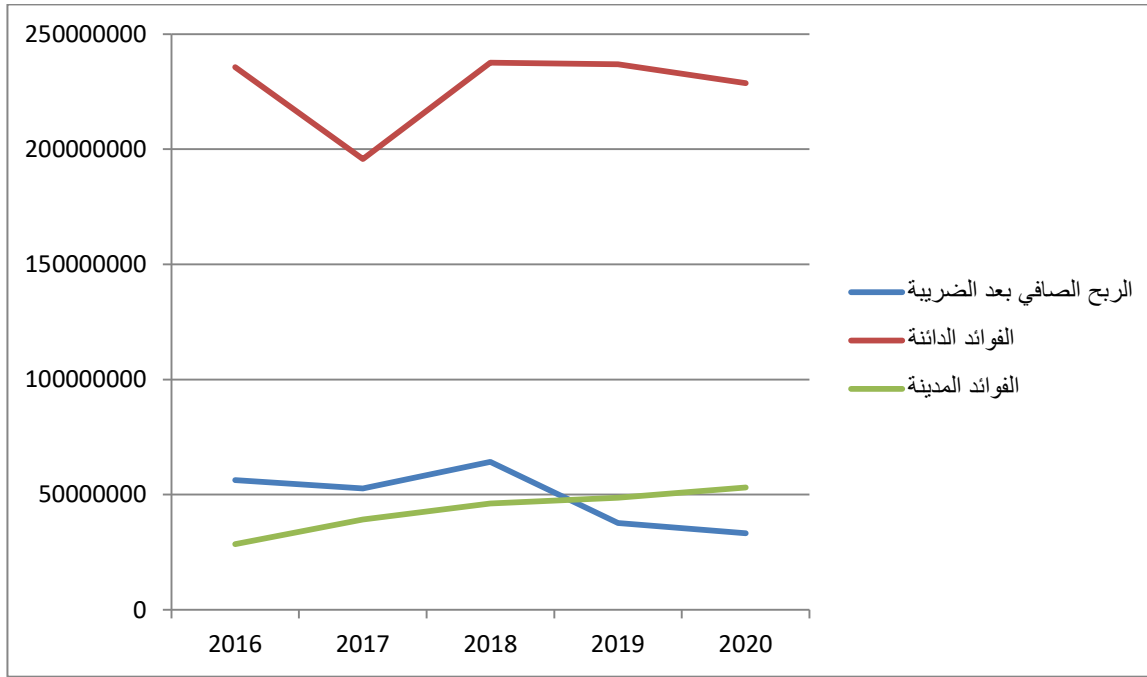
جدول رقم (21): تحليل جانب الأرباح والخسائر لدى البنك الوطني الجزائري BNA بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الربح الصافي بعد الضريبة	31419896	29986747	35832184	19064194	23047665
الفوائد الدائنة	235635689	195737144	237592947	236861373	228641991
الفوائد المدينة	28505752	39173498	46183065	48708077	53077129

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملاحق: (6)، (7)، (8).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة الممتدة (2016-2020). حيث نلاحظ تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة، بلغ حجمه سنة 2016 ما يقدر بـ 31419896 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2017 إلى 29986747 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2018 إلى 35832184 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض سنة 2019 إلى 19064194 ألف دينار جزائري، وواصل الانخفاض سنة 2020 حيث قدر بـ 23047665 ألف دينار جزائري. ونلاحظ تذبذب أيضا فيما يخص حجم الفوائد الدائنة، حيث قدر سنة 2016 بـ 235 635 689 ألف دينار جزائري، وانخفض سنة 2017 إلى 195 737 144 ألف دينار جزائري، ليرتفع مرة أخرى سنة 2018 حيث قدر بـ 237 861 373 ألف دينار جزائري، ثم 2019 بـ 228 641 991 ألف دينار جزائري. ونلاحظ أيضا ارتفاع تدريجي ومستمر في حجم الفوائد المدينة، حيث قدر بـ 28 518 039 ألف دينار جزائري سنة 2016، ليرتفع إلى 39 173 498 ألف دينار جزائري سنة 2017، ثم 46 183 065 ألف دينار جزائري سنة 2018، وواصل الارتفاع ليصل سنة 2019 إلى 48 708 077 ألف دينار جزائري، ثم سنة 2020 قدر بـ 53 077 129 ألف دينار جزائري. إلا انه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): منحنى بياني يمثل تغيرات كل من الربح الصافي بعد الضريبة، الفوائد الدائنة والفوائد المدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (22).

1. تحليل الربح الصافي بعد الضريبة: لاحظنا تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة حيث أن الانخفاض في السنة الثانية من سنوات الدراسة (2017) معناه انخفاض الاداء المالي للبنك وتحقيقه لربح منخفض مقارنة بالسنة السابقة (2016) أما الارتفاع في السنة الموالية (2018) معناه تزايد اجمالي الإيرادات أو المبيعات بعد خصم الضريبة أي تحقيق ربح أكبر، يليه الانخفاض المتوالي في العامين المتتاليين (2019-2020) ومعناه تراجع الأرباح المحققة في البنك.

2. تحليل الفوائد الدائنة: لاحظنا التذبذب الحاصل في حجم الفوائد الدائنة، الانخفاض الحاصل في سنة (2017) معناه الانخفاض في حجم عوائد القروض الممنوحة ونقص التعاملات التي من شأنها المساهمة في تحصيل فوائد دائنة أما الارتفاع في سنة (2018) معناه تحقيق البنك أرباح أكبر من السنة السابقة من خلال تقديم مبيعات وخدمات أكثر.

3. تحليل الفوائد المدينة: لاحظنا الارتفاع المستمر في حجم الفوائد المدينة خلال سنوات الدراسة ومعناه الانخفاض في كلفة الحصول على الموارد لاستحقاقها ويعتبر مؤشر ايجابي لصالح البنك لتحقيقه لأرباح ومنه زيادة القدرة التنافسية مع باقي البنوك.

ثالثا: تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2020: قمنا بإدراج قيم كل من الربح الصافي بعد الضريبة والفوائد الدائنة والمدينة لبنك السلام الجزائر للسنوات من 2016 الى 2020.

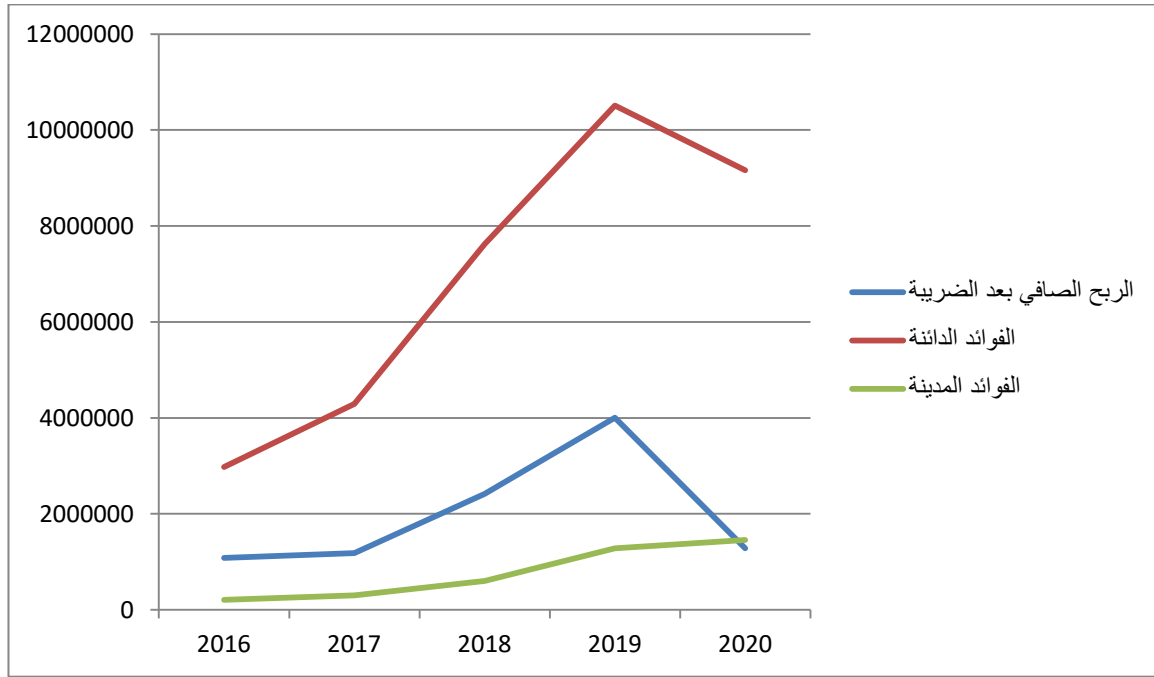
جدول رقم (23): تحليل حساب الأرباح والخسائر لبنك السلام الجزائر بآلاف الدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الربح الصافي بعد الضريبة	1 080 086	1 181 246	2 418 015	4 007 410	3 069 188
الفوائد الدائنة	2 979 904	4 293 585	7 620 305	10 508 907	9 159 105
الفوائد المدينة	210 708	304 058	604 647	1 281 994	1 457 996

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (9)، (10)، (11).

يبين الجدول أعلاه تطور جانب حساب الأرباح و الخسائر للبنك في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الأرباح والخسائر المتمثلة في صافي الربح بعد الضريبة، الفوائد الدائنة والفوائد المدينة. حيث نلاحظ تزايد مستمر في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال الأربع سنوات الأولى (2016-2019) حيث قدر الحجم في 2016 ب 1 080 086 ألف دينار جزائري ليرتفع سنة 2017 الى 1 181 246 ألف دينار جزائري فيوال الارتفاع سنة 2018 الى 2 418 015 ألف دينار جزائري بعدها في سنة 2019 يصل الحجم الى الذرة و يقدر ب 4 007 410 ألف دينار جزائري لينخفض سنة 2020 الى 3 069 188 ألف دينار جزائري. نفس الملاحظة تقدم فيما يخص حجم الفوائد الدائنة حيث نلاحظ ارتفاع الحجم في الأربع سنوات الأولى من الدراسة (2016-2019) حيث قدر الحجم سنة 2016 ب 2 979 904 ليرتفع سنة 2017 الى 4 293 585 ألف دينار جزائري فيستمر في الارتفاع سنة 2018 الى 7 620 305 ألف دينار جزائري ليصل الى الذروة سنة 2019 بحجم مقدر ب 10 508 907 ألف دينار جزائري ثم انخفض سنة 2020 الى 9 159 105 ألف دينار جزائري. أما فيما يخص حجم الفوائد المدينة فنلاحظ ارتفاع مستمر عقب سنوات الدراسة حيث نلاحظ أن الحجم سنة 2016 كان 210 708 ألف دينار جزائري ارتفع سنة 2017 الى 304 058 ألف دينار جزائري ليواصل الارتفاع سنة 2018 الى 604 647 ألف دينار جزائري كما قدر الحجم سنة 2019 ب 1 281 994 ألف دينار جزائري ليصل الى الذروة سنة 2020 بحجم مقدر ب 1 457 996 ألف دينار جزائري. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): منحنى بياني يمثل تغيرات كل من الربح الصافي بعد الضريبة، الفوائد الدائنة والفوائد المدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (23).

1. تحليل صافي الأرباح بعد الضريبة: لاحظنا أن حجم الربح الصافي بعد الضريبة اتخذ المسار التصاعدي خلال الأربع سنوات الأولى (2016-2019) هذا ما يعكس الوضعية المالية الجيدة للبنك وتحقيقه لأرباح أكبر مقارنة بالسنوات السابقة، أما الانخفاض الحاصل في سنة 2020 معناه تراجع حجم الأرباح المحققة في ذات البنك.
2. تحليل الفوائد الدائنة: لاحظنا الارتفاع المستمر في حجم الفوائد المدينة خلال الأربع سنوات الأولى (2016-2019) معناه تحقيق البنك مديونية مدروسة على المدى المتوسط والطويل وتحصيل عوائد وأرباح أكبر وبمجرد استثناء البنك لأهدافه يتم الرفع من سقف المديونية نحو الخارج في اتجاه تصاعدي بالتزامن من قدرة البنك على التمويل وتمويل المشاريع وتحقيق حجم فوائد أكبر، أما فيما يخص الانخفاض الحاصل سنة 2020 فمعناه أن حجم الأرباح والعوائد المحققة في البنك كانت أقل.
3. تحليل الفوائد المدينة لاحظنا تطور سنوي في حجمها من سنة لأخرى وهذا بالتبعية للمخرجات والمديونية العكسية للبنك بالتراكم السنوي للقروض والتمويلات وهذا دال على قدرة البنك على تحقيق أرباح ما يعكس القدرة العالية على التنافس مع باقي البنوك.

رابعاً: تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) خلال الفترة (2016-2020):
يبين الجدول أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك بي ان بي باريبا خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم (24): تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) خلال الفترة (2016-2020). (مليون دينار جزائري).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الربح الصافي بعد الضريبة	3653962	2301448	5257319	4846154	2800387
الفوائد الدائنة	15214409	15786456	19454896	19391783	17557232
الفوائد المدينة	1911318	1904963	2159817	2490807	1652089

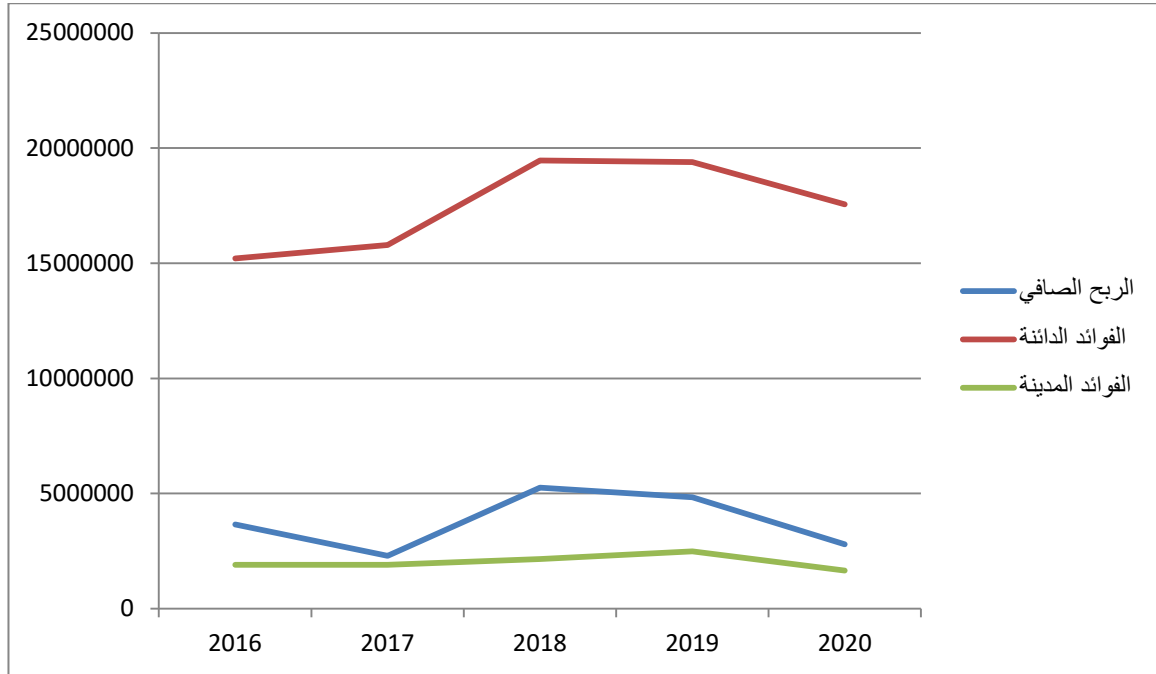
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (12)، (13)، (14).

يبين الجدول أعلاه تطور اهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك (bnp) في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب حساب الأرباح و الخسائر المتمثلة في الربح الصافي بعد الضريبة، الفوائد الدائنة والفوائد المدينة. بحيث نلاحظ فيما يخص حجم الربح الصافي بعد الضريبة سجل سنة 2016 بقيمة قدرت بـ 3653962 مليون دينار جزائري ثم انخفضت القيمة سنة 2017 الى 2301448 لترتفع سنة 2018 و كحد أقصى خلال فترة الدراسة الى 5257319 ثم انخفضت سنة 2019 الى 4846154 و استمرت في الانخفاض بقيمة 2800387 سنة 2020.

أما من حيث حجم الفوائد الدائنة ففي سنة 2016 سجلت قيمة قدرها 15214409 ثم ارتفعت سنة 2017 الى 15786456 واستمرت في الارتفاع سنة 2018 وكقيمة قصوى قدرت بـ 19454896 لتتخف بصورة طفيفة سنة 2019 الى 19391783 و من ثم استمرت في الانخفاض الى 17557232 سنة 2020.

كما نلاحظ فيما يتعلق بحجم الفوائد المدينة التي سجلت سنة 2016 بقيمة 1911318 لتتخف سنة 2017 الى 1904963 ثم ارتفعت سنة 2018 الى 2159817 واستمرت في الزيادة سنة 2019 الى 2490807 ثم انخفضت سنة 2020 الى قيمة قدرها 1652089. الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي

الشكل رقم (14): منحني بياني يمثل تغيرات أهم بنود الأرباح و الخسائر لبنك (BNP) بدلالة الزمن:



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (24)

1. تحليل الربح الصافي: من خلال المعطيات الواردة يمكننا تفسير الانخفاض الحاصل في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال السنوات الاولى 2016-2017 الى تدهور أداء البنك و عدم قدرته على الاستغلال الأمثل لموارده و ذلك بخلاف السنوات المتبقية (2018-2019-2020) حيث شهدت هذه الفترة زيادة معتبرة مقارنة بالسنوات الماضية اذ نفسر هذا الارتفاع الى قدرة البنك على القيام بكافة التزاماته و الاستغلال الفعال لموارده وحسن توظيفها.

2. تحليل الفوائد الدائنة: يمكننا تفسير الارتفاع الحاصل في الأربع سنوات الاولى محل الدراسة (2016-2019) على أن البنك تمكن من تحصيل عوائد و أرباح خلال هذه الفترة مقابل الخدمات التي قام بتقديمها و التي عادت عليه بفوائد معتبرة، و ذلك باستثناء السنة الأخيرة 2020 التي شهدت انخفاض معتبر مقارنة بالسنوات الماضية و هذا راجع الى مرور البنك بأزمات قللت من نشاطه و من تقديم خدماته المختلفة.

3. تحليل الفوائد المدينة: لاحظنا وجود تذبذب في قيم الفوائد المدينة بين الارتفاع والانخفاض حيث يمكننا تفسير الزيادة الحاصلة في حجم الفوائد المدينة الى زيادة مصاريف وخدمات البنك المقدمة للمؤسسات الأخرى والتي تولد أعباء للبنك أما الانخفاض الحادث فيمكن تفسيره على تدني المصاريف التي بحوزة البنك .

خامسا: تحليل أهم بنود حساب الأرباح والخسائر لبنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول أهم بنود حساب الأرباح والخسائر لبنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020):

الجدول رقم(25): تحليل أهم بنود حساب الأرباح و الخسائر لبنك المؤسسة المصرفية (ABC) خلال الفترة (2016-2020). مليون دينار جزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الربح الصافي بعد الضريبة	1472887	1743507	1832347	1464524	2004444
الفوائد الدائنة	4323386	4883086	5042371	4696270	5640546
الفوائد المدينة	415191	53014	443559	511827	585720

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد ببيانات الملحق رقم (15)، (16)، (17).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود الأرباح و الخسائر لبنك المؤسسة المصرفية (ABC) في الفترة الممتدة من 2016 الى 2020. ولقد أكدنا على أهم العناصر في جانب الأرباح و الخسائر المتمثلة في الربح الصافي بعد الضريبة، الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة.

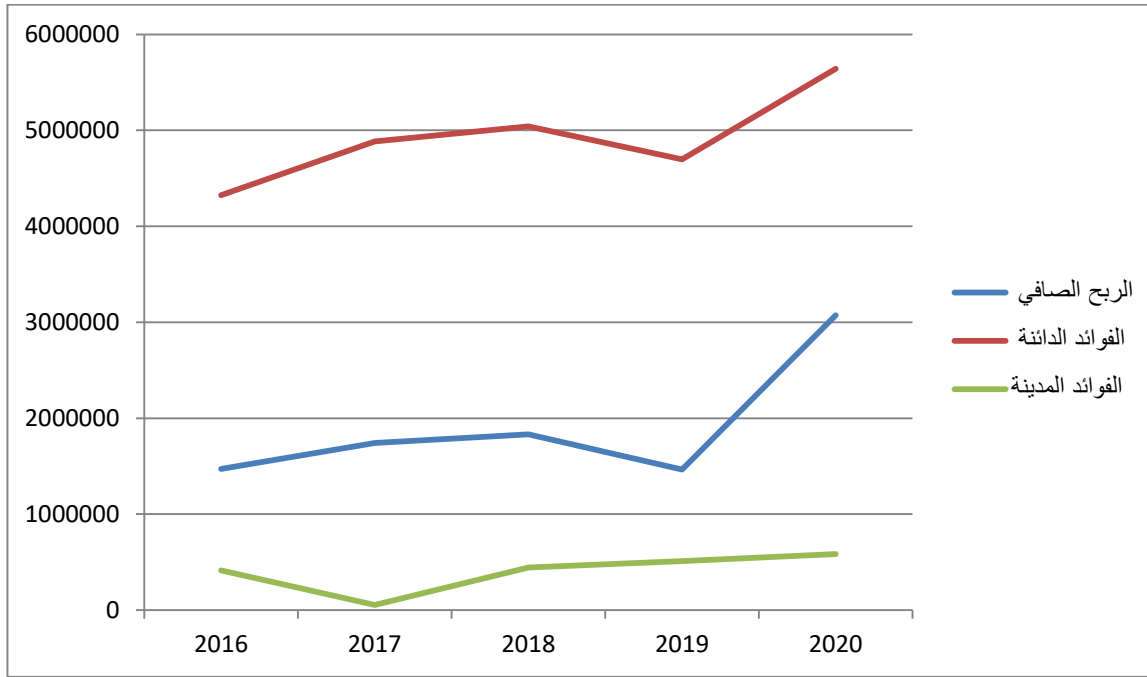
بحيث نلاحظ فيما يخص حجم الربح الصافي بعد الضريبة سنة 2016 قد سجل بقيمة 1472887 مليون دينار جزائري ليرتفع في السنة الموالية 2017 الى 1743507 واستمر في الارتفاع سنة 2018 الى قيمة 1832347 مليون دينار جزائري ثم لينخفض سنة 2019 الى 1464524 ثم ارتفع سنة 2020 و التي اعتبرت أقصى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة و قدرت ب 2004444 مليون دينار جزائري.

أما بالنسبة للفوائد الدائنة فقد لاحظنا وجود تدبب بين الارتفاع و الانخفاض بحيث سجل حجم الفوائد المدينة سنة 2016 قيمة قدرة ب 4323386 ملين دينار جزائري ليرتفع في سنة 2017 بقيمة طفيفة قدرت ب 4883086، و استمر في الارتفاع سنة 2018 الى 5042371 ثم انخفض سنة 2019 الى 4696270 ليرتفع من جديد سنة 2020 الى 5640546 مليون دينار جزائري .

كما لاحظنا من جانب الفوائد المدينة أن هناك تدبب طفيف في السنوات الاولى حيث سجل حجم الفوائد المدينة سنة 2016 قيمة قدرتي ب 415191 لينخفض سنة 2017 الى 53014 ثم الى 443559 سنة 2018 ثم عاود الارتفاع سنة 2019 الى 511827 واستمر في الارتفاع سنة 2020 الى 585720.

الا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): منحني بياني يمثل تغيرات أهم بنود الأرباح و الخسائر لبنك (ABC) بدلالة الزمن:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (25).

1. تحليل الربح الصافي: نلاحظ وجود تذبذب في قيم الربح الصافي بين الارتفاع و الانخفاض في الثلاث سنوات الاولى 2016 و 2017 و 2018 يمكن تفسير هذا الانخفاض الى تدني أداء البنك و عدم قدرته على تحصيل الأرباح المرغوبة، ثم اخذ يرتفع بشكل كبير في السنتين المتبقيتين 2019-2020 هنا هذا الارتفاع عائد الى الجهد المبذول من قبل البنك على تعزيز مركزه و تكثيف نشاطه و بالتالي قدرته على القيام بالتزاماته و تحصيل الأرباح و حسن استغلال موارده.

2. تحليل الفوائد الدائنة: نلاحظ وجود تدبب في الارتفاع و الانخفاض لقيم الفوائد الدائنة، اذ كانت مرتفعة في كلا من السنتين 2016-2018 هذا الارتفاع يمكن تفسيره على تقديم البنك لرسوم و خدمات عادت عليه بفوائد، أما الانخفاض الحاصل سنة 2019 فهذا راجع الى حدوث أزمات مر بها البنك.

3. تحليل الفوائد المدينة: يمكننا تفسير التزايد الموجود في حجم الفوائد المدينة الى زيادة مصاريف و خدمات البنك المقدمة للمؤسسات الأخرى و التي تولد أعباء للبنك أما الانخفاض الحادث فيمكن تفسيره على تدني المصاريف التي بحوزة البنك .

المبحث الثاني: قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال مؤشرات CAMELS.

يعتبر العمل المصرفي واقعا ينبغي دراسته بعناية حتى يستمر النجاح، وذلك من خلال تطبيق أدوات رقابية مستحدثة ومتطورة، تسهم في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

يعد تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية CAMELS أحد أهم الأدوات الرقابية الفعالة في تقييم الأداء المالي من جهة والكشف المبكر عن الانحرافات والتنبيه الى مواطن القصور والاختلالات قبل وقوعها وذلك من خلال ستة مؤشرات أساسية في عمل البنوك هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق. يتطلب تطبيق معيار CAMELS الفهم الجيد والدقيق لهذه المؤشرات لأن التطبيق السليم لها يسمح بقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك والرفع من القدرة التنافسية ويتيح له فرصة عدم التعرض لمشاكل مالية قد تؤدي بها للانهايار أو الافلاس.

وعليه لابد من الاستفادة من هذا النموذج في تقييم الأداء المالي للبنوك التجاري وذلك من أجل زيادة الثقة بها ومواجهة المنافسة الشديدة التي تواجهها فيما بينها عن طريق اعطاء صورة كاملة وواضحة حول مختلف جوانب نشاطها وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث الى ستة مطالب تتمثل في:

- المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال (C)
- المطلب الثاني: تحليل جودة الأصول (A)
- المطلب الثالث: تحليل الإدارة (M)
- المطلب الرابع: تحليل الربحية (E)
- المطلب الخامس: تحليل السيولة (L)
- المطلب السادس: تحليل الحساسية اتجاه مخاطر السوق (S)

المطلب الأول: تحليل مؤشر كفاية رأس المال (C): يعتبر مؤشر كفاية رأس المال من أهم مؤشرات نموذج CAMELS لما له من أثر على إدارة المصرف وحماية ممتلكاته وأموال المودعين، تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسة المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها بغية استيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطه مع تحفيز أصحاب البنوك والمدراء لتكوين إدارة سليمة. كما يعتبر مؤشر كفاية رأس المال مقدار رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى كما هو مطلوب من قبل أي جهة تنظيم مالية، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بنسبة كفاية رأس المال للملكية بنسبة مئوية من الأصول المرجحة للمخاطر، وذلك كنتيجة لحاصل قسمة الأموال الخاصة على إجمالي الودائع. ويمكن قياس كفاية رأس المال للبنوك التجارية ميدان الدراسة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (26): مؤشر كفاية رأس المال للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات البنوك
10.4 %	10%	10.1%	11.1%	9.8%	11.3%	CPA
12.4%	12.4%	11.6%	12.8%	13.1%	10.8%	BNA
24.55%	14.17%	18.28%	20.2%	25.6%	44.5%	SALAM
14.06%	15%	14.7%	14.6%	13.1%	12.9%	PNB
37.64%	41.9%	39.7%	39.7%	30%	36.9%	ABC

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-17).

الفرع الأول: تحليل مؤشر كفاية رأس المال الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA): بتحليلنا بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال المسجلة سنة 2016 قدرت ب 11.3% والتي تعتبر أكبر قيمة بالمقارنة مع السنوات اللاحقة يليها انخفاض بنسبة 1.5% في السنة الموالية حيث قدرت النسبة سنة 2017 ب 9.8% لترتفع النسبة سنة 2018 بحوالي 1.3% حيث قدرت ب 11.1% فتتخفص سنتي 2019-2020 الى 10.1% و 10% على التوالي، يعتبر متوسط نسبة كفاية رأس المال الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري والمقدرة ب 10.4% نسبة جد متواضعة تنذر بضعف قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، حيث ووفق هذا المؤشر يعتبر هذا البنك الأقل ملاءة مقارنة بالبنوك ميدان الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل مؤشر كفاية رأس المال الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA): بتحليلنا بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال المسجلة سنة 2016 قدرت ب 10.8% لترتفع في السنة الموالية بنسبة 2.3% لتصل سنة 2017 الى 13.1% والتي تعتبر أعلى نسبة مسجلة خلال سنوات الدراسة فتتخفص في سنتي 2018-2019 الى 12.8% و 11.6% على التوالي فتعاود نسبة كفاية رأس المال الارتفاع سنة 2020 الى

12.4%. يعتبر متوسط نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري المقدر بـ 12.4% نسبة نوعا ما ضعيفة ومعناه أن البنك سيواجه بعض العراقيل في تغطية المخاطر المحتملة لأن هذه النسبة تشير إلى أداء ضعيف للبنك ومحاولة محدودة للاستثمار في الأرباح ومعدلات نمو متقاربة في حجم إجمالي الأصول كما سبق وتطرقتنا له في المبحث السابق.

الفرع الثالث: تحليل مؤشر كفاية رأس المال الخاص ببنك السلام الجزائر (SALAM) : نلاحظ أن أكبر قيمة لمؤشر كفاية رأس المال قد سجلها بنك السلام كانت سنة 2016 بما يقدر بـ 44.5% لكنه لم يستطع الحفاظ على هاته الملاءة الجيدة إذ نلاحظ انخفاض النسبة بما يقارب 18.6 حيث قدرت سنة 2017 بـ 25.6 ثم توالى الانخفاض في السنوات 2018-2019-2020 بـ 20.2% و 18.28% و 14.17% على التوالي. قدر متوسط كفاية رأس المال لبنك السلام بـ 24.55% والتي تعتبر نسبة لا بأس بها مقارنة مع باقي البنوك، لكن الانخفاض المتوالي في ذات النسبة لا يعتبر مؤشرا إيجابيا لصالح البنك خاصة بالنظر إلى قدر رأس ماله ومقارنته بحجم الأصول الخطرة ومدى تأثيرها على ملاءة هذا البنك وسلامته المصرفية إذ يجب على الإدارة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انخفاض هذه النسبة بعمل إصلاحات خاصة بالسياسة الإقراضية والعمل على الرفع من حجم الأموال الخاصة بالاستثمار الجيد للأرباح والعوائد.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر كفاية رأس المال الخاص ببنك بي ان بي باريبا الجزائر (PNB) : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أقل نسبة خاصة بمؤشر كفاية رأس المال لهذا البنك كانت سنة 2016 قدرت بـ 12.9% ثم أخذت النسب المسار التصاعدي حيث أخذت هذه الأخير ترتفع في السنوات 2017-2018-2019-2020 بـ 13.1% و 14.6% و 14.7% و 15% على التوالي، كما نلاحظ أن نسبة متوسط كفاية رأس المال لهذا البنك قدرت بـ 14.06% وعليه بالرغم من أن بنك باريبا لم يسجل أعلى نسبة متوسط إلا أنه يمكن تصنيف هذا البنك مقارنة بالبنوك ميدان الدراسة كأحسن بنك من حيث سعيه نحو تحقيق ملاءة قادرة على مجابهة الارتفاع ليس فحسب في درجات المخاطر المالية بل وحتى المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق والادارة.

الفرع الخامس: تحليل مؤشر كفاية رأس المال الخاص ببنك المؤسسة المصرفية الجزائر (ABC) : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تذبذب في النسب متأرجح بين الارتفاع والانخفاض حيث نلاحظ تسجيله سنة 2016 لنسبة تقدر بـ 36.9% لتتخف سنة 2017 إلى 30% لترتفع في السنتين (2018-2019) لنفس النسبة المقدر بـ 39.7% فتعاود الارتفاع سنة 2020 إلى أعلى نسبة مسجلة مقدر بـ 41.9%. قدرت نسبة المتوسط لمؤشر كفاية رأس المال لذات البنك بـ 37.64% والتي تعتبر أعلى نسبة مقارنة بنسب باقي البنوك ميدان الدراسة، وتدل هذه النسبة على انتهاء هذا البنك لأساليب متقدمة لقياس مختلف المخاطر المحيطة به (ائتمانية، تشغيلية ومخاطر السوق) بتحديد مستويات رأس المال المطلوبة من طرف البنك لتصحيح الانحراف الحاصل على مستوى هذا المؤشر.

يحدد مؤشر كفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف) وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الاعسار، حيث كلما انخفض احتمال اعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس. إذ تعد كفاية رأس المال بمثابة خط وقائي يحمي المصرف من التعرض إلى الخسائر الناشئة عن الأعمال سواء كانت داخل أو خارج الميزانية العمومية للبنك. وعلية يمكن تصنيف بنك المؤسسة المصرفية الجزائرية كأفضل بنك حاز على أعلى نسبة كفاية رأس المال يليه بنك السلام فبنك باريبا ثم البنك الوطني الجزائري ليحتل بنك القرض الشعبي الجزائري المرتبة الأخيرة مقارنة مع البنوك ميدان الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر جودة الأصول (A): بشكل عام تعتمد مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الأصول ونوعيتها كما أن مخاطر الاعسار في البنوك التجارية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيرها وهنا تأتي أهمية دراسة ومراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول وللحكم على حالة البنك فيما يتعلق بجودة أصوله والاعتماد على مؤشرات التقييم الواردة في المصفوفة اللاحقة، فإنه يتم تقييم كل بنك بالاعتماد على نظام التنقيط المصرفي snb والمستوحى من نموذج camels وذلك بالاعتماد أساساً على نسبة الديون الغير منتجة إلى إجمالي القروض أو مقلوب نسبة إجمالي القروض على إجمالي الأصول، ويمكن قياس مؤشرات جودة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (27): جودة الأصول للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط M	درجة التصنيف
CPA	%1.33	%1.45	%1.28	%1.23	%1.25	1.30 %	2
BNA	%1.81	%1.35	%1.38	%1.41	%1.29	%1.44	2
SALAM	%1.79	%1.85	%1.45	%1.36	%1.59	%1.60	2
PNB	%1.56	%1.52	%1.56	%1.54	%1.62	%1.56	2
ABC	%1.4	%1.56	%1.45	%1.31	%1.26	%1.39	2

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-17).

الفرع الأول: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة جودة الأصول لسنة 2016 كانت %1.33 لتتخفف ب %0.12 حيث قدرت في السنة المالية (2017) ب %1.45 والتي تعتبر أعلى نسبة، فتتخفف في باقي السنوات 2018-2019-2020 إلى %1.28-%1.23-%1.25 على التوالي ونرجع ذلك لارتفاع المبالغ المستثمرة في مختلف التمويلات ووكالات مستحقة القبض من المصرف، كما نلاحظ أن نسبة متوسط جودة الأصول لهذا البنك قدرت ب %1.3 وعلية يمكننا تصنيفه بالدرجة 2 حسب التصنيف المعتمد في نموذج CAMELS بالرغم من أن هذه النسبة تعتبر أخفض

نسبة متوسط مقارنة مع باقي البنوك ميدان الدراسة ما يعني أن جودة أصول بنك القرض الشعبي الجزائري أقل مما هي عليه مقارنة بباقي البنوك وعلى هذا الأخير تطوير أساليب ادارة الأصول بما فيها الاستثمار المدروس في الأوراق المالية والأصول المالية وغيرها للتمكن من تحقيق إيرادات لازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض ومحافظ الاستثمار، إلا أنه يمكن القول أن هذا البنك يتمتع بجودة ادارة مرضية حسب تصنيف CAMELS.

الفرع الثاني: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA) : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة جودة الأصول لسنة 2016 كانت 1.81% والتي تعتبر أعلى نسبة له خلال سنوات الدراسة لتتخفف في السنتين اللاحقتين 2017-2018 الى 1.35% - 1.38% على التوالي فترتفع سنة 2019 الى 1.41% ثم تعاود الانخفاض الى أنى نسبة مسجلة سنة 2020 والمقدرة ب 1.29% مما يعني جودة أصول البنك في حالة خطرة ويدل ذلك على ارتفاع حجم القروض المتعثرة لدى البنك، وأنه لا يوجد انتظام في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها كما أن الادارة الائتمان في البنك غير جيدة، أما نسبة متوسط هذا البنك فقدت ب 1.44% ، وعليه فإنه يحتل التصنيف 2 بدرجة مرضي حسب نموذج camels.

الفرع الثالث: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة ببنك السلام الجزائر (SALAM) : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة جودة الأصول لسنة 2016 كانت 1.79% ارتفعت في السنة الموالية 2017 الى 1.85% والتي تعتبر أعلى نسبة مسجلة لهذا البنك انخفضت في سنتي 2018-2019 الى 1.45% و 1.36% على التوالي لترتفع سنة 2020 الى 1.59% وهذا الارتفاع يعد مؤشرا جيدا على ملاءة جيدة لرأس المال وانخفاض حجم الديون المتعثرة والانتظام في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة والادارة الجيدة للائتمان، كما نفسر هذا الارتفاع أيضا بتعاملاته في مجال المرابحة المالية، المضاربة، استثمارات محتفظ عليها من غير المتاجرة. كما قدرت نسبة المتوسط كأعلى نسبة مقارنة بباقي عينة الدراسة ب 1.6% ، ومنه فقد استطعنا تصنيف هذا البنك بالدرجة 2 المرضية.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة ببنك باريبا الجزائر (PNB) : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نلاحظ أنه من أكثر البنوك استقرارا من حيث تباين نسبة جودة الأصول من سنة لأخرى بانحراف معياري ضئيل يكاد لا يذكر (+/- 0.02% و 0.06%) حيث النسب متقاربة متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع، حيث قدرت نسبة جودة الأصول لبنك باريبا سنة 2016 ب 1.56% لتتخفف في السنة الموالية الى 1.52% ثم تعاود الارتفاع سنة 2018 الى 1.56% فتعاود الانخفاض سنة 2019 الى 1.54% ثم ترتفع سنة 2020 الى 1.62% كأعلى نسبة مسجلة والذي يدل على فعالية ادارة المحفظة القروض بالنسبة لاستراتيجيات وسياسات وضوابط نافذة، بالإضافة الى مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانيات المتعثرة 1.62% أما المتوسط فقد قدر ب 1.56%، لقد صنفنا هذا البنك في الدرجة 2 حسب نموذج camels .

الفرع الخامس: تحليل مؤشر جودة الأصول الخاصة بالمؤسسة المصرفية الجزائرية (ABC) : من خلال الجدول أعلاه نسبة جودة الأصول لهذا البنك سنة 2016 كانت 1.4% لترتفع سنة 2017 الى أعلى نسبة والمقدرة ب 1.56% نظرا للارتفاع المشهود والمماثل في قيمة القروض الممنوحة للزبائن لنفس الفترة باعتبارها تمثل مقام المؤشر ثم انخفضت سنتي 2018-2019-2020 الى 1.45% و 1.31% و 1.26% على التوالي، نلاحظ أن نسبة المتوسط مقدرة ب 1.39% والتي كانت أقل نسبة مقارنة بالبنوك ميدان الدراسة. رغم تواصل البنك في سياسة التوسع الائتماني، مما يحتم عليه اعادة النظر في محفظته الائتمانية واتخاذ اجراءات تصحيحية.

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف والذي يقوي عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حياة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والادارة ورأس المال. بالنظر الى التصنيف العام لهذه البنوك نجدها نشترك بنفس التصنيف بدرجة مرضية تتسم بجودة مرضية للأصول مع قصور طفيف يمكن رفعه بإجراءات تصحيحية مناسبة، وفي المجمل تمتاز هذه المصارف لإدارة جيدة للأصول مع وجود بعض النقائص غير المعتبرة، كما اعتبرنا بنك السلام أفضل بنك من حيث جودة أصوله يليه بنك باريبا فالبنك الوطني الجزائري ثم بنك المؤسسة المصرفية الجزائرية وأخيرا القرض الشعبي.

المطلب الثالث: تحليل مؤشر الادارة (M): يتم اجراء تحليل الادارة بواسطة تنفيذ جميع خدمات البنك من أجل الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط والمراقبة واتخاذ القرارات الادارية. يدمج تحليل الادارة ثلاث أنواع من التحليل الداخلي بأثر رجعي وتشغيلي ومستقبلي يتميز كل منها بحل مشاكله الخاصة. فسلامة الادارة مهمة في كل البنوك التجارية وعليه يمكن حساب وتصنيف مؤشر الادارة بالاعتماد على الفوائد الدائنة الى اجمالي القروض. من ميزانية البنوك ميدان الدراسة. حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (28): مؤشر الادارة للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسطM	درجة التصنيف
CPA	6.1%	7.3%	5.4%	5%	5.1%	5.78%	1
BNA	15%	9.3%	10.6%	9.5%	8.6%	10.6%	1
SALAM	10%	9.2%	10%	10.9%	8.9%	9.8%	1
PNB	9.5%	9.3%	11.5%	11%	10.3%	10.32%	1
ABC	8.5%	8.3%	3.5%	7.7%	2.6%	6.12%	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-17).

الفرع الأول: تحليل مؤشر الإدارة الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة إدارة هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 6.1% ليرتفع سنة 2017 الى 7.3% نتيجة موازنة جيدة بين كل من مدخلات ومخرجات البنك بصورة تغطي الالتزام وتخلق الفائض، بينما نلاحظ انخفاض هذه النسبة بانحراف معياري قدره 1.9% للسنوات اللاحقة والذي خلق فجوة عبرت عن تراجع تحليل وتقييم الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح على كافة قطاعات العمل، ونتيجة ضعف التسيير (تحليل الإدارة) نسبيا على مستوى هذا البنك نلاحظ نزوله في قعر لائحة البنوك المدروسة فيما يخص هذا المؤشر بمتوسط قدره 5.78% الا أن هذا البنك حصل على الدرجة 1 حسب نموذج camels.

الفرع الثاني: تحليل مؤشر الإدارة الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإدارة لهذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 15% والتي تعتبر أكبر نسبة حققها هذا البنك وكل البنوك محل المقارنة، ونفسرها بتأثير عوامل كثيرة على هذه النسبة نذكر منها حجم البنك، ربحيته، مديونيته، سيولته والتدفقات النقدية من استثماراته المالية. الا أنه يلاحظ تراجع كبير في النسبة في السنوات اللاحقة لتصل الى أدنى قيمة لها سنة 2020 بقيمة 8.6% بالرغم من التراجع الحادث في مؤشر الإدارة على مستوى هذا البنك الا أنه بقي يسجل معدلات جيدة مقارنة بمنافسيه مما جعله يتربع في المرتبة الأولى فيما يخص هذا المؤشر بمتوسط قدره 10.6% ودرجة تصنيف 1 حسب نموذج camels.

الفرع الثالث: تحليل مؤشر الإدارة الخاصة ببنك السلام الجزائر (SALAM): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب واضح في نسبة الإدارة لهذا البنك تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض حيث نلاحظ أن نسبة الربحية سنة 2016 كانت 10% لتتخفف سنة 2017 الى 9.2% ثم ارتفعت سنتي 2018-2019 الى 10% و 10.9% على التوالي ثم عاودت الانخفاض في السنة الموالية 2020 الى 8.9% ونرجع ذلك الى الجهل بمواقف واجراءات فئة المستثمرين بعدما تبين لهم تدخل الإدارة بعمليات القياس للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة للحد من ممارستها، وقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث نسبة متوسط الإدارة الذي قدر ب 9.8% واستطاع الحصول على الدرجة 1 حسب نموذج camels.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر الإدارة الخاصة ببنك باريبا الجزائر (PNB): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإدارة لهذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 9.5% انخفضت نسبيا في السنة الموالية الى 9.3% وارتفعت في سنة 2018 الى 11.5% التي تعتبر أعلى نسبة مسجلة لتعاود الانخفاض سنتي 2019-2020 الى 11% و 10.3% على التوالي ونرجع هذا الانخفاض الى ارتفاع المديونية وإدارة الأرباح في قطاع البنوك، كما نلاحظ أن نسبة المتوسط قدرت ب 10.32% وأن هذا البنك احتل المرتبة الثانية مقارنة بالبنوك ميدان الدراسة ما يعني احتواءه على تسيير حديث وإدارة فعالة، كما انه حصل على الدرجة 1 حسب نموذج camels.

الفرع الخامس: تحليل مؤشر الادارة الخاصة بالبنك المؤسسة المصرفية الجزائر (ABC): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الادارة هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 8.5% انخفضت سنتي 2017-2018 الى 8.3% و 3.5% على التوالي لترتفع النسبة سنة 2019 الى 7.7% ثم تعاود الانخفاض الى 2.6% نفسر هذا الانخفاض بأن للبنك مستوى أقل من الخبرة والاحتكاك بواقع القطاع والتحكم بالعوامل المؤثرة في السوق المالي قياسا مع قريناتها من البنوك، كما أن نسبة المتوسط قدرت ب 6.12% الا لأن البنك حصل على الدرجة 1 حسب نموذج camels.

يهدف تحليل الادارة الى تحديد الموارد والقدرات الداخلية للمؤسسة، وتقييم الوضع الحالي للأعمال، وتحديد المشاكل الاستراتيجية. كما يتم تحديد الحاجة الى التحليل الاداري من خلال عدة عوامل أهمها:

- من الضروري عند تطوير استراتيجية تطوير المؤسسة وبشكل عام من أجل تنفيذ الادارة الفعالة، حيث يبدو أنها مرحلة مهمة في دورة الادارة.
- من الضروري تقييم جاذبية المؤسسة من وجهة نظر المستثمر الخارجي، لتحديد موقع المؤسسة في التصنيفات الوطنية وغيرها.
- يسمح لنا التحليل الاداري بتحديد احتياطات وقدرات المؤسسة، وتحديد اتجاه تكييف القدرات الداخلية للمؤسسة مع التغيرات في الظروف البيئية الخارجية نتيجة للتحليل الداخلي للمؤسسة.

المطلب الرابع: تحليل مؤشر الربحية (E): تعتبر الربحية من أهم مؤشرات النجاح ومن أبرز عوامل الثقة والاطمئنان للمشاركين والمتعاملين في القطاع المصرفي من المساهمين وعملاء ومستثمرين، هذا ما يشير الى وجود علاقة بين الربحية ومدى نجاح البنوك وقدرتها على المنافسة والاستمرار. ترتبط الربحية بمعدل العائد على الأصول وكذا معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة التكاليف للإيرادات ويمكن قياس مؤشر الربحية للبنوك ميدان الدراسة حسب القانون $ROA = \text{الربح الصافي} / \text{اجمالي الأصول}$. الجدول التالي:

الجدول رقم (29): مؤشر الربحية للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط M	درجة التصنيف
CPA	1.5%	1.7%	1.8%	0.8%	0.7%	1.3%	1
BNA	1.1%	1.0%	1.1%	0.54%	0.66%	0.88%	2
SALAM	2%	1.37%	2.1%	3.65%	1.88%	2.2%	1
PNB	1.46%	0.89%	2%	1.79%	1.01%	1.38%	1
ABC	2.07%	1.9%	2.4%	1.83%	2.42%	2.106%	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-17).

الفرع الأول: تحليل مؤشر الربحية الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة ربحية هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 1.5% لترتفع سنتي 2017-2018 الى 1.7% و 1.8% على التوالي بسبب نمو وتغوق نسبة اجمالي الايرادات واجمالي الموجودات واجمالي حقوق الملكية، يليها انخفاض في سنتي 2019-2020 الى 0.8% و 0.7% على التوالي وذلك عائد الى انخفاض اجمالي النسب سالفة الذكر المتأثرة أساسا بعوامل السوق. كما نلاحظ أن نسبة المتوسط بلغت 1.3% وتعتبر ثاني أدنى نسبة مقارنة بباقي البنوك ميدان الدراسة. الا أن هذا البنك تمكن من الحصول على درجة التصنيف رقم 1 حسب نموذج CAMELS.

الفرع الثاني: تحليل مؤشر الربحية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة ربحية هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 1.1% انخفضت سنة 2017 الى 1% ثم ارتفعت في السنة الموالية الى 1.1% لتتخف من جديد سنتي 2019-2020 الى 0.54% و 0.66% على التوالي، قدرت نسبة متوسط الربحية لهذا البنك ب 0.88% والتي تعتبر أدنى نسبة مقارنة بالبنوك ميدان الدراسة، احتل البنك الوطني الجزائري الدرجة 2 حسب تصنيفات نموذج CAMELS وعليه فانه يتميز بتوليد دخل كافي لتلبية متطلبات احتياطات الأزمة كما يوفر نموا لرأس المال الا أن البنك قد شهد اتجاهات سلبية مثل الاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الادارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، الا أننا صنفناه كأخر بنك مقارنة بالبنوك عينة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل الربحية الخاصة ببنك السلام الجزائر (SALAM): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب واضح في نسبة ربحية هذا البنك تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض حيث نلاحظ أن نسبة الربحية سنة 2016 كانت 2% انخفضت في السنة الموالية 2017 الى 1.37% ثم ارتفعت سنتي 2018-2019 الى 2.1%-3.65% على التوالي نرجع هذا الارتفاع الى جودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الاقبال على التمويلات الاسلامية وقدرته على تحويل استثماراته الى أرباح لتعاود الانخفاض في اخر سنوات الدراسة 2020 الى 1.88% ، وقد قدرت نسبة متوسط الربحية لهذا البنك ب 2.32% واحتل التصنيف 1 اعتمادا على نموذج CAMELS واحتل المرتبة 1 مقارنة بالبنوك ميدان الدراسة بسبب تحقيقه لمستويات ربح كبيرة وتميزه بالحجم الكبير لإجمالي أصوله وموجوداته.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر الربحية الخاصة ببنك باريبا الجزائر (PNB): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة ربحية هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 1.46% لتتخف في السنة الموالية 2017 الى 0.89% ثم ارتفعت سنو 2018 ب 1.1% و قدرت النسبة ب 2% لتتخف سنتي 2019-2020 الى 1.79% و 1.01% على التوالي وهذا راجع لتراجع استثمارات البنك خلال ذات الفترة وبالتالي تراجع الربحية، كما قدرت نسبة متوسط باريبا ب 2.32% وأخذ درجة 1 اعتمادا على نموذج CAMELS وهذا يعني أن نسبة العائد على أصول هذا البنك قوية وهذا مؤشر على مستوى ربحية عالي يساعد على الحفاظ على كفاءة رأس المال.

الفرع الخامس: تحليل مؤشر الربحية الخاصة بالبنك المؤسسة المصرفية الجزائرية (ABC): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة ربحية هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 2.07% انخفضت سنة 2017 الى 1.9% وهذا يدل على اعتماد البنك على أصول غير مذرة للبرح والذي أدى كنتيجة الى انخفاض الأرباح، لترتفع في سنتي 2018-2019 الى 2.4% و 1.83% وعاودت الارتفاع سنة 2020 الى 2.42% ، أما المتوسط فقد قدر ب 2.106% ويعتبر ثاني أعلى متوسط مقارنة بالسنوات قيد الدراسة وعليه فان هذا البنك يندرج ضمن التصنيف I حسب نموذج CAMELS أن أنه قادر على تحقيق أرباح تغطي احتياجاته ويتمتع بمستوى ربحية عالي ويوفر الدخل الكافي للعمليات المصرفية ولتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال والحفاظ على كفاءته.

لابد لنا من الإشارة بان سعي البنوك لتحقيق ربحية أكبر ليس بالأمر السهل اذ تواجه البنوك تحديات كبيرة في محاولتها احكام السيطرة على بعض المؤثرات والعوامل والتي تؤثر بشكل واسع في الربحية أو على الأقل توجيه تلك العوامل بما يخدم ربحية البنك، وفي الاجمال نرى أن كل بنوك الدراسة قد حصلت على نفس التصنيف الجيد للربحية ويعبر عن السلامة المالية للميزانية والكفاءة الرقابية واستلزامها جميع شروط بازل لمجابهة مختلف المخاطر، عدا البنك الوطني الجزائري الذي حصل على التصنيف المرضي، وعليه يكون أفضل بنك هو بنك السلام ثم المؤسسة المصرفية فبنك باريبا يليه بنك القرض الشعبي الجزائري وفي آخر مرتبة البنك الوطني الجزائري.

المطلب الخامس: تحليل مؤشر السيولة (L): تعبر السيولة المصرفية عن مدى قدرة البنوك على تلبية الضمانات والنقد بسهولة وبأقل تكلفة ممكنة، من خلال مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب، وتلبية حاجات المقترضين في منح القروض، ونتيجة لسوء ادارة السيولة يحدث الاعداس المالي في البنوك التجارية، وهنا تبرز أهمية دراسة وتحليل مؤشر السيولة، حيث قمنا بحساب مؤشر السيولة الخاص بالبنوك التجارية ميدان الدراسة بنسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الأصول حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (30): مؤشر السيولة للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط M	درجة التصنيف
CPA	86.9%	86.3%	87%	87%	85.7%	86.5%	1
BNA	78.2%	71%	72.8%	73.8%	73.9%	73.94%	1
SALAM	64.9%	75.3%	77.6%	79.3%	81.9%	75.8%	1
PNB	81.2%	80.4%	80%	79.6%	78.8%	80%	1
ABC	65%	64.4%	61.7%	63.9%	62.5%	63.3%	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-17).

الفرع الأول: تحليل مؤشر السيولة الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة سيولة هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 بـ 86.9% انخفضت في السنة الموالية 2017 الى 86.3% لترتفع في السنتين اللاحقتين 2018-2019 الى نفس النسبة المقدر بـ 87% ونفس ذلك بارتفاع معدل الودائع الى اجمالي المطلوبات فتعاود الانخفاض في آخر سنوات الدراسة 2020 الى 85.7% بسبب حالة الركود العام التي أصابت حركية السيولة في البنوك، أما عن المتوسط فقد بـ 86.5% والمتمثلة بأعلى نسبة مقارنة بباقي البنوك ميدان الدراسة ما يدل على أن بنك القرض الشعبي الجزائري من أحسن المصارف اعتمادية بالنظر الى مؤشر السيولة العالمية التي يتمتع به وعليه فإنه يندرج تحت الدرجة 1 المعتمد لدى نموذج CAMELS.

الفرع الثاني: تحليل السيولة الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة سيولة هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 بـ 78.2% لتتخف بنسبة 7.2% لتصل سنة 2017 الى 71% فترتفع في السنوات 2018-2019-2020 الى 72.8%-73.8%-73.9% على التوالي، وبالنظر الى متوسط مؤشر السيولة لهذا البنك نلاحظ أنه سجل نسبة 73.94%، وعليه فإنه يأخذ التصنيف 1 المعتمد لـ نموذج CAMELS وهذا معناه أن لهذا البنك مصادر سيولة قوية ووصولاً سريعاً لمقابلة الاحتياجات الأنية للبنك، إلا أنه بالمقارن مع باقي البنوك ميدان الدراسة نلاحظ أنه لا يتمتع بنفس جودة سيولة باقي البنوك.

الفرع الثالث: تحليل مؤشر السيولة الخاصة ببنك السلام الجزائر (SALAM): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة سيولة هذا البنك في ارتفاع تدريجي حيث نلاحظ أن نسبة السيولة سنة 2016 كانت 64.9% وكانت أضعف نسبة خلال سنوات الدراسة لترتفع بمعدل متنامي بانحراف معياري متوسط قدره (+4) ليصل الى 78.8% سنة 2020 حيث تعتبر هذه النسبة من النمو من أحسن النسب وذلك نتيجة ارتفاع مجموع الموجودات من الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صكوك المصرف السندية، ووكالات القبض من المصرف. وبالتالي عرف هذا البنك نسبة متوسط مؤشر السيولة بلغت 75.8%. وعليه أخذ درجة التصنيف 1 حسب نموذج CAMELS.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر السيولة الخاصة ببنك باريبا الجزائر (PNB): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة سيولة هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 بـ 81.2% انخفضت في السنوات 2017-2018-2019-2020 الى 80.4%-80%-79.6%-78.8% على التوالي ونرجع هذا السيولة الحاصل من سنة لأخرى الى انخفاض مبالغ حسابات العملاء الجارية تحت الطلب وتدني حسابات الاستثمار المطلقة. وبالرغم من هذا فقد أخذ التصنيف 1 حسب نموذج CAMELS كما احتل المرتبة الثانية مقارنة بالبنوك ميدان الدراسة ما يعني امتلاكه مستوى سيولى عالي ووصولاً سريعاً وسهلاً لمصادر التمويل بدون خسائر لمقابلة حاجياته اليومية والمستقبلية.

الفرع الخامس: تحليل مؤشر السيولة الخاصة بالبنك المؤسسة المصرفية الجزائرية (ABC): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة سيولة هذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 65% كأعلى نسبة لهذا البنك خلال سنوات الدراسة لتتخف في السنة الموالية 2017 الى 64.4% ثم سنة 2018 الى 61.7% والمقدرة كأدنى نسبة، ونفسر هذا الانخفاض بعدم قدرة البنك على مقابلة طلبات سحب الودائع غير المتوقعة والذي عجز البنك عن توفير بند عائد يخلق توازن في خصوم البنك ويحاول الرفع من السيولة، حيث حاولت الإدارة جاهدة تصحيح الانحراف بتطبيقها اجراءات من شأنها تعزيز قدرة البنك ضد المخاطر غير المتوقعة في السوق المالي الحساس والرفع من قدرته على الوفاء بالتزاماته لترتفع سنة 2019 الى 63.9% ثم تعاود الانخفاض سنة 2020 الى 62.5% ، أما عن متوسط مؤشر سيولة هذا البنك فقد قدرت النسبة ب 63.3% لتحتل آخر مرتبة مقارنة بالبنوك ميدان الدراس حيث تعتبر مرتبة متدنية من حيث تعزيز ثقة عملاء البنك من مودعين ومقترضين، الا أن هذا البنك أخذ التصنيف 1 حسب نموذج CAMELS.

من خلال التحليل والتفسير السابق أردنا ابراز أثر مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي لعينة البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال السنوات (2016-2020) وبعد حساب مؤشر السيولة بالاعتماد على قيم كل من اجمالي الودائع والأصول اتضح لنا وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة القانونية ودرجة الأمان المصرفي. وعليه يمكننا القول أن أفضل بنك يتمته بمستوى سيولة جيد هو بنك القرض الشعبي الجزائري يليه بنك باريبا فبنك السلام ثم البنك الوطني الجزائري ليحتل بنك المؤسسة المصرفية آخر قائمة الترتيب.

المطلب السادس: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق (S): يعتبر تحليل مخاطر السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي، والذي نشأ في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية. ويمكن قياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق بالنقدية الجاهزة الى اجمالي الودائع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (31): مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

البنوك	السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسطM
CPA		11.4%	28.3%	23.3%	19.4%	21.5%	20.78%
BNA		49.1%	28%	31.9%	32.4%	24.2%	33.12%
SALAM		85.7%	53.8%	32.2%	26.5%	40.2%	47.68%
PNB		35.4%	32.4%	38%	36.1%	47.4%	37.86%
ABC		29%	32.8%	30.9%	20.3%	19.2%	26.44%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-17).

الفرع الأول: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لهذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 11.4% والتي تعتبر أدنى نسبة مسجلة خلال سنوات الدراسة وتعتبر عن بلادة في استشعار المخاطر المحيطة ومنه مخاطر السوق، لترتفع سنتي 2017-2018 الى 28.3% و 23.3% على التوالي حيث تبقى نسب غير مرضية لذا وجب العمل أكثر نحو تحقيق التوازن في مكونات الميزانية العامة وأنشطتها، ثم تنخفض سنة 2019 الى 19.4% لتعاود الارتفاع في السنة الموالية ب 2.1% لتصل الى 21.5% كما نلاحظ أن نسبة متوسط هذا المؤشر قدرت ب 21.5% وتعتبر نسبة ضعيفة حيث يتعين على الكوادر الادارية والذي يتمتع بخبرة وكفاءة فنية عالية من أجل وضع خطط واستراتيجيات لرفع مستوى حساسية هذا البنك نحو المخاطر المحيطة به.

الفرع الثاني: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لهذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 49.1% كأعلى نسبة لهذا البنك خلال سنوات الدراسة تتم عن آلية موضوعة من طرف الادارة العامة لمجابهة مخاطر السوق وذلك بالتمتع بحساسية عالية للمتغيرات المستمرة في محيط المصرف والسوق (أسعار الفائدة، أسعار الصرف، مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية)، يليه انخفاض سنة 2017 ب 21.1% لتصل الى النسبة المقدرة ب 28% فترتفع سنتي 2018-2019 الى 31.9% و 32.4% على التوالي لكن نلاحظ انخفاض سنة 2020 الى ما يقدر ب 24.2% كما أن نسبة متوسط هذا المؤشر لذات البنك قدرت ب 33.12% وهي نسبة لا بأس بها لمواجهة مخاطر السوق.

الفرع الثالث: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام الجزائر (SALAM): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لهذا البنك في ارتفاع تدريجي حيث نلاحظ أن نسبة السيولة سنة 2016 كانت 85.7% كأعلى نسبة مسجلة فمن المعلوم أن بنك السلام من أحسن البنوك في الجزائر من ناحية الادارة والاستراتيجيات الموضوعة والخطط المستقبلية، بدليل أنها حققت نسبة جيدة قادرة على مواجهة جميع أنواع الأزمات المالية، لتتخفف سنة 2017-2018-2019 الى 53.8% و 32.2% و 26.5% لترتفع في سنة 2020 الى 40.2% كما أن نسبة المتوسط قدرت ب 47.68% والذي يعتبر أعلى متوسط مقارنة بالبنوك، ميدان الدراسة والدليل على مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات للتغيرات العكسية لأسعار الفائدة والصرف، وكذا قدرة الادارة على قياس وضبط درجة التعرض الى المخاطر.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق لخاصة ببنك باريبا الجزائر (PNB): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لهذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 35.4% انخفضت سنة 2017 الى 32.4% لترتفع سنة 2018 الى 38% فتعاود الانخفاض سنة 2019 الى 36.1% لترتفع سنة 2020 الى 47.4% والتي تعتبر أعلى نسبة مسجلة لهذا البنك حيث حققت

أثر وجود وتطبيق اجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر، أضف الى ذلك توفير امكانيات مادية وبشرية من أجل السهر على تطبيق الفعال للسياسات والاجراءات اللازمة لتسيير ومراقبة المخاطر الائتمانية. كما أن نسبة المتوسط لهذا المؤشر الخاصة ببنك باريبا قدرت ب 37.86% .

الفرع الخامس: تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق الخاصة بالبنك المؤسسة المصرفية الجزائرية (ABC): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لهذا البنك متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد قدرت سنة 2016 ب 29% ارتفعت سنة 2017 الى 32.8% لتتخف في السنوات 2018-2019 الى 30.9% و 20.3% و 19.2% كما قدر المتوسط ب 26.44% وهذا يعني وجود نقائص في نظام المعلومات والتي تعتبر غير كافية مما يعرقل انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد من خلالها جميع المخاطر المحيطة بالعمليات و الأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.

ان تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى المكونة لنموذج CAMELS وانما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العامة وأنشطتها كما يتطلب وجود أجهزة رقابية تتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادرة على القيام بواجباتها بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.

المبحث الثالث: قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال نموذج DUPONT.

تتبع أهمية الأداء المصرفي بشكل عام في أنه يهدف الى تقييم أداء البنوك من عدة زوايا وذلك من خلال تصفح سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح وترشيد الاستخدامات العامة للبنوك واتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء.

كما يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال نموذج DUPONT من أهم الاجراءات المستخدمة، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تتمثل في نسب السيولة، نسب الربحية، نسب كفاية رأس المال، نسب النشاط ونسب قياس المخاطر المصرفية، كذلك يوضح لنا نموذج DUPONT الأثر المزدوج للكفاءة في ادارة التكاليف وانتاجية الأصول بحيث يتم استخدامه لحساب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء بشكل عام، حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما هامش الربح الذي يدل على الكفاءة في مراقبة التكاليف فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على قدرة التحكم في تكاليف البنك وكذلك معدل دوران الأصول والذي يدل على الاستخدام الجيد والملائم للأصول بشكل عام، فكلما ارتفع هذا المؤشر زاد من جودة الأصول وبالتالي يكون تقييم الأداء فعال.

وعليه لابد من الاستغلال الجيد لهذا النموذج في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من أجل ضمان الاستمرارية والمنافسة ومواجهة مختلف المشاكل التي بإمكانها مواجهة البنك وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث الى خمسة مطالب تتمثل في:

المطلب الأول: العائد على الأصول (ROA).

المطلب الثاني: العائد على حقوق الملكية (ROE).

المطلب الثالث: منفعة الأصول أو معدل دوران الأصول (UA).

المطلب الرابع: مؤشر الرافعة (EM).

المطلب الخامس: هامش الربح (PM).

المطلب الأول: مؤشر العائد على الأصول (ROA): تشكل الأصول أساس عائد العمليات التشغيلية في البنك وذلك راجع الى مدى كفاية البنك وما لديه من أصول. يتمتع بها ويستغلها في مختلف الاستثمارات البنكية، اذ يتناسب اجمالي العائد طرديا مع حجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات، ويمكن قياس مؤشر العائد على الأصول للبنوك التجارية ميدان الدراسة حسب الجدول التالي:

وتحسب ب: العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الأصول

الجدول رقم(32): مؤشر العائد على الأصول (ROA) ميدان الدراسة خلال الفترة(2016-2020).

السنوات البنوك	2020	2019	2018	2017	2016
بنك CPA	0.7%	0.8%	1.8%	1.7%	1.5%
بنك BNA	0.66%	0.54%	1.16%	1.06%	1.10%
بنك السلام	1.88%	3.05%	2.1%	1.37%	2.0%
بنك BNP	1.01%	1.79%	2%	0.89%	1.46%
بنك ABC	2.42%	1.83%	2.44%	1.90%	2.07%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق(17-1) .

مؤشر العائد على الأصول هو مؤشر على مدى ربحية البنك نسبة الى مجموع أصوله بحيث يعطي هذا المؤشر للإدارة العامة وأصحاب القرار فكرة عن مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتوليد أرباح، فمن خلال الجدول أعلاه وبالملاحظة لإحصائيات مؤشر العائد على الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) نلاحظ أنه هناك ارتفاع منتظم لهذا العائد في سنوات الدراسة 2016-2017-2018 بنسب قدرها 1.5 و 1.7 و 1.8 على التوالي، نفس هذا الارتفاع في قيمة العائد على الأصول بتحصيل قيمة اعلى وأكبر من الأرباح والمال مقابل استثمارات أقل، بينما نلاحظ انخفاض تدريجي للسنتين الموالتيتين (2019-2020) والذي عنى تدني أرباح البنك والذي ارجعته الرقابة الداخلية لإدارة البنك لأسباب المنافسة و تغيرات السوق. في حين بنك الوطني الجزائري (BNA) فنلاحظ وجود انخفاض طفيف في بداية الفترة 2016-2017 من نسبة 1.10% الى 1.06% لترتفع بشكل كبير بعدها سنة 2018 بحيث سجلت أقصى قيمة قدرت ب: 1.16% هذه النسبة تدل على تحقيق البنك لعوائد هائلة و تحصيل أرباح معتبرة خلال هذه السنة، أما فيما يخص السنوات المتبقية 2019-2020 فقد شهدت سقوط حر لمعدل العائد على الأصول بنسبتي: 0.54% و 0.66% هذا راجع الى تدني الأرباح المحققة من قبل البنك.

أما بنك السلام فيجدر الإشارة اولا الى تمتع هذا البنك بدعم مالي كبير من طرف المجلس الأعلى للإدارة لمجموعة بنك السلام العالمية مما يفسر الحجم الكبير لموجودات واستثمارات هذا البنك على المستوى الوطني، هذا ما رمى بآثاره على الذئذب الواضح في معدل العائد على الأصول (2%) (ROA لسنة 2016) (1.37% لسنة 2017)

(2.10% لسنة 2018) (3.05% لسنة 2019) (1.88% لسنة 2020) والذي لم يكن نتيجة قصر في فعالية الادارة أو تنافسية ضعيفة للبنك بل على النقيض فقد تمتع هذا البنك بتنافسية كبيرة منذ تأسيسه غير ان نسبة مؤشر العائد على الأصول لا تعني بالإلزام ربح ضعيف ولكن عدم توظيف امثل للأصول والموجودات.

أما بنك (BNP) فباستقرار بيانات المؤشر لهذا البنك نلاحظ عدم استقراره بارتفاع وانخفاض من سنة الى اخرى، حيث نلاحظ أنه قد حقق سنة 2018 أعلى قيمة لمؤشر العائد على الأصول بـ 2% مما عني تحقيق البنك لأرباح معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة بانحراف معيار معتبر.

أما بنك (ABC) فنلاحظ ان هذا البنك قد حقق معدل مرتفع سنة 2016 وقدره 2.07% والذي نفسره بأداء عام جيد للبنك هذه السنة، لكن نلاحظ انحراف لهذا المؤشر في السنة الموالية 2017 حيث انخفضت النسبة الى 1.9% واستمرت في الانخفاض الى 1.83% سنة 2019 والتي تعتبر أدنى قيمة حققها البنك وتدل على ضعف الأداء والذي أدى كنتيجة الى انخفاض حاد في معدل الأرباح، ليسترجع البنك عافيته بالارتفاع سنة 2020 حيث بلغت أقصى قيمة لها في هذا الأخير بنسبة 2.42% والتي تعتبر الأكبر أيضا مع البنوك محل الدراسة .

المطلب الثاني: مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): يبين مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) الربح أو العوائد التي تتحصل عليها البنوك التجارية من خلال استثماراتها لوحدة واحدة من حقوق الملكية، ويمكن قياس مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية ميدان الدراسة حسب الجدول التالي:

و يحسب بـ: العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة/ اجمالي حقوق الملكية.

الجدول رقم (33): مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ميدان الدراسة خلال الفترة (2019-2020).

السنوات البنوك	2020	2019	2018	2017	2016
بنك CPA	8.8%	9.8%	18.7%	18.6%	21.5%
بنك BNA	7.18%	6.36%	12.43%	11.30%	12.96%
بنك BNP	17.2%	25.6%	30.5%	12.3%	17.6%
بنك ABC	14.1%	10.3%	9.9%	9.8%	11.6%
بنك السلام	15.8%	21.07%	13.9%	7.13%	7.02%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق (1-17).

من خلال الجدول أعلاه وفيما يخص بنك القرض الشعبي الوطني (CPA)، نتائج مؤشر هذا المعيار تشير إلى تذبذب في النسبة حيث نلاحظ عدم استقرار هذا الأخير طوال الثلاث سنوات الأولى (2016-2017-2018) بين نسبة عائد أعلاها 21.5% في سنة الدراسة الأولى، ونسبة عائد أقل قدرت بـ: 18% لسنتين الموالتين بالتتابع.

لنلاحظ انخفاض كبير جدا على مستوى نفس العائد لسنوات (2019-2020) قدرت بـ 9.8% و 8.8% راجع في الأساس إلى الانخفاض الكبير للربحية بالتبعية.

في حين بنك BNA فنلاحظ وجود تذبذب في نسب هذا المؤشر، بحث شهدت انخفاض طفيف في سنة 2016 التي سجلت نسبة 12.96% لتتخفص سنة 2017 إلى 11.30% ثم عاودت الارتفاع سنة 2018 إلى 12.43% بعدها شهدت سقوط في نسب المؤشر إلى 6.36% كأدنى قيمة سنة 2019 و 7.18% سنة 2020، هذا التذبذب راجع إلى انخفاض نشاط البنك و بالتالي انخفاض ربحيته.

أما بنك (BNP) فنلاحظ أن هذا البنك قد سجل نسبة 17.6% لعائد الربحية لحقوق الملكية والذي يعتبر معدل جيد مقارنة بالسنوات السابقة ليلبغ أدنى قيمة له سنة 2017 بنسبة 12.3% والتي لم يسجلها البنك منذ مدة طويلة، نفس هذه النسبة كانت حافز لقفزة نوعية في نسبة العائد ليلبغ نسبة 30.5% والتي كانت نتيجة ضغط كبير قد وضعت تحته الإدارة العامة للبنك في الجزائر من طرف كبار المساهمين والملاك والمستثمرين نتيجة استشعاره للخطر حيث تم دعم استثمارات البنك لتقويم الأداء والكفاءة والذي شكل مسار معتدل تتبعه الادارة في السنوات اللاحقة.

في حين بنك (ABC) فيعتبر من أصغر البنوك في الجزائر من ناحية حجم صناديق الاستثمار المخصصة سنويا والموجهة نحو مختلف الأنشطة والخدمات المقدمة محليا، وكننتيجة لما ذكر سابقا نلاحظ استقرار معدل العائد على حقوق الملكية لسنوات (2016-2017-2018-2019) حيث تراوحت النسبة بين (11.6%) كقيمة أعلى و 9.8% كأدنى نسبة لنلاحظ ارتفاع نسبي ملحوظ سنة 2020 بانحراف قدره 4% حيث بلغت النسبة عتبة 14.1% راجعة إلى انخفاض نشاط و تنافسية المحيط المصرفي في نفس السنة (خاصة البنوك الوطنية).

أما بنك السلام فيعتبر البنك الرائد على المستوى الوطني حيث تدل الاحصائيات أن بنك السلام الاسلامي والبنك الجزائري من أوائل البنوك من ناحية النمو وتبني استراتيجيات معاصرة انعكست على مسارات تصاعدية لمختلف المؤشرات التي قد طبقت عليهما. حيث نلاحظ أن بنك السلام يسجل نمو منتظم سنة بعد سنة فيما يخص العائد على حقوق الملكية ذلك راجع إلى الاستعمال الجيد للأصول والعوائد المحصلة مما يعطي أصحاب الملكية ثقة كبيرة في التعامل مع البنك.

المطلب الثالث: مؤشر منفعة الأصول أو معدل دوران الأصول (UA): يعرف معدل دوران الأصول (UA) كون أهم النسب المحاسبية المستخدمة في قياس قدرة البنوك على توليد خدمات من الأصول، كما يعمل على فهم مردودية وربحية الأعمال حيث يبين مقدار الإيرادات التي تحققها البنوك. وبالتالي يقيس قدرة البنك على تحقيق إيرادات و مدخلات صافية من استثماراته في اجمالي الأصول، بشكل عام تشير نسبة دوران الأصول إلى أن المصرف قد استخدم بشكل أكثر فاعلية الاستثمار في أصوله لتوليد إيرادات أكبر. ويمكن قياس مؤشر منفعة الأصول (UA) للبنوك التجارية محل الدراسة حسب الجدول الآتي:

وتحسب ب: منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

الجدول رقم (34): مؤشر منفعة الأصول أو معدل دوران الأصول (UA) ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
بنك CPA	4.84%	4.85%	4.42%	4.2%	4.3%
بنك BNA	5.29%	5.27%	5.31%	5.37%	4.59%
بنك BNP	7.06%	7.23%	9.19%	8.64%	7.89%
بنك ABC	6.27%	5.51%	6.79%	5.97%	6.86%
بنك السلام	7.2%	4.57%	13.9%	9.01%	6.6%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق (1-17).

من خلال الجدول و فيما يتعلق ببنك القرض الشعبي الوطني (CPA) نلاحظ استقرار كبير في معدل دوران الأصول من سنوات الدراسة حيث قدرت النسبة ب: 4% لكل من سنة 2016-2017-2018-2019-2020 والذي يدل على مدى فعالية ادارة هذا البنك و استخدامه الأمثل لأصوله و ممتلكاته من أجل المحافظة على سقف إيرادات مرضي.

كذلك بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA) فنلاحظ وجود استقرار لمعدل دوران الأول خلال الخمس سنوات الاولى محل الدراسة 2016-2017-2018-2019-2020 بنسبة 5% و ذلك يدل على كفاءة البنك و مدى فعالية ادارته. أما بنك BNP فبشكل عام نرى أن هذا البنك يتمتع بنسبة دوران أصول جيدة و مستقرة مقارنة بالبنوك لأخرى حيث أدنى قيمة لهذا المؤشر سجلت سنة 2016 بقيمة 7.06% لترتفع في السنوات اللاحقة و تصل أقصى قيمة لها ب: 9.19% سنة 2018.

في حين بنك السلام فنلاحظ عدم استقرار واضح في معدل دوران الأصول و الناتج أساسا على حساسية بعض المصارف بنسبة أكبر من نظيراتها لمتغيرات السوق والمنافسة، حيث لا نلاحظ ارتفاع و انخفاض على مستوى هذا المؤشر بل قفزات و سقطات تعبر عن عدم تحكم ادارة هذا المصرف في خلق إيرادات ثابتة ومستقر من نفس الحجم المالي لإجمالي أصولها مما يعني كفاءة ضعيفة في ادارة الاستثمارات بالفاعلية اللازمة لتحقيق أقصى عائد، حيث نلاحظ سنة 2016 نسبة 7.2% لينخفض ل 4.57% من السنة الموالية لترتفع أعلى قيمة له سنة 2018 بنسبة 13.9% ويعاود الانخفاض الى 9.01% و 6.6% في السنتين الموالتين. كذلك بالنسبة لبنك المؤسسة المصرفية (ABC) الذي شهد عدم استقرار في معدل دوران أصوله بحيث انحصرت النسب بين 5% و 6% طيلة فترة الدراسة هذا التذبذب راجع الى عدم كفاءة البنك في ادارة استثماراته لتحقيق الأرباح اللازمة.

المطلب الرابع: مؤشر الرافعة المالية (EM): تعتبر الرافعة خاصة رئيسية لتداول العقود مقابل الفروقات بحيث يكون التداول بالرافعة المالية خطرا باعتبار أن الخسائر قد تتجاوز الإنفاق الأولي، فهي تعد مؤشر لمقارنة الأصول مع حقوق الملكية إذ تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف الى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياس للرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح و المخاطرة. ويمكن قياس مؤشر الرافعة المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة حسب الجدول الآتي:

و تحسب بـ: مؤشر الرافعة المالية (EM) = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية.

الجدول رقم(35): مؤشر الرافعة المالية (EM) ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2020	2019	2018	2017	2016
بنك CPA	8.65%	8.83%	9.69%	9.21%	9.87%
بنك BNA	9.32%	8.57%	9.35%	9.37%	8.52%
بنك BNP	11.85%	11.78%	11.75%	10.57%	10.54%
بنك ABC	26.24%	25.43%	24.52%	19.38%	24.02%
بنك السلام	11.89%	14.51%	15.71%	19.30%	28.96%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق (1-7).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك المؤسسة المصرفية (ABC) يتمتع بنسبة عالية لمؤشر الرفع المالي مقارنة بالبنوك الأخرى حيث بلغت أقل نسبة سجلها 19.38% سنة 2017 ثم 24.02% سنة 2016، ثم 24.52% لسنة 2018، ثم 25.43% لسنة 2019، لتختتم آخر سنوات الدراسة 2020 بأعلى نسبة لنفس المؤشر بالنسبة لبنك ABC و كل البنوك محل الدراسة بنسبة 26.24%، إذ تشير القيمة الأكبر لهذا المؤشر الى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية.

ثم يأتي بنك السلام في المرتبة الثانية بالنظر للإحصائيات التي سجلها من حيث معدلات مؤشر الرافعة، فقد شهد هذا البنك انخفاض مستمر للمؤشر إذ بلغ أقصى قيمة سنة 2016 بـ: 28.96% لتتخف تدريجيا خلال السنوات اللاحقة لتصل كأدنى نسبة قدرت بـ: 11.89% سنة 2020. حيث أخذت مجرى معاكس لبنك ABC حيث قامت تدريجيا بالتخلي عن التمويل بالديون.

كما نلاحظ زيادة في معدلات مؤشر الرافعة لبنك BNP، بحيث سجل هذا الارتفاع بنسب متقاربة تراوحت بين 10% و 11% طيلة فترة الدراسة بحيث كانت أدنى نسبة بـ: 10.54% سنة 2016، أما أقصى قيمة فقدت بـ: 11.85% لسنة 2020. أما بنك BNA فنسبه أيضا كانت متقاربة تراوحت بين 8% و 9% طيلة فترة الدراسة،

ليأتي بنك CPA الذي شهد تذبذب في مؤشر الرافعة المالية حيث نلاحظ أن الرافعة قد كانت مرتفعة و كحد أقصى سنة 2016 بنسبة 9.87% لتتخفص الى 9.21% سنة 2017 ثم عاودت الارتفاع سنة 2018 الى 9.69% لتتخفص من جديد الى 8.38% سنة 2019 ثم الى 8.65% كأدنى قيمة سنة 2020، و نفسر هذا التذبذب بعدم التحكم في العناصر الممولة للدورات المالية التي يمر بها البنك و ذلك لغياب رؤية مستقبلية نحو التوجه للرفع من الاستثمارات الخطرة أو التوجه نحو الطرق المصرفية التقليدية التي تتمتع بمستوى مخاطرة منخفض و ربحية مضمونة.

المطلب الخامس: مؤشر هامش الربح (PM): يعكس مؤشر هامش الربح مدى الكفاءة في مراقبة وإدارة التكاليف بحيث يدل على قدرة البنك على السيطرة والتحكم في كافة النفقات كما يلخص مدى نجاح البنك في التعامل مع موارده المالية وحسن استغلاله لها، ويمكن قياس مؤشر هامش الربح للبنوك التجارية محل الدراسة حسب الجدول التالي:

ويحسب ب: هامش الربح (PM) = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات.

الجدول رقم (36): مؤشر هامش الربح (PM) ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2016	2017	2018	2019	2020
بنك CPA	31.8%	35.2%	40.9%	20.7%	17.7%
بنك BNA	2.08%	20.10%	21.86%	10.16%	14.57%
بنك السلام	28%	30.09%	15.73%	33.92%	28.25%
بنك BNP	20.76%	12.31%	21.81%	24.48%	12.64%
بنك ABC	33.10%	34.52%	35.99%	30.71%	35.28%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملاحق (1-7).

من الجدول (36) نلاحظ وجود زيادة في مختلف نسب مؤشر هامش الربح لكافة البنوك على المستوى الوطني، بحيث نلاحظ أن أعلى متوسط مؤشر هامش الربح حققه بنك CPA بمعدل 40.9% سنة 2018، أما سنة 2016 كانت النسبة ما سنة 2016 كانت النسبة 31.8% لترتفع سنة 2017 إلى 35.2% ثم انخفضت سنة 2019 إلى 20.7% لتستمر في الانخفاض سنة 2020 إلى نسبة 17.7% وهي أدنى هامش ربح حقق من قبل البنك.

في حين أن متوسط بنك BNA فقد شهد زيادة معتبرة خلال السنوات الأولى ميدان الدراسة إذ سجلت نسبة 2.08% سنة 2016 لترتفع في كل من سنة 2017-2018 إلى 20.10% و 21.86% كأقصى حد، لتعاود الانخفاض سنة 2019 إلى 10.16% ثم ارتفعت إلى 14.57% سنة 2020.

أما بنك السلام فقد شهد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في هذا المؤشر وأعلى قيمة توصل إليها كانت سنة 2019 بـ 33.9% أما أدنى قيمة قدرت بـ: 15.7% سنة 2018، على غرار بنك BNP الذي شهد انخفاض في مؤشر هامش الربح بحيث كانت أعلى نسبة سنة 2019 بـ: 24.48% أما أدنى ما حققه البنك كان سنة 2017 بـ 12.31%، أما بنك ABC شهد انخفاض طفيف بحيث سجلت أعلى نسبة سنة 2018 بـ: 35.99% أما أدنى نسبة سجلت سنة 2019 بـ: 30.71%.

ترجع الزيادة الحاصلة في مؤشر هامش الربح إلى مدى قدرة البنك في التحكم ومراقبة تكاليف نشاطاته نتيجة تطور الدخل الصافي وإيراداته، وهذا ما ساعد بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) في تحقيق أعلى عائد بالمقارنة مع البنوك الأخرى. أما التراجع الذي يطرأ على هامش الربح دليل تراجع دخل البنك بالمقارنة مع السنوات الأخرى وهو ما يشهده بنك BNP الذي تراجع هامش ربحه من 24.48% سنة 2019 إلى 12.64% سنة 2020 وهو راجع لعدم كفاء البنك وقدرته في التحكم في التكاليف.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد استعراضنا لأسس وآليات التقييم السليم للأداء المالي في البنوك التجارية، حاولنا اسقاط الجانب النظري على كل من بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك السلام (SALAM)، بنك بي ان بي باربنا (BNP) والمؤسسة العربية المصرفية (ABC)، وذلك باستخدام نموذج CAMELS من خلال متابعة تطور كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، السيولة، الربحية والحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة الممتدة (2016-2020) والمقارنة فيما بينها للاستخلاص أي البنوك أكثر كفاءة.

كما استخدمنا أيضا نموذج DUPONT لتقييم الاداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة سابقة الذكر من خلال مؤشرات المتمثلة في العائد على الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية (ROE) اللذان يدرسان جانب الربحية الخاصة بالبنوك ومؤشر منفعة الأصول (UA) الذي يتابع تطورات إنتاجية هذه المصارف، كذلك مؤشر هامش الربح (PM) الذي من خلاله استطعنا متابعة مدى امكانية التحكم في كافة التكاليف المترتبة على هذه البنوك، واخيرا مؤشر الرافعة المالية (EM) الذي يوضح مدى المخاطر التي تمر بالبنك .

ومنه قمنا باستخلاص أي النموذجين أكثر كفاءة وفعالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال المقارنة بينهما.

خاتمة

سعت دراستنا الى قياس وتقييم أداء عينة من البنوك التجارية الجزائرية المتمثلة في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك السلام (SALAM)، بنك بي ان بي باريبا (BNP) والمؤسسة العربية المصرفية (ABC). من خلال نموذجي CAMELS و Dupont حيث قمنا بتحليل كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر المأخوذة من القوائم المالية الخاصة بها خلال الفترة (2016-2020)، قمنا كذلك بتحليل وتفسير نتائج مؤشرات النموذجين المستخدمين سابقا الذكر،

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تقييم الأداء المالي المصرفي هي عملية مهمة للبنوك التجارية لمعرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها ومقارنتها بالأهداف المخططة، من أجل تحديد مواضع الخلل والعمل على تصحيحها مع التركيز على نقاط القوة. مؤشرات تقييم الأداء المالي هي: النسب المالية، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

الفرضية الثانية: يعتمد نموذج CAMELS في تقييمه للأداء المالي على دراسة وتحليل ست مؤشرات متمثلة في: مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر الإدارة، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة ومؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق. بينما يعتمد نموذج Dupont على تحليل وتفسير خمس مؤشرات متمثلة في: مؤشر العائد على الأصول، مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر منفعة الأصول، مؤشر الرافعة المالية ومؤشر الربح.

الفرضية الثالثة: يكمن الفرق بين نموذجي CAMELS و Dupont في المؤشرات سابقة الذكر المستخدمة في كل نموذج، أضف الى ذلك نموذج CAMELS يعمل وفق تصنيفات محددة تساعد على التقييم الدقيق.

الفرضية الرابعة: محددات فعالية نموذج CAMELS تعتمد على توفر معلومات حول النسب المالية المصرفية.

فتوصلنا إلى جملة من النتائج نعرضها في النقاط التالية:

- تتمتع البنوك التجارية الجزائرية بنسب كفاية رأس مال مرتفعة نسبيا تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي، كما تتميز بارتفاع جودة أصولها، وكفاءة ادارتها، وقدرتها على تحقيق هوامش ربح مرضية في أغلب الأحيان رغم ما عرفته سنوات الدراسة من أزمات، كما تحتفظ هاته البنوك بنسب سيولة جيدة وكافية لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة، ومع ذلك كان هناك ارتفاع في نسب حساسيتها اتجاه مخاطر السوق.
- يعمل كل من نموذجي CAMELS و Dupont على تقييم الأداء المالي، لكن يعتبر نموذج CAMELS أفضل من نموذج Dupont في تقييم الأداء لأنه يعتبر أداة الإنذار المبكر حيث يبرز نقاط قوة البنك وضعفه وهذا ما يسمح للبنوك بمعالجة الاختلالات الخاصة على مستواها لتحقيق أنسب أداء كما يعمل على وضع تصنيف رقمي للبنك بالاستناد الى العناصر الستة الأساسية سابقة الذكر وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها.

خاتمة

- اتضح أن البنوك الجزائرية ميدان الدراسة تعتمد على سياسة التمويل لتحقيق أعلى العوائد، وافتقارها لسياسات الاستثمار.
 - يولي نموذج CAMELS أهمية بالغة في تحليل جودة الأصول وذلك تعبيرا عن ملاءة جيدة للبنك.
 - من بين المؤشرات الخاصة بنموذج CAMELS السيولة التي تعبر عن درجة الأمان المصرفي.
 - تواجه المصارف مخاطر متعددة حيث يعمل تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق على تحديد المخاطر المحتملة لأسعر الفائدة، أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية، حيث توصلنا الى أن بنك السلام هو أول بنك قادر على استشعار مخاطر السوق مقارنة بباقي البنوك عينة الدراسة.
 - مؤشر العائد على الأصول (ROA) يقيس ربحية البنوك، لكنه لا يعتبر مؤشر عادل في المقارنة فيما بين البنوك لأن بنك (ABC) حقق أعلى معدل في هذا المؤشر مقارنة بباقي البنوك وهذا لا يعني بالضرورة أنه حقق أكبر ربح لأن ذات المؤشر تابع لمؤشر مستقل هو مؤشر الرافعة المالية.
 - حقق بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) أعلى عائد فيما يخص مؤشر هامش الربح (PM) مقارنة بباقي البنوك ميدان الدراسة نتيجة تطور الدخل الصافي و إيراداته وهذا ما يبين قدرة البنك على السيطرة في كافة النفقات.
 - تحقيق بنك السلام لأعلى معدل فيما يخص مؤشر دوران الأصول (UA)، وهذا عائد الى مدى فعالية ادارة المصرف في استخدام هذا الأصل و استثماره بأحسن الطرق.
 - توجد علاقة ارتباط و تأثير بين مؤشر الرافعة المالية و مؤشرات الربحية، حيث كلما ارتفعت نسبة مؤشر الرافعة ترتفع معها مؤشرات الربحية، حيث توصلنا الى أن بنك (BNA) أقل مخاطرة من البنوك الأخرى وذلك لاعتماده على أمواله الخاصة في تمويل أصوله.
 - حاز بنك (BNA) على أعلى نسبة خاصة بمؤشر العائد على حقوق الملكية وهذا راجع للاستعمال الجيد للأصول، وهذا ما يؤكد العلاقة بين النشاط المصرفي ومردودية المخاطر.
- توصيات الدراسة:**
- الاستخدام الفعلي لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، لغرض اكتشاف نقاط القوة والضعف، وبهدف بناء قطاع بنكي قوي ومساهم في زيادة الانتاجية، وخاصة انتاجية البنوك.
 - تقييم الأداء المالي السليم للبنوك التجارية يحتاج الى الافصاح و الشفافية فيما يخص المعلومات المالية.
 - عمل البنوك على وضع نسب معيارية تمكنها من المقارنة بين أداءها الفعلي و المخطط له من جهة، والمقارنة فيما بينها من جهة اخرى.
 - اتخاذ الاجراءات المناسبة بناء على النتائج المتحصل عليها بعد تقييم وتحليل المؤشرات الخاصة بكل نموذج .
 - يجب على البنوك التجارية الجزائرية استخدام نموذجي CAMELS و DUPONT لتقييم أداءهم المالي و تحسين أوضاعهم.

آفاق الدراسة:

ولأن البحث لا يمكن له التعرض بالدراسة لجميع المحاور ذات الصلة بالموضوع، فإننا نعرض ما يلي:

- دراسة نظام التنقيط ومقارنته مع نظام CAMELS.
- استخدام طرق وأساليب إحصائية وقياسية في تقييم أداء البنوك التجارية.
- مقارنة أداء البنوك الجزائرية بنوك أجنبية أخرى باعتماد نموذج العائد على حقوق الملكية.

قائمة المراجع

أولاً-الكتب:

1. الخطيب محمد محمود ، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة" دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة 2018، جامعة الأردن، الأردن، 2009.
2. بوالكور نورالدين، اقتصاد بنكي، مطبوعة أكاديمية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2021.
3. بوالكور نورالدين ، "الاقتصاد البنكي" _مدخل تحليلي تقييمي معاصر_ الفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021 .

ثانياً- مذكرات وأطروحات:

1. مفتاح حسن ، "أثر هيكل السوق على كفاءة المصرفية" _ دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018
2. محمود تهاني ، الزعابي محمد ، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل" _دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني بقطاع غزة_ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008.
3. لعرف زاهية، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيود السيولة والربحية"، _دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة 2019 _ 2020.
4. الفراء أحمد نورالدين ، "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMLES) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي" _دراسة حالة بنك فلسطين_ ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2007.
5. عطار رانيا ، "قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية" _دراسة تطبيقية_ مصرف سورية الدولي الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2013.
6. عشي عادل ، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة)،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2002.
7. عاصي، أمارة محمد يحيى "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية" _دراسة تطبيقية على بنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار_ رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة، الأردن.
8. سعودي نادية، "مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم الأداء للبنوك التجارية الجزائرية" أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017- 2018.
9. سرى رفيق، الفيرشي عبد الرزاق ، "أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية" _دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية و الأردنية_ للمدة 2005 2010 رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق، 2013.

10. الحموي محمد باسل ، "الكفاءة المصرفية و العوامل المؤثرة فيها" _دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية_ رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا، 2018.

11. جعفر حسن البشير آدم، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية و دوره في الحد من اثار مخاطر الائتمان المصرفي_ دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2012، ص11.

12. بشناق زاهر صبحي ، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية" _دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العامة في فلسطين_ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

ثالثا-المجلات:

1. يونس اسماعيل يامين، الظهر اوي محمد سامي ، " أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية" مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، جامعة الزرقاء، الأردن، 2016،

2. يونس اسماعيل يامين، الظهر اوي محمد سامي ، "أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية جامعة الزرقاء، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الانسانية، المجلد 16، العدد3، 2016،

3. يحيى شريف أحمد ، "تطبيق نظام CAMLES في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الاسماعلية، مصر، 2017،

4. الوائلي رغد كريم قاسم ، الزبيدي حمزة فائق وهيب ، الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الاسلامية في العراق -دراسة حالة: مصرف التعاون الاسلامي للاستثمار للسنوات (2015-2018)- مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) ، المؤتمر الرابع لطلبة الدراسات العليا، العراق، 2019.

5. معاش حسينة ، تقييم لأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2018، المجلة الادارة المغربية للمنظمات، المجلد 5، العدد 1، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2021، ص 58.

6. محصول نعمان ، موصو سراح ، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية"، _دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية_ خلال الفترة 2013_ 2018، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، جامعة جيجل الجزائر، ديسمبر 2019، ص 123.

7. قطاف سهيلة ، "تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي"، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي المجلد 9 العدد 01 الجزائر، جانفي 2018
8. فيلالى نجوى ، تقييم الأداء المالي للمصارف -دراسة تطبيقية لبنك البركة فرع 402- ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة02، الجزائر، 2020، ص 59.
9. عياد ايناس ، براني عبد الناصر ، كفاءة نظام التقييم المصرفي (camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية -دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري- ، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، 2021. ص 904.
10. عماري صليحة ، علي بن ثابت، "التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات التقييم المصرفي الأمريكي" _دراسة حالة بنك الخليج الجزائر_ مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2018
11. عبد الله غيث أركان ، "تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج MODIFIED DUPONT"، لعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الدنانير، العدد 16، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2019
12. عبد الفتاح محمد سعاد وآخرون، قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية -دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل- ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد34، معهد الادارة الرصافة، بغداد، العراق، 2013،
13. شعوبي محمد فوزي، التجاني الهام "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" _دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري_ للفترة 2005 _2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد، العدد السابع عشر، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015،
14. سعيد عبد الله ، عبد القادر أحمد، "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم المصرفي الامريكى" _دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة_ المجلد التاسع، العدد الثاني، 2018،
15. السرايري سمير عبد الرزاق ، "قياس الاداء المالي للمصارف التجارية السعودية و تقييمها" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، المملكة العربية السعودية، 2008،
16. رملي حمزة ، عروس نسرين ، تقييم الأداء المالي لمؤسسات صناعة الأدوية بالاعتماد على معدلي العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) -دراسة مقارنة بين مؤسسة صيدال ومؤسسة بيوفارم- مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، العدد03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصفوف، ميلة، الجزائر، 2018، ص 92
17. رحمانى الزهرة ، قريشي محمد الجموعي ، أثر الرافعة المالية على كفاءة الشركات -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في منطقة غرداية للفترة 2010-2015 ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018. ص 09.

18. الراعي محمد وآخرون، "قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات" مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية، المجلد34، العدد7 جامعة غزة، فلسطين، 2020،
19. دهيرب محمد سمير ، "نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMLES في ظل المخاطر" دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 وحتى 2009 المجلة العراقية للعلوم الادارية المجلد 11 العدد 45 كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، 2009،
20. بن عمر محمد البشير ، أحمد نصير، "تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camles_ حالة البنك الوطني الجزائري_ في الفترة 2014-2015، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد، العدد2، جامعة غرداية، الجزائر، 2017
21. بن عمر محمد البشير ، أحمد نصير، "تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMLES_ حالة بنك الوطني الجزائري_ في الفترة 2014 2015، مجلة اضافات اقتصادية، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، سبتمبر 2017،
22. بن جدو أمينة ، ميهوبي مسعود ، "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية" دراسة تحليلية للبنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين 2010 - 2019 مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر 2020،
23. أسعد بسام ، "تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS" مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 40، العدد 1، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا 2018
24. أحمد سايح صاليجة، زيدان محمد، "تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015-2019 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة الشلف، الجزائر، 2021،

رابعا-الملتقيات:

1. بوخاري عبد الحميد ، بن ساحة علي ، "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر" الملتقى الدولي الثاني، حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بتحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 2011 ص 138.

خامسا- المراجع الأجنبية:

1. fenniche Kaouter **application du processus hiérarchique analytique (ahp) a l'évaluation de la performance des banques commerciales les cahiers du cread vol 34 n 04 2018 université d'Alger 3 science économiques**
2. Anh huu nguyen hang thu nguyen huong thanh pham **applying the camles model to assess performance of commercial banks empirical evidence from vietnam banks and banks systems 2020 volume 15 issur 2**
3. Purna Man Shrestha, Determinats of financial performance of nepalese commercial banks : evidence from panel data approach, NRB economic review, faculty of management, mid_ western university, surkhet, Nepal, 2019,
4. Beldi Maroua Gaidi Khemissi, evaluating bank's performance using financial ratios: a study of a sample of active banks in Algeria during the period (2012_ 2019) LERDR economic review, volume 7, n°02, university of muhamed Al_ bachir Al _ ibrahimi Algeria

<https://tjاراتuna.com>

<https://ar.m.wikipedia.org>

<https://www.bna.dz>

<https://www.alsalamalgeria.com>

<https://dz.linkedin.com>

<https://www.banpparibas.dz>

[. http://read.opensooq.com](http://read.opensooq.com)

<http://www.bank-abc.com>

<https://sotor.com>

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2016.

Passif	31/12/2016	Actif	31/12/2016
	U=Milliers DA		U=Milliers DA
Banque Centrale	-	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CC P	236 070 751
Dettes envers les institutions financières	230 925 166	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	8 867 113
Dettes envers la clientèle	1 214 746 528	Actifs financiers disponibles à la vente	137 836 483
Dettes représentées par un titre	37 721 760	Prêts et créances sur les institutions financières	100 110 264
Impôts courants- Passif	3 501 973	Prêts et créances sur la clientèle	1 180 124 153
Impôts différés - Passif	95 464	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	3 057 442
Autres passifs	16 699 270	Impôts courants - Actif	2 415 996
Comptes de régularisation	5 734 181	Impôts différés - Actif	1 652 960
Provisions pour risques et charges	3 695 365	Autres actifs	7 808 544
Subventions d'équipement-Autres subventions	-	Comptes de régularisation	26 322
Fonds pour risques bancaires généraux	25 003 312	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 959 828
Dettes subordonnées	-	Immobilies de placement	0
Capital	48 000 000	Immobilisations corporelles	15 515 270
Primes liées au capital	-	Immobilisations incorporelles	121 516
Réserves	78 259 209	Ecart d'acquisition	0
Ecart d'évaluation	-39 908		
Ecart de réévaluation	15 920 734		
Raport à nouveau	0		
Résultat de l'exercice	26 303 586		
TOTAL DU PASSIF	1 706 566 640	TOTAL DE L'ACTIF	1 706 566 640

COMPTES DE RÉSULTATS

Comptes de résultats	31/12/2016
	U=Milliers DA
(+) Intérêts et produits assimilés	71 993 194
(-) Intérêts et charges assimilés	(13 851 890)
(+) Commissions (Produits)	7 096 310
(-) Commissions (Charges)	(613 887)
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	218 995
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(14 660)
(+) Produits des autres activités	421 677
(-) Charges des autres activités	(21 599)
Produit Net Bancaire	65 228 139
(-) Charges générales d'exploitation	(13 370 163)
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	(884 117)
Résultat brut d'exploitation	50 973 858
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	(19 722 540)
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 871 537
Résultat d'exploitation	34 122 855
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	1 220
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	34 124 075
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	(7 820 489)
Résultat net de l'exercice	26 303 586

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

الملاحق

الملحق رقم (02): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2017.

PASSIF	31/12/2017	ACTIF	31/12/2017
Banque centrale	-	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	337 675 855
Dettes envers les institutions financières	289 508 589	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 336
Dettes envers la clientèle	1 331 052 441	Actifs financiers disponibles à la vente	213 586 408
Dettes représentées par un titre	38 714 058	Prêts et créances sur les institutions financières	115 843 823
Impôts courants - Passif	7 414 981	Prêts et créances sur la clientèle	1 206 487 739
Impôts différés - Passif	1 65 299	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Autres passifs	16 384 128	Impôts courants - Actif	1 946 239
Comptes de régularisation	9 591 108	Impôts différés - Actif	2 013 177
Provisions pour risques et charges	3 507 939	Autres actifs	9 824 030
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	Comptes de régularisation	37 629
Fonds pour risques bancaires généraux	33 197 662	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 923 003
Dettes subordonnées	-	Immeubles de placement	-
Capital	48 000 000	Immobilisations corporelles	15 280 245
Primes liées au capital	-	Immobilisations incorporelles	312 594
Réserves	96 562 795	Ecart d'acquisition	-
Ecart d'évaluation	(424 007)	TOTAL DE L'ACTIF	1 922 533 695
Ecart de réévaluation	15 920 734		
Report à nouveau (+/-)	-		
Résultat de l'exercice (+/-)	32 937 968		
TOTAL DU PASSIF	1 922 833 695		

COMPTES DE RESULTATS	
U=Milliers DA	
+ Intérêts et produits assimilés	80 570 430
- Intérêts et charges assimilés	(19 858 868)
+ Commissions (produits)	8 035 336
- Commissions (charges)	(717 340)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	238 398
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(16 463)
+ Produits des autres activités	699 134
- Charges des autres activités	(110 140)
PRODUIT NET BANCAIRE	68 946 487
- Charges générales d'exploitation	(14 732 943)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations corporelles et incorporelles	(921 127)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	53 186 417
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(14 201 728)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 792 705
RESULTAT D'EXPLOITATION	42 777 394
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	293 999
+ Eléments extraordinaires (produits)	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-
RESULTAT AVANT IMPOTS	42 966 799
- Impôts sur les résultats et assimilés	(9 868 825)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	32 937 968

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

الملاحق

الملحق رقم (03): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2018.

PASSIF	31 Décembre 2018
U = Milliers de DA	
Banque Centrale	-
Dettes envers les Institutions financières	369 012 179
Dettes envers la clientèle	1 558 266 474
Dettes représentées par un titre	38 250 826
Impôts courants - Passif	9 046 077
Impôts différés - Passif	37 528
Autres passifs	16 532 589
Comptes de régularisation	7 532 383
Provisions pour risques et charges	3 112 604
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	114 500 764
Ecart d'évaluation	-389 749
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	40 981 379
TOTAL DU PASSIF	2 258 543 699

ACTIF	31 Décembre 2018
U = Milliers de DA	
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495
Actifs financiers disponibles à la vente	133 920 879
Prêts et créances sur les Institutions financières	383 406 022
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 532
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants - Actif	2 554 663
Impôts différés - Actif	2 142 803
Autres actifs	10 953 501
Comptes de régularisation	39 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Immuebles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 304 975
Immobilisations incorporelles	281 410
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 258 543 699

COMPTE DE RÉSULTATS	31/12/2018
U = Milliers de DA	
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 689
(-) Intérêts et charges assimilées	-19 303 253
(+) Commissions (Produits)	8 677 796
(-) Commissions (Charges)	-686 864
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 232
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 276
(+) Produits des autres activités	2 186 371
(-) Charges des autres activités	-21 437
PRODUIT NET BANCAIRE	76 995 869
(-) Charges générales d'exploitation	-15 512 932
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	60 345 640
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-8 969 192
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	54 408 120
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	54 412 126
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	40 981 379

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

الملاحق

الملحق رقم (04): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2019.

PASSIF		ACTIF	
	U=Milliers DA		U=Milliers DA
Banque Centrale	0	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	252 914 669
Dettes envers les institutions financières	644 726 042	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	698 410
Dettes envers la clientèle	1 500 128 650	Actifs financiers disponibles à la vente	172 616 091
Dettes représentées par un titre	43 695 470	Prêts et créances sur les institutions financières	536 175 098
Impôts courants- Passif	7 139 851	Prêts et créances sur la clientèle	1 502 233 171
Impôts différés – Passif	419 942	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	506 607
Autres passifs	23 539 634	Impôts courants – Actif	7 645 378
Comptes de régularisation	10 605 041	Impôts différés – Actif	2 249 570
Provisions pour risques et charges	24 995 542	Autres actifs	9 936 159
Subventions d'équipement-Autres subventions	0	Comptes de régularisation	48 977
Fonds pour risques bancaires généraux	37 107 445	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 198 487
Dettes subordonnées	0	Immeubles de placement	0
Capital	48 000 000	Immobilisations corporelles	16 832 997
Primes liées au capital	0	Immobilisations incorporelles	368 838
Réserves	135 482 143	Écart d'acquisition	-
Écart d'évaluation	689 514		
Écart de réévaluation	15 920 734		
Report à nouveau	0		
Résultat de l'exercice	21 974 446		
Total du passif	2 514 424 453	Total de l'actif	2 514 424 453

COMpte DE RésULTATS

	U=Milliers DA
{+} Intérêts et produits assimilés	93 123 972
{-} Intérêts et charges assimilés	-21 702 489
{+} Commissions (Produits)	8 128 230
{-} Commissions (Charges)	-638 359
{+/-} Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
{+/-} Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	301 694
{+} Produits des autres activités	1 641 657
{-} Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	81 059 058
{-} Charges générales d'exploitation	-16 938 915
{-} Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	62 962 806
{-} Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
{+} Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 711 281
Résultat d'exploitation	28 666 175
{+/-} Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
{+} Éléments extraordinaires (Produits)	-
{-} Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	28 668 289
{-} Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	21 974 446

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

الملاحق

الملحق رقم (05): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2019.

PASSIF		ACTIF	
	U=Millions DA		U=Millions DA
Banque Centrale	0	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 975
Dettes envers les institutions financières	743 997	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Dettes envers la clientèle	1 513 359	Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Dettes représentées par un titre	49 465	Prêts et créances sur les institutions financières	555 444
Impôts courants- Passif	9 116	Prêts et créances sur la clientèle	1 583 266
Impôts différés - Passif	352	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Autres passifs	35 082	Impôts courants - Actif	5 456
Comptes de régularisation	13 052	Impôts différés - Actif	2 804
Provisions pour risques et charges	51 370	Autres actifs	13 258
Subventions d'équipement-Autres subventions	-	Comptes de régularisation	262
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 872
Dettes subordonnées	-	Immeubles de placement	-
Capital	48 000	Immobilisations corporelles	16 739
Primes liées au capital	-	Immobilisations incorporelles	384
Réserves	147 457	Ecart d'acquisition	-
Ecart d'évaluation	884		
Ecart de réévaluation	15 921		
Report à nouveau	-		
Résultat de l'exercice	20 603		
Total du passif	2 689 134	Total de l'actif	2 689 134

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Millions DA
(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilés	-25 511
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	83 648
(-) Charges générales d'exploitation	-16 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 419
Résultat brut d'exploitation	65 805
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	26 771
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant Impôts	26 792
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	20 603

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

الملاحق

الملحق رقم (06): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة 2016.

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176 286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

COMPTE DE RÉSULTATS Au 31 / 12 / 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilés	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 550 437	-1 415 820
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RÉSULTAT AVANT IMPÔT	41 364 507	43 890 376
- Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RÉSULTAT NET	29 986 747	31 419 896

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.bna.dz>

الملحق رقم (07): أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2018-2019).

PASSIF	Déc-18	Déc-17	ACTIF	Déc-18	déc-17
Banque centrale	-	-	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	337 316 817	298 863 421
Dettes envers les institutions financières	243 452 166	158 992 098	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	270	250
Dettes envers la clientèle	1 982 925 888	1 834 455 739	Actifs financiers disponibles à la vente	379 543 232	265 053 415
Dettes représentées par un titre	18 685 076	16 428 533	Prêts et créances sur les institutions financières	407 271 144	277 338 267
Impôts courants - Passif	14 282 865	11 273 229	Prêts et créances sur la clientèle	1 806 662 078	1 622 181 004
Impôts différés - Passif	537 377	536 812	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Autres passifs	117 077 585	110 962 924	Impôts courants - Actif	10 145 906	11 176 286
Comptes de régularisation	70 894 144	104 668 088	Impôts différés - Actif	691 309	611 969
Provisions pour risques et charges	30 088 761	30 045 156	Autres actifs	28 926 710	38 681 034
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			Comptes de régularisation	51 160 554	75 010 175
Fonds pour risques bancaires généraux	108 112 786	102 041 054	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 761 261	23 741 477
Dettes subordonnées	208 002 425	194 000 000	Immeubles de placement		
Capital	150 000 000	41 600 000	Immobilisations nettes corporelles	22 680 606	21 791 299
Primes liées au capital			Immobilisations incorporelles nettes	95 644	140 856
Réserves	90 573 966	178 987 219	Ecart d'acquisition		
Ecart d'évaluation	-7 991 301	-5 169 755	TOTAL DE L'ACTIF	3 082 299 350	2 828 633 272
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289			
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139			
Résultat de l'exercice (+/-)	35 832 184	29 986 747			
TOTAL DU PASSIF	3 082 299 350	2 828 633 272			

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	déc-18	déc-17
+ Intérêts et produits assimilés	138 968 599	115 094 180
- Intérêts et charges assimilées	-46 126 936	-39 130 790
+ Commissions (produits)	2 111 057	2 107 888
- Commissions (charges)	-56 129	-42 708

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	50	14
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	571 993	16 994
+ Produits des autres activités	236 307	236 245
- Charges des autres activités		0
PRODUIT NET BANCAIRE	95 704 941	78 281 823
- Charges générales d'exploitation	-20 548 066	-21 334 309
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 556 861	-1 550 437
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	73 600 014	55 397 077
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 566 838	-45 735 249
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	22 003 097	31 702 679
RESULTAT D'EXPLOITATION	50 036 273	41 364 507
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	50 036 273	41 364 507
- Impôts sur les résultats et assimilés	-14 204 089	-11 377 760
RESULTAT NET	35 832 184	29 986 747

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.bna.dz>

الملاحق

الملحق رقم (08): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2019) - (2020)

PASSIF	2020	2019	ACTIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	*	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686	Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228	Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385	Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Impôts différés - Passif	537 553	537 603	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Autres passifs	109 956 773	139 136 132	Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975	Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934	Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Subventions d'équipement/autres subventions d'investissements			Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Fonds pour risques bancaires généraux	117 736 216	119 836 510	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319	Immobilisations de placement		
Capital	150 000 000	150 000 000	Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Primes liées au capital			Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Réserves	123 470 345	114 406 150	Ecart d'acquisition	-	-
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 866)	TOTAL DE L'ACTIF	3 440 270 872	3 491 982 968
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289			
Rapport à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139			
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195			
TOTAL DU PASSIF	3 440 270 872	3 491 982 968			

3 COMPTES DE RESULTATS

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilés	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	87 782 431	94 076 648
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	66 048 996	70 791 147
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	28 147 801	28 369 379
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	28 147 801	28 369 379
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	23 047 665	19 064 194

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.bna.dz>

الملاحق

الملحق رقم (09): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة 2016 .

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري				الأصول		
2015	2016	الإيضاح	الخصوم	2015	2016	الإيضاح
			1 البنك المركزي	15 851 680	18 923 368	1.2
			2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
19 407 756	29 084 236	12.2	3 التزامات تجاه الزبائن			
4 277 406	5 427 617	13.2	4 التزامات ممثلة بورصة مالية	83 177	210 776	2.2
47 661	316 882	14.2	5 الضرائب الجارية- خصوم	21 268 340	29 377 096	3.2
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
538 190	1 115 344	15.2	7 خصوم أخرى			
1 472 579	1 179 441	16.2	8 حسابات التسوية	199 910	12 754	4.2
226 000	226 481	17.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	14 804	53 056	5.2
			10 إمانات التجهيز-إمانات أخرى للاستثمارات	179 282	946 118	6.2
304 268	372 485	18.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	182 070	152 581	7.2
			12 ديون تابعة			
10 000 000	10 000 000		13 رأس المال	10 000	10 000	8.2
			14 علوات مرتبطة برأس المال			
399 999	4 301 347		15 احتياطات		357 065	9.2
			16 فارق التقييم	2 697 882	3 000 787	10.2
			17 فارق إعادة التقييم			
3 599 991			18 ترصيد من جديد (+/-)	88 062	60 318	11.2
301 357	1 080 086		19 نتيجة السنة المالية (+/-)			
40 575 207	53 103 919		مجموع الخصوم	40 575 207	53 103 919	مجموع الأصول

حساب النتائج بالآلاف الدينار الجزائري			
2015	2016	الإيضاح	
1 758 252	2 261 997	1.4	1 + أرباح و نواتج التشغيل
125 930	205 547	2.4	2 نصيب المودعين في الأرباح
584 807	717 907	3.4	3 + عمولات (نواتج)
2 880	5 083	4.4	4 - عمولات (أعباء)
			5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
			6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
35			7 + نواتج النشاطات الأخرى
	78	5.4	8 - أعباء النشاطات الأخرى
2 214 284	2 769 196		9 الناتج البنكي
915 333	1 365 471	6.4	10 - أعباء إستغلال عامة
201 686	225 787	7.4	11 - مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
1 097 265	1 177 938		12 الناتج الإجمالي للإستغلال
803 866	344 379	8.4	13 - مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد
183 981	668 725	9.4	14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلفة
477 380	1 502 284		15 ناتج الإستغلال
			16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
	3 102	10.4	17 + العناصر غير العادية (نواتج)
			18 - العناصر غير العادية (أعباء)
477 380	1 505 386		19 ناتج قبل الضريبة
176 023	425 300	11.4	20 - ضرائب على النتائج و ما يمثّلها
301 357	1 080 086	12.4	21 الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>

الملاحق

الملحق رقم (10): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2017-2018).

الموجودات			
66,351	82,587	4	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
363,569	354,215	5	صكوك سيادية
141,225	163,305	6	إيداعات لدى مؤسسات مالية
10,419	9,222	7	صكوك الشركات
532,535	568,905	8	موجودات التمويل
213,238	256,892	9	موجودات الإيجارات التمويلية
111,325	107,508	11	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
66,782	74,261	12	عقارات استثمارية
6,448	6,290	13	عقارات للتطوير
16,835	15,972	14	استثمار في شركات أممية
34,530	45,182	15	موجودات أخرى
25,971	25,971	16	الشهرة
1,589,228	1,710,310		مجموع الموجودات
المطلوبات			
154,765	144,125	6	إيداعات من مؤسسات مالية
602,784	705,924	18	إيداعات من العملاء
283,886	251,842		حسابات جارية للعملاء
79,986	155,543	17	تمويل مرابحة لأجل
45,089	48,293	19	مطلوبات أخرى
1,166,510	1,305,727		مجموع المطلوبات
118,881	99,761	20	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
حقوق الملكية			
214,093	214,093	21	رأس المال
(1,879)	(3,855)	21	أسهم الخزينة
91,016	93,901		احتياطات وأرباح مستتفة
303,230	304,139		مجموع حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
607	683		حصة غير مسيطرة
303,837	304,822		مجموع حقوق الملكية
1,589,228	1,710,310		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>

الملاحق

			الدخل التشغيلي
44,809	49,384	24	دخل التمويل
16,724	16,773		دخل من الصكوك
2,995	(895)	25	دخل من استثمارات واحتفظ بها لغرض غير المتاجرة
4,771	420	26	دخل من العقارات
8,550	9,284	27	الرسوم والعمولات
5,299	9,576	28	إيرادات أخرى
83,148	84,542		
(1,831)	(3,692)		مصرفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
(15,476)	(19,370)		مصرفات التمويل على إيداعات من العملاء
(3,532)	(4,515)		مصرفات التمويل على تمويل مريحة لأجل
(230)	(492)		العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل
111	246		حصة المجموعة كمضارب
			حصة المجموعة كمضارب
(119)	(246)	20	حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
62,190	56,719		مجموع الدخل التشغيلي
			المصرفات التشغيلية
11,528	11,861	29	تكاليف الموظفين
1,675	2,019		تكلفة الممتلكات والمعدات
1,509	869		استهلاك
9,553	13,164		مصرفات تشغيلية أخرى
24,265	27,913		مجموع المصرفات التشغيلية
37,925	28,806		الربح قبل مخصص انخفاض قيمة الموجودات ونتائج الشركات الزميلة
(20,656)	(10,661)	10	صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة
786	375	14	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
18,055	18,520		صافي الربح للسنة
			المنسوب إلى:
18,099	18,499		- مساهمي البنك
(44)	21		- حصة غير مسيطرة
18,055	18,520		
8.5	8.7	23	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>

الملاحق

الملحق رقم (11): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2019-2020).

2019	2020	الإيضاح	الخصوم	2019	2020	الإيضاح	الأصول
			1 البنك المركزي	27 584 242	53 600 804	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
116 778	69 462	12.2	2 ودائع الهيئات المالية				2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
84 671 904	110 488 355	13.2	3 ودائع الزبائن				3 أصول مالية جاهزة للبيع
19 119 923	22 759 613	14.2	4 سندات الاستثمار	515 459	259 466	2.2	4 تمويل الهيئات المالية
686 076	191 328	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم	95 582 580	101 771 998	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم				6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
2 527 178	5 645 762	16.2	7 خصوم أخرى	40 968	202 282	4.2	7 الضرائب الجارية- أصول
3 207 078	2 733 972	17.2	8 حسابات التسوية	76 542	92 713	5.2	8 الضرائب المؤجلة- أصول
354 911	317 626	18.2	9 مؤهلات لتغطية المخاطر والأعباء	1 008 461	19 932	6.2	9 أصول أخرى
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات	512 999	533 823	7.2	10 حسابات التسوية
1 322 918	1 519 418	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
			12 ديون تابعة	714 078	1 069 994	9.2	12 العقارات المؤقتة
15 000 000	15 000 000	20.2	13 رأس المال	4 747 742	4 787 914	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
			14 علاوات مرتبطة برأس المال	223 896	274 850	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
904 791	1 331 052	21.2	15 احتياطات				15 فارق الصبارة
			16 فارق التقييم				
			17 فارق إعادة التقييم				
-900 000	-500 000	22.2	18 تحويل من جديد (-/+)				
4 007 410	3 069 188		19 نتيجة السنة المالية (-/+)				
131 018 967	162 625 776		مجموع الخصوم	131 018 967	162 625 776		مجموع الأصول

حساب النتائج بالآلاف الدينار الجزائري

2019	2020	الإيضاح	
7 592 667	7 668 998	1.4	1 + أرباح من التمويل
1 064 986	1 358 344	2.4	2 نصيب المودعين في الأرباح
2 826 854	1 463 478	1.4	3 + عمولات (نواجز)
217 008	99 652	2.4	4 - عمولات (أعباء)
			5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
			6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
89 386	26 629	1.4	7 + نواجز النشاطات الأخرى
			8 - أعباء النشاطات الأخرى
9 226 913	7 701 109		9 الناتج البنكي
2 628 798	2 372 872	3.4	10 - أعباء إستغلال عامة
312 367	395 015	4.4	11 - مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
6 285 748	4 933 222		12 الناتج الإجمالي للإستغلال
1 167 153	1 122 593	5.4	13 - مخصصات المؤنات، و خسائر القيمة و المستحقات غير الغالبة للإسترداد
228 080	339 722		14 + إسترجاعات المؤنات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتكة
5 346 675	4 150 351		15 ناتج الإستغلال
11 031		7.4	16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
93 717	3 781	8.4	17 + العناصر غير العادية (نواجز)
			18 - العناصر غير العادية (أعباء)
5 451 423	4 154 137		19 ناتج قبل الضريبة
1 444 013	1 084 949	9.4	20 - ضرائب على النتائج و ما يماثلها
4 007 410	3 069 188	10.4	21 الناتج الصافي للسنة المالية *

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>

الملحق رقم (12): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة . 2016

PASSIF en milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015	ACTIF en milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015
Banque Centrale	-	-	Caisse, Banque Centrale, CCP	98.128.207	48.291.208
Dettes envers les Institutions financières	4.319.491	4.280.218	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
À vue	4.319.491	4.280.218	Actifs financiers disponibles à la vente	9.894.323	4.447.888
À terme	-	-	Prêts et Créances sur les Institutions financières	18.266.128	45.957.808
Dettes envers la clientèle	157.919.388	152.778.690	À vue	598.321	559.782
Comptes d'épargne	25.871.245	24.023.091	À terme	17.727.807	45.398.046
À vue	25.871.245	24.023.091	Prêts et Créances sur la clientèle	146.317.053	139.202.453
À terme	-	-	Comptes ordinaires débiteurs	13.116.141	17.313.759
Autres dettes	172.048.143	188.755.598	Créances commerciales	11.946.206	12.562.736
À vue	142.139.848	126.647.802	Autres encours à la clientèle	121.234.645	108.725.898
À terme	29.908.294	41.907.996	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Dettes représentées par un titre	61.702	61.702	Impôts courants-Actifs	1.348.051	1.818.950
Bons de caisse	61.702	61.702	Impôts différés-Actifs	977.685	785.741
Impôts courants - Passif	1.278.553	1.275.612	Autres Actifs	8.019.889	3.493.447
Impôts différés - Passif	2.158	101.148	Comptes de régularisation	2.050.206	1.110.977
Autres passifs	10.944.193	21.712.179	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.875	17.875
Comptes de régularisation	3.741.486	3.945.417	Immobilisations de placement	-	-
Provisions pour risques et charges	528.838	394.344	Immobilisations corporelles	7.823.689	7.395.756
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	-	-	Immobilisations incorporelles	279.394	265.857
Fonds pour risques bancaires généraux	4.169.638	3.997.183	Ecart d'acquisition	-	-
Dettes subordonnées	-	-			
Capital	10.000.000	10.000.000			
Réserves	1.000.000	1.000.000			
Ecart d'évaluation (+/-)	(23.555)	(18.131)			
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-			
Report à nouveau (+/-)	11.819.173	9.395.708			
Résultat de l'exercice (+/-)	3.653.962	3.723.465			
	248.913.031	252.587.536		248.913.031	252.587.536

LES ÉTATS FINANCIERS COMPTE DE RÉSULTATS

En milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015
+ Intérêts et produits assimilés	11.908.524	11.847.098
- Intérêts et charges assimilés	(1.285.788)	(1.015.943)
+ Commissions (produits)	2.932.612	2.944.917
- Commissions (charges)	(30.875)	(18.793)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	220.330	170.285
+ Produits des autres activités	151.943	258.059
- Charges des autres activités	(814.675)	(538.925)
PRODUIT NET BANCAIRE	13.303.092	13.648.696
- Charges générales d'exploitation	(6.215.073)	(5.840.125)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(838.286)	(848.958)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	6.251.732	7.159.612
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(3.388.588)	(3.779.685)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2.377.887	1.518.297
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	4.641.031	4.896.245
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	835	233
+ Éléments extraordinaires (produits)	1.218	-
- Éléments extraordinaires (charges)	(1.501)	(88.101)
RÉSULTAT AVANT IMPÔT	4.641.583	4.830.377
- Impôts sur les résultats et assimilés	(987.621)	(1.108.912)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	3.653.962	3.723.465

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.banpparibas.dz>

الملاحق

الملحق رقم (13): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة (2018-2017).

PASSIF (en milliers de dinars)	31/12/2018	31/12/2017
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	4.241.317	4.806.504
À vue	4.241.317	4.806.504
À terme	-	-
Dettes envers la clientèle	205.346.494	200.809.848
Comptes d'épargne	28.082.176	26.343.376
À vue	28.082.176	26.343.376
À terme	-	-
Autres dettes	177.264.318	174.466.472
À vue	147.199.426	135.294.306
À terme	30.064.892	39.172.166
Dettes représentées par un titre	31.071	61.702
Bons de Caisse	31.071	61.702
Impôts courants - Passif	2.209.165	1.298.543
Impôts différés - Passif	5.774	8.756
Autres passifs	8.882.530	11.046.337
Comptes de régularisation	4.653.722	4.811.856
Provisions pour risques et charges	1.138.924	1.199.874
Fonds pour risques bancaires généraux	4.695.186	4.722.666
Capital	10.000.000	10.000.000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	1.000.000	1.000.000
Écart d'évaluation (+/-)	(28.541)	(27.684)
Écart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	14.574.583	13.773.135
Résultat de l'exercice (+/-)	5.257.319	2.301.448
TOTAL BILAN PASSIF	262.007.545	255.812.988

ACTIF (en milliers de dinars)	31/12/2018	31/12/2017
Caisse, Banque Centrale, CCP	65.329.674	51.765.780
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	14.361.458	14.968.689
Prêts et Créances sur les institutions financières	4.484.028	3.801.529
À vue	343.147	620.755
À terme	4.140.881	3.180.774
Prêts et Créances sur la clientèle	163.244.953	164.290.161
Comptes ordinaires débiteurs	12.680.909	14.391.905
Créances commerciales	11.754.484	11.222.113
Autres encours à la clientèle	138.809.560	138.676.143
Impôts courants-Actifs	1.168.689	1.150.700
Impôts différés-Actifs	1.290.776	1.166.522
Autres Actifs	2.465.621	7.548.871
Comptes de régularisation	1.566.418	2.922.592
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immobilisations corporelles	7.687.052	7.842.462
Immobilisations incorporelles	391.201	338.007
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL BILAN ACTIF	262.007.545	255.812.988

COMPTES DE RÉSULTAT		
En milliers de dinars	31/12/2018	31/12/2017
+ Intérêts et produits assimilés	14.324.135	12.319.789
- Intérêts et charges assimilés	(1.006.480)	(1.095.707)
+ Commissions (produits)	2.171.347	2.751.902
- Commissions (charges)	(416.488)	(227.616)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	667.405	369.546
+ Produits des autres activités	2.292.009	345.219
- Charges des autres activités	(736.849)	(581.640)
- PRODUIT NET BANCAIRE	17.295.060	13.881.492
- Charges générales d'exploitation	(6.657.920)	(6.569.896)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(848.413)	(844.951)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	9.788.747	6.466.644
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(7.095.087)	(5.748.859)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.640.940	2.716.441
- RÉSULTAT D'EXPLOITATION	7.334.600	3.434.226
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	411	2.771
+ Éléments extraordinaires (produits)	8.285	299
- Éléments extraordinaires (charges)	(4.047)	(19.533)
- RÉSULTAT AVANT IMPÔT	7.339.249	3.417.752
- Impôt différé	127.235	182.239
- Impôts sur les résultats et assimilés	2.209.165	1.298.543
- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	5.257.319	2.301.448

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.banpparibas.dz>

الملاحق

الملحق رقم (14): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة (2019-2020).

Le bilan

PASSIF	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 194 439	4 340 940	(146 501)
Dettes envers la clientèle	212 761 489	211 027 220	1 734 269
Dettes représentées par un titre	30 437	30 437	0
Impôts courants - Passif	2 175 059	2 684 039	(488 982)
Impôts différés - Passif	2 959	4 931	(1 974)
Autres actifs	8 310 484	8 688 177	(377 693)
Comptes de régularisation	6 011 196	4 571 041	1 040 155
Provisions pour risques et charges	4 661 361	1 951 609	2 709 751
Fonds pour risques bancaires généraux	4 481 417	4 813 390	(331 973)
Capital	20 000 000	20 000 000	0
Réserves	1 242 308	1 000 000	242 308
Écart d'évaluation (+/-)	27 734	32 538	4 804
Report à nouveau (+/-)	8 562 599	5 958 753	2 603 846
Résultat de l'exercice (+/-)	2 900 387	4 846 154	(2 045 767)
Total passif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

Le bilan

ACTIF	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	83 512 378	62 737 946	20 774 432
Actifs financiers disponibles à la vente	19 470 610	15 029 115	4 441 495
Prêts et Créances sur les institutions financières	2 634 456	12 218 243	(9 583 786)
Prêts et Créances sur la clientèle	150 531 472	163 251 100	(12 719 628)
Impôts courants - Actif	2 397 635	1 988 248	409 387
Impôts différés - Actif	3 043 602	2 289 205	754 397
Autres actifs	3 647 684	2 384 612	1 263 072
Comptes de régularisation	2 550 005	2 460 924	89 081
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 065 588	7 518 295	(452 707)
Immobilisations incorporelles	335 281	368 791	(33 500)
Total actif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

Le compte de résultat

	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
+ Intérêts et produits assimilés	12 914 721	13 776 779	(862 048)
- Intérêts et charges assimilés	(900 029)	(1 055 147)	155 118
+ Commissions (Produits)	2 148 985	2 118 391	30 594
- Commissions (Charges)	(442 295)	(507 684)	65 378
+ / - Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	745 223	650 499	94 724
+ Produits des autres activités	1 748 293	2 846 114	(1 097 822)
- Charges des autres activités	(309 775)	(927 396)	618 221
Produit net bancaire	15 905 143	16 900 977	(995 834)
- Charges générales d'exploitation	(7 007 417)	(6 470 045)	(537 372)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(915 658)	(885 670)	(29 987)
Résultat brut d'exploitation	7 982 069	9 545 262	(1 563 193)
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(6 330 579)	(6 999 682)	(1 331 297)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 577 222	3 989 539	607 683
Résultat d'exploitation	4 229 312	6 515 189	(2 286 877)
+ / - Gains ou pertes nets sur autres actifs	3 298	-	3 298
+ Éléments extraordinaires (produits)	4 788	5 011	(243)
- Éléments extraordinaires (charges)	(17 304)	(9 259)	(8 046)
Résultat avant impôt	4 219 074	6 510 921	(2 291 847)
- Impôt sur les résultats et assimilés	(1 418 687)	(1 664 767)	246 080
Résultat net de l'exercice	2 900 387	4 846 154	(2 045 767)

Montants en milliers de DA

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.banpparibas.dz>

الملاحق

الملحق رقم (15): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك المؤسسة المصرفية العربية (ABC) لسنة 2016 .

ACTIF	NOTE	2016	2015
1 Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	(1)	13 406 692	13 302 574
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3 Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4 Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	6 213 664	7 778 334
5 Prêts et créances sur la clientèle	(3)	43 958 366	38 605 510
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		506 806	-
7 Impôts courants - Actif	(4)	34 444	79 082
8 Impôts différés - Actif	(5)	224 613	47 892
9 Autres actifs	(6)	9 330	9 460
10 Comptes de régularisation	(7)	3 762 599	4 563 581
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(8)	2 041 863	1 970 106
12 Immeubles de placement		-	-
13 Immobilisations corporelles	(9)	767 057	784 673
14 Immobilisations incorporelles	(10)	22 819	95 153
15 Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL ACTIF		70 948 252	67 236 365

PASSIF	Note	2016	2015
1 Banque Centrale		-	-
2 Dettes envers les institutions financières	(11)	1 229 425	938 179
3 Dettes envers la clientèle	(12)	40 779 181	35 215 928
4 Dettes représentées par un titre	(13)	4 155 632	4 426 327
5 Impôts courants - Passif	(14)	180 950	194 134
6 Impôts différés - Passif	(15)	3 121	7 110
7 Autres passifs		1 894 126	2 836 791
8 Comptes de régularisation	(16)	5 055 435	6 599 811
9 Provisions pour risques et charges		29 700	40 600
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
11 Fonds pour risques bancaires généraux		574 252	475 702
12 Dettes subordonnées		-	-
13 Capital		10 000 000	10 000 000
14 Primes liées au capital		-	-
15 Réserves		1 496 611	1 430 616
16 Ecart d'évaluation		587 234	515 477
17 Ecart de réévaluation		346 690	346 690
18 Report à nouveau (+ / -)		3 143 006	2 989 100
19 Résultat de l'exercice		1 472 887	1 319 901
TOTAL PASSIF		70 948 252	67 236 365

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.bank-abc.com>

ANNEXE N° 2 : MODÈLE DE COMPTE DE RÉSULTAT 2016

En Milliers DA

	NOTE	2016	2015
COMPTE DE RESULTATS			
1 + Intérêts et produits assimilés	(1)	3 160 984	2 913 121
2 - intérêts et charges assimilées	(2)	-376 835	-216 552
3 + Commissions (produits)	(3)	980 270	1 019 274
4 - Commissions (charges)	(4)	-38 356	-19 752
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
7 + Produits des autres activités	(5)	182 132	97 433
8 - Charges des autres activités		-	-
9 PRODUIT NET BANCAIRE		3 908 194	3 793 524
10 - Charges générales d'exploitation	(6)	-2 003 416	-1 754 461
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(7)	-84 188	-194 424
12 RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		1 820 591	1 844 639
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(8)	-218 121	-309 416
14 + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	(9)	126 173	151 507
15 RESULTAT D'EXPLOITATION		1 728 642	1 686 730
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-	-
17 + Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18 - Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19 RESULTAT AVANT IMPOT		1 728 642	1 686 730
20 - Impôts sur les résultats et assimilés	(10)	-255 755	-366 829
21 RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 472 887	1 319 901

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.bank-abc.com>

الملحق رقم (16): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك المؤسسة المصرفية العربية (ABC) لسنة (2018-2019) .

Note	2018	2017	
ACTIFS / ASSETS			
Caisse et Avoirs auprès de la BCT, CCP & TGT / Cash, balances with Central Bank	41	187 360	16 237
Créances sur les Etablissements Bancaires et Financiers / Due from Banks and Financial Institutions	4.2	259 776	287 661
Créances sur la Clientèle / Loans and Advances to Customers	4.3	410 664	235 912
Portefeuille-titre commercial / Marketable Securities	4.4	57 308	53 674
Portefeuille d'investissement / Investment Securities	4.5	52	52
Valeurs Immobilisées / Fixed Assets	4.6	8 298	6 656
Autres Actifs / Other Assets	4.7	19 298	11 300
TOTAL ACTIFS / TOTAL ASSETS		936 351	611 492
PASSIFS / LIABILITIES			
Banque Centrale de Tunisie, CCP / Due to CBT	4.8	141 278	53 034
Dépôts et Avoirs des Etablissements Bancaires et Financiers / Due to Banks and Financial Institutions Deposits	4.9	247 091	94 036
Dépôts et Avoirs de la Clientèle / Customers' Deposits	4.10	422 782	370 751
Emprunts et ressources spéciales / Borrowing and Issued Bonds	4.11	35 906	-
Autres Passifs / Other Liabilities	4.12	12 028	18 379
TOTAL PASSIFS / TOTAL LIABILITIES		859 085	536 200

ETAT DE RESULTAT Exercice clos le 31 décembre 2018 (unité: en milliers de dinars)
INCOME STATEMENT As of December 31, 2018 (Expressed in thousands of Tunisian dinars)

Note	2018	2017	
PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE / OPERATING INCOME			
Intérêts et revenus assimilés / Interest income	4.18	33 393	20 305
Commissions (en produits) / Commission income	4.19	5 848	5 804
Gains sur portefeuille-titres commercial et opérations financières / Gains (less losses) arising from trading securities	4.20	1 347	5 670
TOTAL PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE / TOTAL OPERATING INCOME		40 588	31 780
CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRE / OPERATING EXPENSES			
Intérêts encourus et charges assimilées / Interest expenses(*)	4.21	(14 747)	(9 478)
Commissions encourues / Commission expenses	4.22	(957)	(891)
TOTAL CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRE / TOTAL OPERATING EXPENSES		(15 704)	(10 368)
PRODUIT NET BANCAIRE / NET BANKING INCOME			
		24 884	21 411
PROFIT / LOSS FROM ORDINARY ACTIVITIES			
Dotations aux provisions et résultat de corrections de valeurs sur créances, hors bilan et passif/ Provisions on loans and contingencies	4.23	(1 269)	43
Autres produits d'exploitation / Other operating income		554	344
Frais de personnel / Staff expense	4.24	(12 339)	(10 439)
Charges générales d'exploitation / Other expenses(*)	4.25	(8 852)	(6 782)
Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations / Depreciation and amortisation	4.6	(994)	(1 095)
RESULTAT D'EXPLOITATION / OPERATING INCOME (LOSS)		1 984	3 483
Solde en gain / perte provenant des autres éléments ordinaires / Balance of gains / loss from other ordinary activities	4.26	1 346	19
Impôts sur les sociétés / Income Tax		(1 195)	(1 082)
RÉSULTAT DES ACTIVITÉS ORDINAIRES / NET INCOME (LOSS) ON ORDINARY ACTIVITIES		2 135	2 420
PROFIT / LOSS FROM OTHER EXTRAORDINARY ITEMS			
Solde en gain / perte provenant des autres éléments extraordinaires / Profit / Losses from other extraordinary items	4.27	(161)	(2 218)
RESULTAT NET DE LA PÉRIODE / NET INCOME (Loss) For The Year		1 974	201
RESULTAT PAR ACTION (TND) / EARNING PER SHARE (in TND)	4.28	0,290	0,030

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.bank-abc.com>

الملاحق

الملحق رقم (17): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك المؤسسة المصرفية العربية (ABC) لسنة 2020 .

	Note	2020	2019
ACTIF			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	1	9 952 720	10 364 057
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
Prêts et créances sur les institutions financières	2	11 430 159	12 961 106
Prêts et créances sur la clientèle	3	48 584 773	47 696 216
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	4	5 516 050	-
Impôts courants - Actif	5	141 005	609 728
Impôts différés - Actif	6	514 818	328 559
Autres Actifs	7	15 648	10 599
Comptes de régularisation	8	2 413 552	4 113 785
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	9	3 480 037	2 925 709
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	0	733 890	755 771
Immobilisations incorporelles	11	13 495	20 168
Ecart d'acquisition		-	-
Total actif		82 796 147	79 785 697

PASSIF			
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	12	1 530 813	1 048 825
Dettes envers la clientèle	13	43 108 474	43 616 203
Dettes représentées par un titre	14	7 174 165	6 332 199
Impôts courants - Passif	15	363 392	585 245
Impôts différés - Passif	16	36 481	-
Autres passifs	17	1 629 133	1 719 216
Comptes de régularisation	18	6 583 750	5 544 420
Provisions pour risques et charges	19	33 291	33 291
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	20	609 608	614 040
Dettes subordonnées		-	-
Capital	21	15 000 000	15 000 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	22	3 924 725	1 749 048
Ecart d'évaluation	23	451 181	1 020 842
Ecart de réévaluation	24	346 690	346 690
Report à nouveau (+ / -)	25	-	711 152
Résultat de l'exercice	26	2 004 444	1 464 524
Total passif		82 796 147	79 785 697

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.bank-abc.com>

ANNEXE N°2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS 2020

31 Décembre 2020 (Tous les chiffres sont en milliers de DA)

	Note	2020	2019
COMPTE DE RESULTATS			
+ Intérêts et produits assimilés	1	3 918 568	3 609 715
- Intérêts et charges assimilées	2	- 576 212	- 502 118
+ Commissions (produits)	3	981 485	756 500
- Commissions (charges)	4	- 9 508	- 9 709
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
+ Produits des autres activités	5	740 493	330 055
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		5 054 826	4 184 444
- Charges générales d'exploitation	6	- 2 144 287	- 2 167 927
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	7	- 149 739	- 140 590
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		2 760 800	1 875 926
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	8	- 261 930	- 168 923
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	9	39 727	72 565
RESULTAT D'EXPLOITATION		2 538 597	1 779 568
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		2 538 597	1 779 568
- Impôts sur les résultats et assimilés	10	- 534 153	- 315 044
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 004 444	1 464 524

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.bank-abc.com>